



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة . الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي

بعنوان:

أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي

دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية

للفترة من: 1996-2015

من إعداد الطالب : مازوزي عبد الهادي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 23 ماي 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: بالضياف عبد الباقي (أستاذ محاضر "ب"، جامعة ورقلة) رئيسا

الدكتور: بن قاننة اسماعيل (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

الدكتور: سلامي أحمد (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة . الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي

بعنوان:

أثر آليات الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي

دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية

للفترة من: 1996 . 2015

من إعداد الطالب : مازوزي عبد الهادي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 23 ماي 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: بالضيف عبد الباقي (أستاذ محاضر " ب"، جامعة ورقلة) رئيسا

الدكتور: بن قانة اسماعيل (أستاذ محاضر " أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

الدكتور: سلامي أحمد (أستاذ محاضر " أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016



إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى :

أمي الغالية أطال الله عمرها

روح أبي الطيب رحمه الله

زوجتي الكريمة

أبنائي الأعزاء

وإخوتي الفضلاء

كلمة شكر

الحمد لله أولا و آخرا على أن وفقني لإتمام هذا العمل وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل المشرف الدكتور بن قانة اسماعيل على كل ما قدمه من نصح وتعاون و إرشاد وتقرير لهذا العمل راجيا له التوفيق و السداد و القبول من الله

كما لا يفوتني أن أصل شكري إلى كل زملائي في العمل رئيسا و عوننا خاصة السيد "خليفة دليلي" لما قدموه لي من دعم معنوي وكل التسهيلات و إلى زميلتي في العمل و الدراسة "رتيبة" التي لن أوفيتها شكرا على حرصها و إخلاص تعاونها

كما أوصل شكري لكل من مد لنا يد العون و المساعدة مهما كان شكلها

و إلى أعضاء اللجنة الموقرة

التي قبلت دعوى مناقشتي

و إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد

عبد الهادي

شكرا

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر آليات الحكم الرشيد كمفسر على النمو الاقتصادي بصفته المتغير المستجيب و ذلك من خل دراسة قياسية اقتصادية شملت العالم العربي ممثلا بعشرون (20) دولة عربية للفترة الممتدة (1996-2015) .

و لبلوغ هذا الهدف اعتمدنا في هذا البحث على بيانات إجمالي الناتج المحلي معبرا للنمو الاقتصادي لدول العينة كمتغير تابع و المؤشرات الست للحكم الرشيد كمتغيرات مفسرة باستخدام تحليل نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطولية ، بدءا بالتحليل الساكن ثم اختبارات سكون السلاسل و التكامل المشترك و دراسة أثر الصدمات في المستقبل .

و في النهاية خلص البحث إلى مثالية نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة في دراسة العلاقة، حيث أكدت نتائج الدراسة ان أثر آليات الحكم الرشيد قصير المدى على النمو الاقتصادي .

كلمات مفتاحية:

نمو اقتصادي، حكم رشيد، حوكمة، بانل، صدمات

Abstract

The aim of this study is to identify the impact of the mechanisms of good governance as an explanation of economic growth as a changing variable, as well as from a standard economic study covering the Arab world represented by twenty(20) Arab countries for the period (1996-2015).

In order to achieve this objective, we have relied on the gross domestic product Gross Domestic Production (GDP) data as an indicator of the economic growth of the sample countries as a dependent variable and the six indicators of governance as explanatory variables using the analysis of longitudinal time series, beginning with static analysis, Future shocks.

Finally, the study concluded that the regression model has a consistent effect on the relationship. The results of the study confirm that the impact of short-term governance mechanisms on economic growth.

Key Words

Economic Growth, Good governance, Governance, Banel, Shock.

III	الاهداء
IV	شكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
1	الفصل الأول: الادبيات النظرية للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد
3	المبحث الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد
3	المطلب الأول: مدخل إلى مفهوم النمو الاقتصادي
09	المطلب الثاني: ماهية الحكم الراشد و علاقته بالنمو الاقتصادي
19	المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد
19	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة
23	المطلب الثاني: علاقة الدراسات السابقة بموضوع المذكرة
27	الفصل الثاني: أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية
29	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
29	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة
33	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
43	المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها في الدراسة
43	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
56	المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج المتوصل إليها
60	الخاتمة
64	المراجع
68	الملاحق
69	الفهرس

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
23	مقارنة الدراسات المحلية السابقة مع الدراسة الحالية	1.1
24	مقارنة الدراسات العربية السابقة مع الدراسة الحالية	2.1
25	مقارنة الدراسات الأجنبية السابقة مع الدراسة الحالية	3.1
44	نتائج تقدير المفاضلة بين النموذج الافضل للاستخدام	1.2
44	نتائج تقدير النموذج التجميعي PRM	2.2
45	نتائج اختبار Lagrange لاغرانج LM	3.2
45	نتائج تقدير أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي للدول العربية (1996-2015)	4.2
46	نتائج اختبار H (Hausman)	5.2
48	نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة	6.2
49	نتائج اختبارات جدر الوحدة للسلاسل الزمنية عند مستواها الأصلي (Level)	7.2
50	نتائج اختبارات جدر الوحدة للسلاسل الزمنية بعد اجراء فروقات من الدرجة الأولى	8.2
51	نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك	9.2
52	يبين درجة الابطاء المثلى للسلاسل الزمنية	10.2
53	بعض نتائج اختبار تقدير نموذج VAR	11.2
54	نتائج اختبار تقدير نموذج VAR بعد التحسين	12.2
55	قيم استجابة (GDP) لصدمات مؤشرات الحكم الراشد	13.2
56	قيم التباين (GDP) لصدمات مؤشرات الحكم الراشد	14.2

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
13	عناصر الحكم الراشد	1.1
17	دور الحكم في توزيع الدخل	2.1
31	منحنى تطور إجمالي الناتج المحلي للدول العربية للحقبة 1968 – 2015	2.1
39	اجراءات اختبار التجانس لـ (Hsiao)	2.2
47	يمثل منحنى توزيع بواقى التقدير لنموذج الأثر الثابتة	2.3
55	أثر استجابة (GDP) ناتجة عن إحداث صدمة لمؤشرات الحكم الراشد	2.4

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
69	معطيات الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة للفترة من (1996-2015)	01
71	القيم المعيارية لإجمالي الناتج المحلي لدول العينة من 1996 - 2015	02
72	قيم مؤشرات الحكم الراشد للدول العربية للفترة (1996 - 2015)	03
76	التقديرات لمختلف الصيغ الرياضية	04
77	تقدير نماذج التحليل الساكن	05
80	اختبارات جدر الوحدة	06
84	إختبار "Johansen" للتكامل المشترك	07
85	تحديد درجات الإبطاء المثلى	08
86	تقدير نموذج الانحدار الذاتي var	09
87	مخطط خطوات دراسة السلاسل الزمنية	10
88	ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد	11

المقدمة

توطئة

تسعى اقتصاديات الدول و في مقدمتها الدول النامية إلى تحقيق قيم و معدلات موجبة في النمو الاقتصادي لغرض تحقيق تنمية اقتصادية و الخروج من دائرة التخلف و مجابهة الفقر، و الابتعاد عن المشكلات و الآفات الاجتماعية.

فالنمو الاقتصادي هدف تسعى إليه جميع الدول و تعمل جاهدة على تحقيقه و يرتبط النمو الاقتصادي بعدة عوامل و محددات ذكرتها مختلف النظريات الاقتصادية منها ما هو اقتصادي و غير الاقتصادي إلا أنه عند النمذجة القياسية لمحددات النمو الاقتصادي غالباً ما تكون هناك أسباب مجهولة لتفسير النتائج التي تسمى ببواقى التقدير ، و في هذا الشأن يبحث رجال الفكر الاقتصادي عن أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر في النمو الاقتصادي للبلد في شتى المجالات لغرض تحسينه أو العمل على تجسيده في أحسن صورة، و من هذه العوامل التي طرحها الاقتصاديون المعاصرين نجد الحوكمة أو ما يسمى بالحكم الجيد أو الحكم الراشد أو الرشيد، كأداة فعالة في تسيير اقتصاد الدولة.

و في هذا المنوال تسعى الأقطار العربية إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال الحكم الراشد ضمن المتغيرات الاقتصادية المهمة جداً في أدبيات الاقتصاد ، حيث تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية الحكم الراشد باعتباره من أهم المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي.

ومن بين أهم الأدوات القياسية في الدراسات الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغيير الزمن و أثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية الكائن في بيانات عينة الدراسة نجد نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطولية ، المقصود بها المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو سلع أو غيرها عبر فترة زمنية معينة ، بمعنى دمج البيانات المقطعية مع الزمنية ، و في هذا يتم دمج مجموعة من الدول العربية - باستثناء السعودية و الصومال و جنوب السودان - بصفتها المقاطع .

أ/ إشكالية البحث: يسعى هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين الحكم الراشد و النمو الاقتصادي الذي حققته الدول العربية ، ومن هنا نطرح السؤال الآتي:

"ما مدى تأثير آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة الزمنية من 1996 إلى غاية

2015؟"

و قد جزء هذا التساؤل إلى أسئلة جزئية:

- هل تؤثر معايير الحكم الراشد على اجمالي الناتج المحلي للدول العربية؟

- هل توجد علاقة بين تطبيق آليات الحكم الراشد و النمو الاقتصادي للدول العربية وما هي طبيعتها؟

ب/فرضيات الدراسة:

- تؤثر معايير الحكم الراشد على إجمالي الناتج المحلي للدول العربية .
- توجد علاقة طويلة الأجل بين تطبيق الدول العربية لمعايير الحكم الراشد و مستوى نموها الاقتصادي.

ت/أهمية موضوع الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من خلال الأهمية البالغة لمتغيرات الدراسة و المتمثلة في النمو الاقتصادي آليات الحكم الراشد و هذا من خلال أهمية معرفة العلاقة بينهم في الأقطار العربية ، ومن ثم معرفة مدى مساهمة تطبيق آليات الحكم الراشد في الدول العربية بالمفاهيم و المعايير الغربية .

كذلك معرفة مساهمة آليات الحكم الراشد في تطور إجمالي الناتج المحلي للدول العربية بالإضافة إلى اكتشاف طبيعة تأثير كل المؤشرات مجتمعة.

ث/حدود الدراسة:

من خلال هذه الدراسة هناك ثلاثة

- الحدود الموضوعية: و يتمثل في موضوع اهتمام الدراسة و هو إجمالي الناتج المحلي و آليات الحكم الراشد.
- الحدود المكانية: و تشمل (20) دولة عربية من أصل (23).
- الحدود الزمنية: على امتداد (20) سنة من 1996 إلى 2015.

ج/أهداف الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من أهداف جوهرية بغية الوصول إليها وتمثلت في:

- توضيح مفهوم الحكم الراشد و أهم عناصره و علاقته بالنمو الاقتصادي.
- مدى توفر آليات الحكم الراشد في أوساط الدول العربية.
- أبرز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج "بانل".
- التحقق من أن الحكم الراشد يمكنه تفسير النمو الاقتصادي.

ح/المنهج المستخدم في الدراسة:

لما كانت الدراسة تتطلب نوعاً من التحليل و الاستشهاد في الجانب النظري من الدراسة، استخدام المنهج التحليلي الوصفي، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد استخدم فيه الأسلوب الاستنباطي والمنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطولية وطرق تقدير معالم نماذجها.

زيادة إلى المنهج استخدم للدراسة أدوات تمثلت في :

- البرنامج الاحصائي 9 Eviews، و البرنامج الحسائي الشهير Excel.

- الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل، واختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك.

خ/مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مصادر لجمع البيانات اللازمة، كاستعمال الكتب و المجلات العلمية و المقالات الجامعية في مجال ميدان التخصص الاقتصادي بخصوص الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي بالإضافة إلى الكتب و رسائل البحوث العلمية استفدنا من المحاضرات المصورة على شبكة الانترنت لاستخدام أحدث أساليب القياس الاقتصادي و كيفية استغلال البرامج الاحصائية الحديثة.

د/صعوبات البحث :

- لا يخلو أي بحث من الصعوبات و المعوقات و تمثلت الصعوبات التي تلقيناها في هذا البحث فيما يلي:
- تباين قيم المعطيات الاحصائية و قواعدها من مصدر لآخر مما يشكك أحياناً في صدقه.
 - حصر المنهجية في فصلين يجعلك تقصي الكثير من المعلومات قد تكون مفيدة في البحث.
 - الوقت غير كاف للتجربة بأكثر من أداة و التأكد بأكثر من اختبار.

ذ/هيكل الدراسة :

وفقاً لطريقة IMRAD في المنهجية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين مسبقين بمقدمة عامة و تليهم خاتمة الدراسة .

وحتى تتمكن من الاجابة على اشكالية الدراسة اتبعنا الخطة التالية:

تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري لكل من النمو الاقتصادي و الحكم الراشد الذي قسم بدوره إلى مبحثين اثنين أما في المبحث الأول تطرقنا إلى المفهوم العام للنمو الاقتصادي و أهم أدبياته النظرية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية الحكم الراشد و أهم جوانبه و إبراز العلاقة بينه و بين النمو الاقتصادي .

وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى بعض الدراسات السابقة ي تناولت موضوعي الحكم الراشد و النمو الاقتصادي باللغتين العربية و الاجنبية مبرزين في ذلك أهم أهدافهم و الأدوات المستعملة ، ثم قمنا بمقارنة هذه الدراسات بدراستنا لإبراز أوجه الشبه و الاختلاف.

بينما تناولنا في الفصل الثاني الدراسة القياسية لأثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي للدول العربية للفترة من 1996 إلى 2015 مستعرضين في المبحث الأول إلى أهم الطرق المستعملة في الدراسة التطبيقية و أهم الأدوات القياسية المستخدمة و تبريرها ثم قمنا في المبحث الثاني بتطبيق القياس الاقتصادي لنماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطولية (بانل) ، و من ثم إعطاء النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

في نهاية البحث وبعد مناقشة النتائج انتهى هذا البحث إلى خاتمة عامة شملت نتائج الدراسة و من خلالها اثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة ثم تقدم جملة من التوصيات و المقترحات.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية
للنمو الاقتصادي
و الحكم الرشيد

تمهيد

انطلاقاً من مبدأ أن النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات الاقتصاد و غاية كل سياسة أو استراتيجية اقتصادية لجميع أقطار العالم فإن تحقيق النمو يعني الرفع من معدل مستوى المعيشة للأفراد و المجتمع ككل و بالتالي تحقيق التنمية في كل المجالات. فإذا انصب شغل شاغل على شيء فإنه يبحث في أهم مسبباته و جزئياته: فرجال الفكر الاقتصاديون أهم ما يودون الوصول إليه هو الإلمام بمعرفة جميع العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي ، و من هذه العوامل ما من شأنه أن يرفع من مستوى معدلات النمو الاقتصادي، فكان لابد من التعرف عليها ومن هذه العوامل ؛ الحكم الراشد كأحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

و لهذا الغرض و بغية التعرف على هاذين العاملين و علاقتهم ببعض قمنا بدراسة نظرية في هذا الفصل مقسمة إلى مبحثين هامين وكل مبحث منهما قسم بدوره لمطلبين كما يلي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد

المطلب الأول: مدخل عام لمفهوم النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: ماهية الحكم الراشد و علاقته بالنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد

المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي النمو و الحكم الراشد

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة بموضوع البحث.

المبحث الأول : الاطار النظري للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى حولها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب و ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، و مؤشرا هاما لرخائها، كما يعتبر الحكم الراشد (الصالح) من العوامل الجوهرية التي قد تؤثر في النمو الاقتصادي الذي سنحاول في هذه الدراسة أن نقدم باختصار تصورا عاما لمفهوم كل من النمو الاقتصادي و الحكم الراشد و العلاقة بينهما.

المطلب الأول : مدخل عام إلى مفهوم النمو الاقتصادي

تعزز الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية من خلال بروز جملة من العوامل في نهاية الحرب العالمية الثانية ، منها الرخاء المُحقَّق في البلدان الصناعية والتقدم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية ، واستقلال كثيرٍ من البلدان التي كانت مستعمرة ، و شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، و ظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وكان طبيعياً أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي لغة

النمو لغة من أصل كلمة نما، و نما الشيء أي زاد و كثر و النمو زيادة¹

ثانياً: **إصطلاحاً** : هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها :

- النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج و تصدير النفط و الغاز و الفحم و القهوة و الحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.²
- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط.
- و هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)³

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة دار العلوم للنشر، مصر، 2004، ص906

² محمود علي الشرفاوي، النمو الاقتصادي و تحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص46.

³ وعيل ميلود، المحددات نالحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004، ص8.

الفرع الثاني: أنواع وقياس النمو الاقتصادي

أولاً: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة ، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو وهي:

أ - **النمو الطبيعي** : وهو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة و تكوين السوق الداخلية بحيث تصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

ب - **النمو العابر أو غير المستقر** : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناجماً عن ظروف طارئة ، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته .وتمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية ، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في التجار الخارجية .وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامد، لذلك نجده غير قادرٍ على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

ج - **النمو المخطط**: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته. غير أن قوته وفعالته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ و المتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط .وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرب؛ وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية¹.

ثانياً : قياس النمو الاقتصادي

إن التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار، ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالتالي:

أ - **المعدلات النقدية للنمو**: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضاً بالعملات النقدية، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دولياً، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعاً لتجنب الملاحظات السابقة. ويضم هذا النوع من المقاييس ما يلي:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية** : عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ويتم استخدام معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة** : أصبحت الأسعار الجارية لاتعبر عن الزيادة في الإنتاج والدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما يستلزم تعديل البيانات استثناءً إلى الأرقام القياسية للأسعار.

¹ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، غير منشور، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2009، ص 08.

أ- معدلات النمو بالأسعار الدولية : لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادةً ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصةً في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملة المحلية وتحوّل إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دولياً.¹

ب- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي : مع الارتفاع الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل و النتائج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، أما في مجال الخدمات و نظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من أطوال السكك الحديدية و نصيب الفرد من السلع الغذائية.

ت- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات و الهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف استناداً لذلك المقياس ، ومن عيوب هذا المقياس أنه يربط بطريقة بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضرب فيه قيم معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية لذلك تم اعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى (حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل مدة من عملياته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية بالعملات في البلدان الأخرى).²

ثالثاً: طرق قياس اجمالي الناتج المحلي :

هناك العديد من الطرق الاقتصادية لحساب النمو الاقتصادي ممثلاً في إجمالي الناتج المحلي ومن بين هذه الطرق:

أ- طريقة القيمة المضافة: من المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يمثل قيمة السلعة النهائية، لكن في نفس الوقت هذه السلعة النهائية قد تكون أيضاً مدخلات لعمليات إنتاج أخرى، وبالتالي إذا احتسبت مرة أخرى وقعنا في مشكل الازدواجية، وتعتبر القيمة المضافة عن قيمة الإنتاج النهائي للسلع و الخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة، وعليه يمكن حساب القيمة المضافة بالطريقة الآتية:

$$\text{القيمة المضافة الكلية} = \text{مجموع قيم الإنتاج} - \text{مجموع الاستهلاكات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)}$$

وبالتالي يكون الناتج الداخلي الخام (GDP) يمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة مضاف إليه الضرائب على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية وعليه يكتب بالشكل التالي:

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{القيمة المضافة الكلية} + \text{ضرائب على القيمة المضافة} + \text{رسوم جمركية}$$

ب- طريقة الدخل: في هذه الطريقة يجب جمع كل العوائد الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي هذا الأخير يكون في شكله النهائي عند مزج عوامل الإنتاج المختلفة التي تشترك سوية لظهور السلع و الخدمات بشكلها النهائي وتشمل :

¹ محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، طبعة 1991 - ص. 111 .

² هند سعدي، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017، ص. 62.

- الأجور (W): وهي المرتبات و المعاشات وكذلك دخول الأعمال الحرة كالأطباء والمحامين مضافاً إليها المكافآت و العمولات وتحسب قبل خصم الضرائب والاقطاعات الأخرى، ولا يتم حساب المدفوعات التحويلية.
- الربح (R): ويشمل ربح الأرض والثروات الموجودة فيها، ويتم حساب المستعمل للاستهلاك الشخصي أيضاً إضافة إلى ربح إيجار العقارات و المنازل ويتضمن الأجزاء الشخصية منها.
- الفائدة (i) : وهو ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل أيضاً المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال إلى أصحاب رأس المال و يستثنى من ذلك الفوائد على سندات الخزينة والإيجار.
- الأرباح (P) : وتشمل الأرباح على دخل المالكين وأرباح الشركات والمؤسسات الإنتاجية ويتم ذلك قبل خصم الضرائب وكذا الجزء المعاد للاستثمار.

وبذلك يكون الناتج الداخلي الخام يساوي الى مجموع عوائد عوامل الانتاج السالفة الذكر

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الأجور (w)} + \text{الربح (R)} + \text{الفائدة (i)} + \text{الأرباح (p)}$$

ب- طريقة الإنفاق :يحسب الناتج الداخلي الخام بجمع المبالغ المنفقة على السلع و الخدمات من قبل القطاعين العام والخاص إضافة إلى ما ينفق على السلع الإنتاجية والموجودات الثابتة كبناء الطرق و الجسور ثم إضافة الفائض أو العجز في الميزان التجاري ويقسم الإنفاق كالتالي:

- الإنفاق العائلي :أو الاستهلاك الشخصي وهو مجموع الإنفاق على السلع المعمرة وغير المعمرة ويرمز له بالرمز (C).
- الإنفاق الاستثماري :ويشمل الإنفاق على بناء المصانع التغير في حجم المخزون والإنفاق على التجهيزات والمعدات و الأدوات ويرمز له بالرمز I^1 .
- الإنفاق الحكومي :وهو إنفاق الدولة على السلع والخدمات، ويشمل الإنفاق الجاري للحكومي (أجور، الرواتب) الإنفاق الاستهلاكي الإنفاق على الأصول الثابتة (بناء أو شراء المباني و التجهيزات) (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات) ويرمز له ب (G)
- صافي الصادرات :ويطلق عليها أيضاً رصيد الميزان التجاري ويساوي الفرق بين الصادرات والواردات ($X-M$).

الفرع الثالث : المنظور الاقتصادي للنمو الاقتصادي وأهم محدداته

أولاً : المنظور الاقتصادي للنمو الاقتصادي

هناك العديد من النظريات حسب منظور المفكرين و الاقتصاديين نوجزها في :

أ- النظريات التقليدية (الكلاسيكية) إن نظرية النمو وكغيرها من النظريات المتعلقة بالمفاهيم الكلية للاقتصاد كان ظهورها نتيجةً للكساد الكبير والثورة التي أحدثها كتاب " :النظرية العامة في الفائدة والعمالة والنقد " ل جون ماينارد كيتز ، وبالتالي فإن النظريات الكلاسيكية هي تلك التي سبقت الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، والتي لم تتبنى مفهوم التنمية لأنه لم يكن قد تبلور بعد . كما أن المفهوم الكلي لم يكن هو الآخر قد شرع في نقاشه ، وكل ما كان هنالك من أفكار كانت تتعلق بالزيادة المادية للمتغيرات، سواءً كانت كلية أو جزئية، اختلفت من نظريةٍ لأخرى، ومن منظورٍ لآخر، حسب المرحلة المعاشة، أو كيفية

¹ عقبة عبد اللاوي، سلسلة محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ل م د، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادى، سنة 2000، ص 8.7.

ب- تأثير المؤثر على تفكير المنظر، وتعتبر النظرية الكلاسيكية مثالا للنظريات التي تعالج قضية النمو الاقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجية؛ فهي بذلك لا ترى مجالاً للابتكار أو للتحسن في طرق وأساليب الإنتاج.

ت- **النظريات النيوكلاسيكية**: إذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد اهتموا بجانب العرض فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب، وتقدم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك، وقامت النظرية النيوكلاسيكية على قانون تناقص العلة ل دافيد ريكاردو و نظرية السكان لمالتوس، فقد اعتبر النيوكلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات وبذلك لم تفسر كجزء من عملية النمو.

وقام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يختص بعملية التراكم الرأسمالي؛ حيث اعتبر الكلاسيك أن الرأسماليين يقومون بطريقةٍ أوتوماتيكية بإعادة استثمار دخولهم طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلاً؛ على اعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة؛ حيث يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدةٍ مقترضة. ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين؛ حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروض من هذه الأرصدة، ويلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الاستثمار؛ حيث أن رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه، فإذا فاق معدل العائدة المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحاً، والعكس صحيح¹.

ث- **نظريات النمو الحديثة** على الرغم من الاهتمام الذي نالته عملية تحليل أسباب النمو المادي بالمفهوم الحديث في نظريات النمو التقليدية التي تنسبه - في الغالب - إلى عوامل عاشها أو يعيشها المنظر، إلا أنها لم تقدم الآلية التي يمكن عن طريقها حصول النمو؛ لأن هؤلاء - في الغالب - كانوا يصفون عملية تحدث أمامهم؛ وبالتالي فوسائل النمو المادي أو المساعدة عليه كانت متوفرة، وهو ما يعني أن السمة الغالبة على أغلب الرؤى والأفكار المنبثقة عن المدارس السابقة تؤسس لتحليلات مشكلات النمو الاقتصادي في إطار الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، بمعنى أن عوامل النمو متوفرة ويقمى المطلوب هو كيفية عمل تلك العوامل من أجل تحقيق النمو. غير أن المطروح هو تحليل تلك الظروف الواجب توفرها في الأماكن والأزمنة المفتقرة للتنمية وهو ما اهتم به عدد غير قليل من الباحثين بتحليل ودراسة قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية أو المستقلة حديثاً، وبالمعوقات الذاتية و الموضوعية التي تحد من هذا التطور.

وتجلى هذا الاهتمام في ظهور عددٍ من النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت اهتمامها على ضرورة إحداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي للدول النامية، بما يتفق مع مشكلاتها التي تختلف في طبيعتها عن تلك السائدة أو التي سادت اقتصاديات الدول المتقدمة عند بداية انطلاقها في طريق التقدم الاقتصادي، ومن هؤلاء نذكر: نيركس، لويس، ميردال، هيرشمان، روستو، روزنشتين رودان، فرانسوا بيرو... الخ، والذين حاول كل واحدٍ منهم إعطاء الكيفية التي تحدث وفقها عملية النمو أو التنمية عند بداية انطلاقها في الدول المتقدمة، أو كيفية دفع عملية التنمية في الدول النامية، وفق نظرياتٍ مختلفة ظهرت كنتيجةٍ للثورة التي أحدثها جون ماينارد كيتز في الاقتصاديات الكلية.²

¹ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 17، 26،

² محي الدين حمداني، المرجع نفسه، ص 32.

ثانيا : محددات النمو الاقتصادي

إن المهتم و المتتبع لتطور الأفكار الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يدرك مدى الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المفهوم و مختلف الجوانب المرتبطة به من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين و الاجتماعيين و حتى رجال السياسة ، بالإضافة إلى المنظمات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية ، فالنمو الاقتصادي يعتبر هدف يسعى إلى تحقيقه كل اقتصاد سواء كان ناميا أو متقدما و حسب الاقتصاديون فإن هناك العديد من العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، نتطرق في دراستنا هذه إلى بعضها فيمايلي:

أ-العمل: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في العملية الإنتاجية، وذلك من ناحيتين، الأولى تتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد والثانية في الحجم الساعي للعمل، إذ كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.

ب-رأس المال : بشقيه العيني والبشري، حيث أن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية عنصر رأس المال (آلات، معدات، استثمارات جديدة في الأرض، موارد بشرية)، وبالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي.¹

ت -التقدم التكنولوجي : يلعب هذا العامل دورا هاما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وزيادة الكفاءة في التخطيط، وإدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل، وإدخال المزيد من الكفاءة في أنظمة النقل والمواصلات، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.²

ث -الحكم الراشد : من أهم أسرار مستويات التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية في الدول المتقدمة نجد الظروف السياسية الدافعة إلى الاستقرار و الحكامة الجيدة ، و بالإضافة إلى هذا هناك اهتمام كبير على المستوى الرسمي و الشعبي و الرأي العام المحلي و الدولي و وسائل الإعلام و البحوث و الندوات المختلفة و على وجه الخصوص المنظمات الدولية بموضوع الحكم الراشد و الفساد ، فالأمم المتحدة أشارت في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية إلى إشكالية إرساء الحكم الراشد و القضاء على الفساد في مختلف دول العالم و خاصة النامية منها لأنه يقوض جهود التنمية. كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر و المعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة و النمو الاقتصادي³ وستتناوله بشيء مفصل لاحقا.

¹ هند سعدي، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² هند سعدي، المرجع نفسه، ص 60.

³ وعيل ميلود، المحددات بالحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، مرجع سبق ذكره، ص 84.

المطلب الثاني : ماهية الحكم الرشيد

مهما كانت الخيرات و الثروات من الموارد المحولة للدول النامية أو أي بنية أساسية مقامة للتعويض عن الحكم الرشيد، فالحكم الفاسد السيئ الذي يفتقر إلى الكفاءة هو آفة التنمية الحقيقية و حيثما يستفحل و بقاء الحكم السيئ لا يستخدم الحكام الموارد العامة استخداما فعالا لإنتاج احتياجات الأفراد وتحسين الإنتاجية و زيادة رفاهية المجتمع ولن تكون هناك تنمية دون وجود حكم راشد متطور فما هو الحكم الرشيد وما أهدافه و ماهي أبعاده وما علاقته بالنمو الاقتصادي؟

الفرع الأول: تعريف الحكم الرشيد(صالح) و أسبابه الاقتصادية

أولاً: تعريف الحكم الرشيد

أ- لغة: كلمة الحكم لغة هو العلم و التفقه، وجاء في معنى الحكمة و هي معرفة أصل الأشياء بأفضل العلوم وهي القضاء. الراشد أو الصالح: فالراشد في اللغة معناها المستقيم على طريق الحق مع التصلب فيه، أما الصالح المستقيم المؤدي لواجباته، و الرشيد هو حسن التقدير، و الرجل راشد أمره أي وفق فيه و الصلاح استقامة و سلامة من العيوب.¹

ب- اصطلاحاً: هناك عدة تعاريف للحكم الرشيد نذكر أهمها:

- تعريف الأمم المتحدة: حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997 الحكم الرشيد بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الادارية لإدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات.

و هو يشمل الأليات و و الاجراءات و المؤسسات التي يحرك غيرها المواطن و المجموعات مصالحهم و و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يخلون خلافاتهم، و يعمل الحكم الرشيد على تخصيص الثروات و ادارتها لتلبية الحاجات الجماعية و يتميز بالمشاركة و الشفافية و المساواة و حكم القانون و العدالة و المساواة.²

- تعريف البنك الدولي: البنك الدولي هو أول من بادر باستخدام مقادير ومعايير ومبادئ الحكم الرشيد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية وهذا على إثر دراسة حول الأزمة الاقتصادية في افريقيا سنة 1989 إذ عرفه بصفة عامة على أنه ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة. فالحكم الرشيد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة و الموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الاصلاحات الهيكلية.

و عرف البنك الدولي الحكم الرشيد أيضا بأنه الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.³

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، ص 190، 346، 520.

² أمين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (إطار نظري)، دارالحامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص 56

³ بوزيد بوزيد سايج، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 127

- **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعرف الحكم الراشد بأنه الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.¹

- **تعريف آخر :** والحكم الرشيد هو أحد المبادئ الرفيعة المستوى التي تعكس هذا التنوع، ويهدف إلى استكمال المعايير. ونأمل أن يكون ذلك مفيدا للمخططات والمخططات المستقبلية ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المهتمين بمسائل تأمين المظالم.²

يستند تعريف الحكم "الجيد" إلى اختيار نموذج الحكم الذي قد تكون معايير ذاتية تهدف إلى تقديم الحكم الرشيد ونتيجة للمنهجيات الرسمية، مثل وجود "لجان" وظيفتها تقييم الحوكمة الجيدة للشركات بناء على المعايير الرسمية المقدمة كمؤشرات لأدائها.³

الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام و هذا يشمل ما يلي:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدتهم و استبدالهم (البعد السياسي)
- قدرة الحكومة على إدارة الموارد و تنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الإقتصادي)
- احترام كل من المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينهما (البعد المؤسساتي).⁴

ثانيا : أهم الاسباب الاقتصادية للحكم الراشد

أ - الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للصلح الاقتصادي والوصول إل التنمية ، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي، المؤسساتي والاقتصادي.

ت- سيادة نمط الدولة الربعية أو شبه الربعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج ، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل سلعة النفط الخام أو تعتمد على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج ، والقروض والاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية ، وهذا أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع و بإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالنتاج من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.

ث- فشل الدولة وعجزها على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية حيث تتعايش حالة استثنائية من العجز التنموي و الاخفاق الوطني قويا وإنسانيا، خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات التي يفترض أن تكون في مقدمة الحرب عليه وهي القضاء والمجالس النيابية.

¹ بوزيد سايج ، المرجع نفسه، ص129.

² Emily O'Reilly, **Guide to principles of good governance**, Ombudsman for Ireland, british, 2009,p3.

³ MIMOUNI YASSINE , LE DÉVELOPPEMENT DES PME ET LA BONNE GOUVERNANCE « CAS fiLiALE TRANS-CANAL/OUEST SPA UNiTÉII RELizANE », **Thèse de Magister, Université Abou-Bakr BELKAÏD,Tlemcen,Algérie, 2012, p73.**

⁴ SUSANA CARRILLO & VINCENT FRUCHART,**La Bonne Gouvernance comme Catalisateur de la Croissance**,ATELIER SOURCES DE CROISSANCE,Bujumbura 29 Mai, 2007

ج- ظهور فكرة بديلة تستند إل الفكر الاقتصادي النيوليبرالي وتدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وترك عمليات التنمية لآليات السوق والمنافسة، و ثم التركيز على الانتاجية والربحية وتقليص حجم الدولة عبر الخصخصة، لكن هذه الخطة لم تؤدي إلى نتائج مرضية في الكثير من الدول النامية، وكان لها نتائج اجتماعية سلبية عطلت حتى بالنمو الاقتصادي .

ح- اقتصاديات الدول النامية في ظل الأزمة الاقتصادية العالية حيث تعرف حركة البورصات اضطرابات شديدة جراء تركها مسرحا لمضاربات رأس المال الأجنبي والأموال السريعة الحركة ويسجل خسارة هذه البلدان من انتكاسات البورصة والتراجع المتوقع في حجم التجارة والاستثمار والتحويلات والسياحة ما يقرب من 2.5 تريليون دولار وهكذا تعكس الأزمات المالية التي تواجه الدول عجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، ما أدى إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر والأمراض ونقص التعليم.

خ- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية ، وتدهور ميزان المدفوعات، وانخفاض كفاءة البنية السياسية حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الاسعار النفطية ، إذ أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي مقابل استفادة الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره علما أن الدول المستوردة والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية وحركة السياحة العالية وتناقض تحويلات العاملين في الخارج.¹

الفرع الثاني : أبعاد و فواعل الحكم الراشد

أولا : أبعاد الحكم الراشد

إن الحكم الرشيد ليس مرتبطا بالجانب السياسي فحسب وإنما يشمل جوانب أخرى متعددة الأبعاد تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- **البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والتي يجب أن تمثل جميع أطراف المجتمع وأن يتحرى في اختيار أفرادها بناء على اتصافهم بمبادئ النزاهة والأمانة والعدالة، وذلك من أجل العمل على التسيير الرشيد للموارد المادية والبشرية المتاحة.

ب- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة.²

ت- **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها، إذ أن المواطن يعتبر أن الإدارة هي الواجهة التي يحكم من خلالها على مدى فعالية ورشادة النظام السياسي من عدمه، وذلك من خلال التعامل اليومي معها، ولذلك وجب على الأنظمة السياسية خاصة في الدول النامية العمل على الإنتقال من تقريب الإدارة من المواطن إلى تقريب المواطن من الإدارة حتى

¹ حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص 21.

² بن مزروق عنتر و خليل بن علي، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، 12 و 13 ديسمبر 2010 ،جامعة ورقلة ، ص 57.

يصبح عنصرا فاعلا في المجتمع مشاركا في تنميته، وهذا لن يتحقق إلا بتفعيل جودة الخدمات المقدمة له بعيدا عن المحسوبية والجهوية وكل المظاهر السلبية.

وهو ذلك المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها أي وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليها بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأت ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره، ومحاوله القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العمومي.¹

ث- البعد القانوني : هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري سيادة القانون و محاربة الفساد، و هما مؤشرا يرتبطان ببعضهما البعض، من منطلق أن تطبيق القانون المتعلق بمكافحة الفساد على جميع مكونات المجتمع، بغض النظر عن مناصبهم أو مكانتهم، من شأنه ردع المفسدين و تقليص حجم الفساد في هذا المجتمع. و بالإضافة الى ذلك فهو يعبر عن احترام المواطنين وكذا وضعية الهيئات التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية بينهم، كما أنه يعبر عن استقلالية القضاء و أمن المستثمرين.²

ثانيا : فواعل الحكم الراشد

و يقصد بفواعل الحكم الراشد أي مؤسساته و يمكن حصرها في ما يلي:

أ الدولة: في البلدان التي تعنى بأسس الديمقراطية ، تقوم الدولة بعدة مهام ووظائف عديدة منها:

أن تكون بؤرة العقد الإجتماعي الذي يحدد المواطنة ، و أن تكون السلطة المفوضة بالسيطرة و ممارسة القوة ، و أن تقوم بمسؤوليات توفير الخدمات الإجتماعية العامة و تهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة و تعني هذه الوظيفة وضع و الحفاظ على أطر قانونية تنظيمية مستقرة ، فعالة و عادلة للنشاط العام و الخاص ، كما تقوم الدولة بضمان الاستقرار و العدالة في السوق و تتوسط المصالح من أجل الصالح العام ، و في هذه الأدوار جميعها تواجه الدولة تحديات تتمثل في كيفية أن تعالج هوم و احتياجات الفئات الأكثر فقرا باتباع الحكم الراشد من خلال زيادة الفرص المتاحة للناس لالتماس نوع الحياة التي يطمحون إليه و تحقيقه و إدامته ، و تستطيع الدولة أن تنجز الكثير في العديد من الميادين ، كدعم حقوق الفئات الضعيفة و حماية البيئة و الحفاظ على أوضاع الاقتصاد الكلي ، و الحفاظ على معايير الصحة العامة ، و تعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة و البنية الأساسية و الحفاظ على الأمن و النظام و الانسجام.

ب القطاع الخاص : على الرغم من اعتبار الدولة العون الرئيسي و الأساسي في تحقيق التنمية لأي بلد ما ، إلا أنها لا تبقى الوحيدة التي لها دور في ذلك ، فالتنمية تتطلب و تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف و مناصب العمل التي تمكن من توفير مستويات من الدخل التي تسمح بتحسين مستويات المعيشة، و من المعروف أن القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي الذي ينتج فرص العمل المنتجة ، و يشمل عادة هذا القطاع مجموع المشاريع الخاصة بالتصنيع و التجارة و الخدمات و المصارف ، و يلعب القطاع الخاص دورا هاما في توفير الخبرة و رؤوس الأموال و المعرفة اللازمة في تحقيق العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية ، أو منظمات المجتمع المدني ، إن اعتبار القطاع الخاص عنصرا من عناصر الحكم الراشد راجع لدوره في تحقيق التنمية البشرية و التنمية المستدامة على أساس المسؤولية الاجتماعية التي يتحملها من خلال تأمين القروض و خلق بيئة مستقرة للإقتصاد الكلي.³

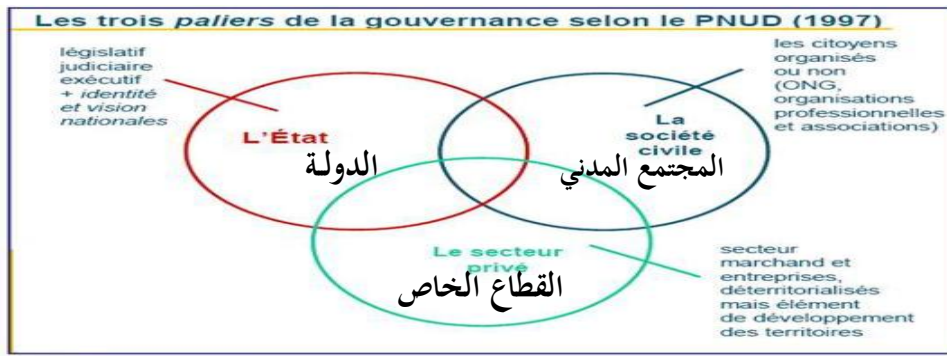
¹ حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص44.

² علي بن يحيى عبد القادر و قديد عبد القادر، تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، العدد1، 2015، ص 4.

³ بن نعم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2016 ، ص 31.

ج المجتمع المدني: من بين التعريفات التي تطرقت لمعنى المجتمع المدني بصيغته الحالية انه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ، ككل أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر. و تكمن قوة منظمات المجتمع المدني في أنها تنادي أيضا في قضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم كالمطالبة بتقرير مصير بعض الدول المستعمرة واستقلالها وبذلك تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما بآخرين في مجتمع آخر ، حتى تصل مخاطبة الطبقات المختلفة حول العالم رابطة المحلي بالعالمي ، و العام و الخاص.¹

الشكل: (1.1) يبين عناصر الحكم الراشد



المصدر: بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، الجزائر، 2016 ، ص 32.

الفرع الثالث: آليات الحكم الراشد ومؤشرات قياسه

أولا : آليات الحكم الراشد

بتعدد مفاهيم الحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح ومع اختلاف الجهات التي تضع الآليات لقيامه مما رسخ في الأذهان ان الحكم الراشد يقوم على تكامل عمل الدولة و مؤسساتها، و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني، وحتى تتمكن من مقارنة مفهوم الحكم الراشد و معرفة المضامين أو المبادئ الأساسية التي يقوم عليها وهي الآليات التي ذكرت في مراجع عدة على أنها معايير أو مقومات في أخرى نجد ما و وضعته هيئة الأمم المتحدة و أخرى و وضعها البنك الدولي و في مجملها نذكر منها:

أ- المشاركة : وهي أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الراشد و هي من العلاقات الدالة على رشادته ومن المؤشرات على كفاءته و لا تقوم المشاركة إلى إلا بوجود المجتمع المدني و بدورية الانتخابات و تمكين المرأة و صوابية التشريع و حسن الإدارة المحلية.²

¹ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص12.

² أمين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص58.

ب- الشرعية : تعد الشرعية السياسية محصلة بصورة التفاعل بين السلطة و بين المواطنين إذ أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة و من قبل المواطن ، على أساس الوثوق فيما تخطط و تنفذ من سياسات ، ليس من حيث نجاعتها فقط ، ولكن من حيث أنها أصلا مستلهمة من تطلعات الجماهير .

ت- الشفافية: تعد الشفافية واحد من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات بمكافحة الفساد في العالم ، و جاءت في سياق ضرورة إطلاع الجماهير على منهج السياسات العامة و تعريفهم بكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين (السلطة) و ذلك للحد من السياسات غير المعلنة التي غالبا ما تكون خاطئة.

و الشفافية لغة مأخوذة من الجذر **شفف** الذي يعني الخفة و رقة الحال الشيء القليل أو الشيء الذي يرى ما خلفه.¹

ث- دورية الانتخابات: تعتبر دورية الانتخابات من أجل تجديد القيادات ركنا أساسيا من الديمقراطية و دلالة على مدى رشادة الحكم السياسي، و هنا لا بد من الانتباه إلى أن اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات تشكل مجالا واسعا للتلاعب بخيارات الناس و تحد من مشاركتهم و بالتالي تنتقص من درجة الرشادة في الحكم.

ج- المساءلة : من الحقائق التي رسخت في سياق عملية التنمية في معظم المجالات الإنسانية، ضرورة و جود آليات لضبط أداء السلطة و العمل على تقويم المؤسسة في جلسات محاسبة اعضاء الحكومة داخل البرلمان.

ح- نشر الثقة: و تقوم على أساس بناء علاقة سليمة وواضحة بين المواطن و المال العام من خلال ثقة هذا المواطن بأن ما يؤديه من التزامات و واجبات اتجاه الدولة يلاقي كل التقدير و الاحترام من قبل السلطة، و بالتالي فإنها تقوم الدولة بواجبها نحو هذا المواطن. و بذلك يكون الأمر في النهاية متعلقا بحال القائمين على الشأن العام.

خ- تمكين المرأة: إن موضوع مشاركة المرأة في المجتمع أصبح من الموضوعات التي يركز عليها النقاش في كل دول العالم المتقدمة و النامية حاليا، و ذلك من منظور أنها ركن أساسي من الأركان التي تقوم عليها التنمية و حاجاتها و متطلباتها مع أن هذه القضية تختلف من بلد لآخر و تتنوع طريقة ومقاربتها ، و ذلك تبعا للمنظومة الثقافية و الفكرية و الدينية السائدة في كل مجتمع، وضمن ذلك نظرة المجتمعات إلى المرأة. وقد جاءت مقارنة مشاركة المرأة في ثلاث صور هي:

- **المرأة في التنمية:** وهي ضرورة أن تكون مشاركة المرأة على قدم المساواة مع مشاركة الرجل.

- **التنمية و المرأة :** و مضمونه فرز المشروعات التنظيمية التي تلائم المرأة عن تلك التي لا تلائم المرأة.

- **الجنادر و التنمية:** و محتواه إعداد برامج خاصة بالمرأة من حيث التعليم و الصحة العامة و توسيع مشاركتها في النشاطات الاقتصادية.

د - دائرة الاقتصاد في الإصلاح (مكافحة الفساد): إن المجتمعات الانسانية شهدت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي اهتماما واضحا بقضية الفساد الاقتصادي و ذلك يعد ما شهد في السبعينيات و الثمانينات من ذلك القرن ، تركيزا واضحا على مقارنة إداريا سياسيا و اجتماعيا. و بدأ الاقتصاديون يهتمون بموضوع الفساد و العولمة و دور المؤسسات بشكل عام باعتبارها عوامل رئيسية تؤثر على تشغيل الاقتصاد و من ثم في أداء الاقتصاد ذاته.

¹ أمين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص59، 61.

ذ - التضمينية : هي تقتضي أن الحكم الراشد تضمنين وليس حصري أو مقصور على عدد محدد من الأفراد والفئات وإدارة الحكم التي تعني المساواة أي أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بتساو مع الجميع.

ر - الكفاءة و الفعالية : التي تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقدير نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيدي للموارد¹.

ثانيا: معايير قياس الحكم الراشد

نظرا لاختلاف مفهوم الحكم الراشد بين الجهات المختلفة تتباين المعايير باختلاف اهدافه . فتقرير التنمية الانسانية العربية يركز على المعايير الانسانية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية، و البنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تركز على المعايير الإدارية ، ونظرا لأن المصطلح الحكم الراشد مرتبط لتطبيقات دانيال كوفمان آخرون (Kauffmann et al. 2004, 2004 and, particularly, 2010) في البنك الدولي، الذي حدد طرق قياس بستة معايير للحكم الراشد على مستوى دول العالم و هي التي سوف نستخدمها في هذه الدراسة، إذ سيقصر ذكرنا على هذه المعايير الستة فقط، و التي تعتبر مبادئ الحكم الراشد ، وهي على النحو التالي:²

- أ . الصوت والمساءلة : يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
- ب . الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب : يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
- ج . فعالية الحكومة : يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.
- د . نوعية التنظيم : قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات.
- هـ . سيادة القانون : يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في الجمع والتقييد بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
- و . مكافحة الفساد : يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغیرها وكبیرها، وكذلك "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.³

¹ حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص31.

² محمد العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستخدمة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي إسطنبول ، تركيا ، 2013، ص5.

³ يختار عبد القادر عبد الرحمن عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، الدوحة، دولة قطر، ص 6.

ثالثا : قياس الحكم الراشد:

بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر - IQI (Indicator of Quality Institutional) لقياس الحكم الراشد - مؤشر النوعية المؤسساتية - ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم. وقيمته تتراوح بين (+2.5 و -2.5) ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم.¹ ومن المهم التنبيه إلى أن تقديرات جودة الحكم هي أرقام تقديرية ، لذلك هناك احتمال لنسبة من الخطأ في التقدير مقابل كل رقم .ومن توصيات المؤلفين للمؤشرات أيضا أن يتم استخدام كل مؤشر من مؤشرات جودة الحكم على حدى بدلاً من دمج المؤشرات الستة في مؤشر واحد.²

الفرع الرابع : علاقة الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي

أولاً: الحكم الراشد كمحدد للنمو الاقتصادي

لقد تغيرت نظرة الاقتصاديين المهتمين بالفكر التنموي إلى أسباب حدوث النمو الاقتصادي في دول العالم واتضح أن هناك اختلافات في معدلات النمو الاقتصادي لا تعزى إلى العوامل التقليدية و إنما تعزى إلى أسباب أخرى سميت فيما بعد بالعوامل الحديثة المسببة للنمو الاقتصادي (المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي) و التي من أبرزها وأكثرها تأثيراً في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة نجد كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد.

من أهم أسرار مستويات التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية في الدول المتقدمة نجد الظروف السياسية الدافعة إلى الاستقرار و الحكامة الجيدة ، و بالإضافة إلى هذا هناك اهتمام كبير على المستوى الرسمي و الشعبي و الرأي العام المحلي و الدولي و وسائل الإعلام و البحوث و الندوات المختلفة و على وجه الخصوص المنظمات الدولية بموضوع الحكم الراشد و الفساد ، فالأمم المتحدة أشارت في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية إلى إشكالية إرساء الحكم الراشد و القضاء على الفساد في مختلف دول العالم و خاصة النامية منها لأنه يقوض جهود التنمية. كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر و المعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة و النمو الاقتصادي.³

لم يتمكن علماء الاقتصاد من إيجاد الأسباب المباشرة في تفسير البواقي الموجودة في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي فقد عزيت إلى العوامل الأساسية من يد عاملة و رأس مال ثم عزيت فيما بعد إلى عامل التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل التي جرى البحث فيها خلال سنوات طويلة.

ومن بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين أن هذه البواقي ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد و الحكامة وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد و الإشراف على صياغة السياسات المالية و الاقتصادية و تنفيذها ، و من هنا برزت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية و إدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار و الاستثمار و من ثم دعم النمو الاقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقاً لمعايير الحكم الراشد . ومن هنا بدأ الاقتصاديون يدركون أهمية الفساد في إضعاف

¹ يختار عبد القادرو عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² بسام عبد الله البسام، الحكومة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ، 67 و68 معهد الإدارة العامة بالرياض، 2014، ص 177.

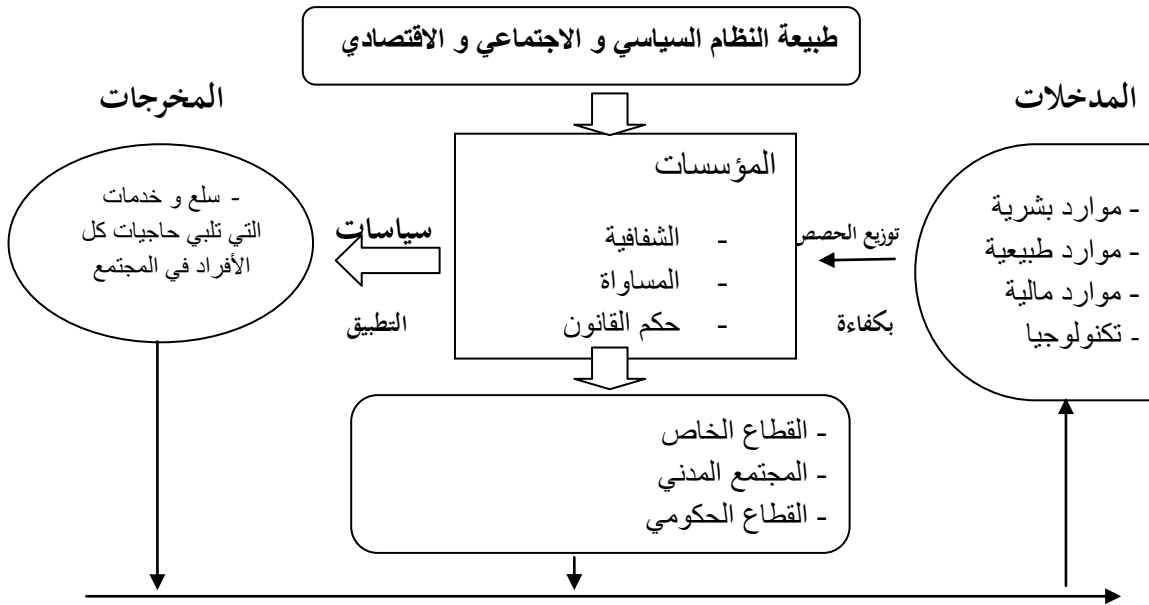
³ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، مرجع سبق ذكره ص 84.

المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية و كذلك مؤسسات التنظيم و الرقابة ، الأمر الذي يؤدي بالطبع إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي.¹

ب- دور الحكم الراشد في النمو الاقتصادي

يتمثل دور الحكامة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع، بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد و تلبية حاجياتهم ، وهنا تلعب السياسة المالية للدولة دورا مهما عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي ينبغي في ظل الحكم ال راشد أن تهتم بتلبية حاجيات الطبقات الفقيرة و تحقق الاستقرار والنمو في الدولة وبتباعد عن كل أشكال الإسراف والتبذير.²

الشكل رقم: (2.1) يبين دور الحكم في توزيع الدخل



المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر، مرجع سبق ذكره، ص37.

¹ وعيل ميلود، المرجع نفسه، ص96،94.

² شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر، مرجع سبق ذكره، ص37

ثانيا : أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي

أ- أثر الحكم الصالح و الجيد يقول دانيال كوفمان أن الحكم الجيد هو المفتاح... ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود ، لكن هل الحكم الراشد بما فيه ضبط الفساد أساسيًا إلى هذه الدرجة في التنمية الاقتصادية؟

تُظهر البحوث في شكل عام أن بإمكان البلدان أن تحقق "أرباحاً تنموية" أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها. ويمكن

حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:

- يزيد الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريباً في المدى الطويل، يخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل نمو الأمية من 15% إلى 25% .

- مهم أيضاً في مجالي تنافسية البلد وتوزيع المداخل. فتشير البحوث إلى أن الفساد هو ضريبة كبرى تُفرض على المستثمرين الأجنب. وفي العديد من البلدان النامية، يمثل الفساد "ضريبة تنازلية" مفروضة على الأسر أيضاً: تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصة غير متوازنة من مداخلها في شكل رشاوى للوصول إلى الخدمات العامة مقارنة بالمجموعات ذات الدخل الأعلى وغالباً ما تحصل على نفاذ أقل إلى هذه الخدمات بسبب الفساد .

- يساهم في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي.

يبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس

الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبياً يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0,4% في معدل النمو الاقتصادي و 0,27% في معدل الاستثمار.¹

ب- محاربة الفساد المجابهة للحكم الراشد

يتأثر النمو الاقتصادي بالحكم الراشد من خلال الفساد المجابهة للحكم الراشد يؤثر سلباً في الفعاليات الاقتصادية جميعها

، بما في ذلك عدم انتظام الحقوق و الواجبات المترتبة على المواطنين، و خاصة فيما يتعلق بإيرادات الدولة من رسوم و خدمات تراجع مستوياتها نتيجة لتفشي الرشاوى.

يعد إرساء مبادئ الحكم الراشد خاصة الشفافية والمساءلة وحكم القانون من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد باعتبار أن الفساد هو في الأساس مشكلة حكم ، وفشل المؤسسات ، وعلامة على عدم القدرة على إدارة المجتمع عن طريق نظم متوازنة من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والقضائية والسياسية والاقتصادية، ويزداد الفساد انتشاراً عندما تثبت الأنظمة الرسمية وغير الرسمية عدم فعاليتها²

¹ يختار عبد القادر و عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص7.

² شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر، مرجع سبق ذكره، ص64.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد

يبحث عن كل الجوانب المفسرة للنمو الاقتصادي و محدداته تناولت العديد من الدراسات دراسة علاقة الحكم الراشد و تأثيره على النمو الاقتصادي مستخدمين في ذلك مختلف الأساليب و المناهج والأدوات بمختلف الأصعدة و فيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات التي تناولت الموضوع:

المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوع النمو الاقتصادي و الحكم الراشد

أخذنا الاهتمام بهذا الموضوع على ثلاث مستويات و هي المحلي و العربي و الاجنبي

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

أولاً: دراسات محلية

أ - دراسة سايح بوزيد

موضوع الدراسة: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية من جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان سنة 2013.

- **إشكالية الدراسة** ما مدى تحقيق تنمية مستدامة في الدول العربية عامة و الجزائر خاصة من خلا تبني نظام الحكم الراشد وما هي الصعوبات و التحديات التي تحول دون ذلك؟

- **هدف الدراسة** تهدف الدراسة إلى محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن استراتيجيات التنمية وما يحققه من مكاسب للدولة.

- **طبيعة التحليل** دراسة ذات طبيعة تحليلية اعتمد الباحث فيها على المنهج التحليلي لمؤشرات التنمية الاقتصادية و الحكم الراشد و تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومن ضمنها النمو الاقتصادي.

- أهم نتائج الدراسة

1. تطور مؤشرات التنمية البشرية بـ 13% خلال فترة الدراسة من (2000-2010)

2. انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر.

3. انخفاض مستوى البطالة من 29.3% سنة 2009 إلى 11.8%.

4. تحسن الناتج الوطني الخام بتحسين أسعار المحروقات على مستوى العالم.

ب: دراسة وعيل ميلود

- **موضوع الدراسة:** المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة من جامعة الجزائر 3 سنة 2014.
- **إشكالية الدراسة** ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية؟ و ما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بما ؟ و ما هي مختلف السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المدخل الحديثة له؟
- **هدف الدراسة** هو معرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية و تحديدا في الجزائر و مصر و السعودية و اكتشاف الآليات و السياسات التي انتهجتها هذه الدول بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وفق الرؤى الحديثة له.
- تقييم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث في ظل المحددات الحديثة له ، و محاولة تفسير الاختلافات التباينات الموجودة بين هذه الدول.
- **طبيعة التحليل** دراسة ذات طبيعة احصائية وكمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.
- **أهم نتائج الدراسة** توصل الباحث إلى أن الحكم الراشد و أثره على النمو الاقتصادي عامل ذو خصوصية في الدول الثلاث فإذا كانت المحددات الأخرى عرفت تطورا مستمرا في الدول الدراسة مدعوما بإرادة سياسية قوية فإن تحليل هذا المؤشر من خلال مؤشري النوعية المؤسساتية (iqi) و مؤشر مكافحة الفساد (cpi) يوضح تراجع كبير في الدول الثلاث مقارنة مع المستويات المقبولة نسبيا و الداعمة للنمو الاقتصادي في التجارب العالمية.

ت: دراسة بن نعوم عبد اللطيف

- **موضوع الدراسة:** دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة من جامعة مصطفى اسطنبولي بولاية معسكر سنة 2016 .
- **إشكالية الدراسة** إلى أي مدى يمكن للجزائر الاعتماد على آليات الحكم الراشد لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
- **هدف الدراسة** تهدف الدراسة إلى التعرف على الحكم الراشد نظريا و ضبط مفهومه و التعرف على العلاقة التي تربط بين الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية
- **طبيعة التحليل** دراسة ذات طبيعة نظرية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي
- **أهم نتائج الدراسة** توصل الباحث إلى:
- 1- بات الحكم الراشد ملازما لجهود مكافحة الفقر المحلي منها الدولة.
- 2- استمرار العمل في حالة الطوارئ إلى غاية 2011 هو سبب ضعف الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد.

ثانيا : دراسات عربية

من الدراسات العربية ذات صلة بموضوع الدراسة نجد منها

أ: دراسة الاستاذ يختار عبد القادر و الاستاذ عبد الرحمان عبد القادر.

-موضوع الدراسة: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية دراسة مقدمة للمؤتمر العالمي

الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، من 19

إلى 21 ديسمبر 2011، الدوحة، دولة قطر،

-إشكالية الدراسة إلى أي مدى يؤثر الحكم الراشد في نتائج التنمية على مستوى الدول العربية؟

-طبيعة التحليل دراسة ذات طبيعة كمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

-أهم النتائج المتوصل إليها

1. يزيد الحكم الراشد في الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريبا في المدى الطويل

2. تأثر التنمية بالإيجاب في الدول العربية يرجع الخلل إلى اتجاه الاصلاحات المؤسساتية نحو التدهور ب0.05 %

3. تحقيق الحكم الراشد زيادة بنسبة 0,4% في معدل النمو و 0,27% في معدل الاستثمار.

ب : دراسة د .محمد محمود العجلوني

- موضوع الدراسة: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المدستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر

العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي المنعقد

باسطنبول تركيا، خلال 09 - 11 سبتمبر 2013.

- هدف الدراسة هو التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- طبيعة التحليل دراسة كمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

- أهم نتائج الدراسة: أظهر التحليل عددا من الحقائق حول العلاقة بين الحاكمية والنمو الاقتصادي هي أن معدل النمو

الاقتصادي مرتبط إيجابيا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية . و هذه النتيجة غير مرتبطة بمستوى دخل

الدولة.

ت: دراسة بسام عبد الله البسام

- موضوع الدراسة: الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، بحث مقدم في مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 67

و 68 بمعهد الإدارة العامة الرياض، السعودية 2014.

- إشكالية الدراسة هل هنا كعلاقة بين النمو الاقتصادي و الحوكمة الرشيدة في أقطار الخليج الست؟

- هدف الدراسة هو دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

- طبيعة التحليل دراسة ذات طبيعة كمية اعتمد الباحث فيها على نموذج الانحدار المتعدد للتأثيرات الثابتة.

- أهم نتائج الدراسة توصل الباحث إلى أنه لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من الحاكمية الرشيدة على الأقل في المدى القصير.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سجلنا ثلاث دراسات معلقة بموضوع بحثنا وهي كالتالي:

أولاً : دراسة Engjell Père

أ- موضوع المقال

The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries

European Journal of Government and Economics Volume 4, Number 1 ISSN: 2254-7088, European University of Tirana(June 2015).

ب-هدف الدراسة: تحديد العلاقة بين الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان.

ت-إشكالية الدراسة: محاولة تأكيد الترابط بين تحسين الحكم و النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان من خلال التساؤل "ماهو تأثير الحكم الرشيد في معدلات النمو الاقتصادي للنتائج المحلي الإجمالي.

ث-المنهج المتبع: المنهج الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج stata .

ج-أهم النتائج المستخلصة: لا يوجد اعتماد كبير على تحسين مؤشرات الحكم على النمو الاقتصادي في فترات الدراسة.

ثانياً: دراسة : Nicolas MEISEL et Jacques OULD AOUDIA

أ- عنوان الدراسة :

La « Bonne Gouvernance » est-elle une Bonne Stratégie de Développement ?,les Documents de Travail de la DGTPÉ – n° 2007/11 – Novembre 2007,République Française .

ب-هدف الدراسة: توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والحاكمية

ت-إشكالية الدراسة: إختبار مدى أهمية إعطاء الأولوية لسياسات الحكم من أجل التنمية و النمو على المدى الطويل؟

ث-منهج الدراسة: تحليل المعطيات الكمية باستخدام تحليل المركبات الاساسية.

ج-أهم ما توصلت إليه الدراسة: لا توجد نظرية اقتصادية واضحة لديها دعم للحكم الراشد كما لم يثبت الحكم الراشد أهميته باعتباره استراتيجية للتنمية.

ثالثاً: دراسة : Bernard K.Ahou, ENEAM & Alexis Adébayou Odoum-Ifa & Gérard Couao-Zotti

أ-عنوان الدراسة :

Gouvernance et croissance économique : une analyse des effets de seuil, article

ب- هدف الدراسة: للتعرف على مساهمة الحكم في النمو الاقتصادي.

ت- إشكالية الدراسة: معرفة ماهي العلاقة بين مؤشرات الحكم و النمو الاقتصادي ؟

ث- منهج الدراسة: دراسة كمية باستخدام الاحصاء ونماذج الاقتصاد القياسي و السلاسل الزمنية المقطعية، و التأثيرات الثابتة والعشوائية.

ج- أهم ما توصلت إليه الدراسة: أن مؤشرات الحكم الراشد تتصرف بشكل مختلف على البلدان وفقا لتغير مستوى دخلهم .

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض شبه مفصل و منفرد لبعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة على الأصعدة المحلي و العربي و الأجنبي، سنحاول في هذا الجزء إظهار نقاط الشبه و الاختلاف بينه و بين هذه الدراسة كما يلي:

الفرع الأول مقارنة الدراسة بالدراسات باللغة العربية المحلية

نلخص محتوى المقارنة في الجدول الآتي:

جدول رقم: (1.1) مقارنة بين الدراسات المحلية السابقة والدراسة الحالية

الدراسة المحلية	الدراسات السابقة			الموضوع
	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
الحكم الراشد و النمو الاقتصادي	محددات النمو الاقتصادي	الحكم الراشد والنمو و التنمية الاقتصادية	الحكم الراشد وتحقيق التنمية	
التعرف على أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي	معرفة واقع محددات النمو الاقتصادي	دور الحكم الراشد في النمو الاقتصادي و التنمية	دعم تجسيد الحكم الراشد	الهدف
بعض الدول العربية	الجزائر - مصر - السعودية	الدول العربية	الجزائر	الحدود المكانية
1996 - 2015	1990 - 2010	1996 - 2011	2000 - 2010	الحدود الزمانية
تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)	نماذج الانحدار المتعدد	التحليل باستخدام المركبات الاساسية (ACP)	تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي	طريقة معالجة الموضوع
علاقة ذات تأثير قصيرة الأجل	تراجع للحكم الراشد في معيار الحوكمة المؤسساتية (IQI) و معيار مكافحة الفساد (CPI)	يزيد الحكم الراشد من نسبة النمو ب 0.4 % و الاستثمار ب 0.27%	-تطور مؤشرات التنمية -انخفاض مستوى الفقر -تحسين الناتج الوطني الخام	النتيجة

المصدر: من إعداد الطالبي بناء على ما جاء في الدراسات السابقة المحلية

الدراسات المحلية التي تناولت الموضوع تستخدم اسم التنمية الاقتصادية و تناقش النمو الاقتصادي في تحليلها بينما دراستنا أخذت النمو الاقتصادي كمؤشر إقتصادي .
الدراسة الأولى والأولى ذات تحليل اقتصادي نظري أما الثانية و الثالثة ذوات ا تحليل كمي باختلاف الادوات و اختلاف النتائج.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسة بالدراسات العربية باللغة العربية

جدول رقم: (2.1) مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة موضوع البحث

الدراسة المحلية	الدراسات السابقة		
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
الحكم الراشد و النمو الاقتصادي	الحكم الراشد	الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية المستدامة	الموضوع
التعرف على أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي	العلاقة بين النمو الاقتصادي و مستويات الحوكمة	التعرف على أثر الحكم الراشد في النمو وتحقيق التنمية	الهدف
بعض الدول العربية	السعودية و أطار الخليج الست	الدول العربية	الحدود المكانية
2015 – 1996	2011 – 1996	2011 – 1996	الحدود الزمانية
تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)	الانحدار الذاتي المتعدد	الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت (Fixed effect)	طريقة معالجة الموضوع
علاقة ذات تأثير قصيرة الأجل	لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و تحقيق مستويات متقدمة للحكم الراشد	يرتبط النمو الاقتصادي إيجابيا بالحكم الراشد	النتيجة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما جاء في الدراسات السابقة العربية

يبرز الجدول السابق أوجه الاختلاف والشبه بين الدراسات العربية المقدمة مو دراستنا ، على الرغم من بعض الاختلافات في الحقبة الزمنية إلا أنها تنطلق من الدراسة التحليلية للانحدار المتعدد و تختلف أيضا في كون دراستنا تناولت طبيعة العاقبة في التأثير على المدى الطويل باستخدام التكامل المشترك.

الفرع الثالث : مقارنة الدراسة بالدراسات اللغة الاجنبية

تلخص المقارنة في الجدول الآتي

جدول رقم: (3.1) مقارنة بين الدراسات السابق الاجنبية والدراسة الحالية

الدراسة المحلية	الدراسات السابقة			الموضوع
	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
الحكم الراشد و النمو الاقتصادي	الحكم و النمو الاقتصادي	الحكم الراشد و استراتيجية التنمية و النمو الاقتصادي	الحكم الراشد و تحقيق التنمية	
التعرف على أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي	التعرف على مساهمة الحكم الراشد في النمو الاقتصادي	توضيح واقع العلاقة بين الحكم و النمو الاقتصادي	تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و الحكم الراشد	الهدف
بعض الدول العربية	129 دولة في العالم	85 دولة مختلفة و مختلطة	دول غرب البلقان	الحدود المكانية
2015 – 1996	2008-1996	2006 – 1990	2012 – 1996	الحدود الزمانية
تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)	تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel	تحليل بواسطة المركبات الاساسية باستخدام البرنامج SPSS	الانحدار الذاتي المتعدد و تباين المؤشرات باستخدام البرنامج STATA	طريقة معالجة الموضوع
علاقة ذات تأثير قصيرة الأجل ومؤشرات التنبؤ بها ضعيفة	مؤشرات الحكم الراشد مختلفة التأثير من مؤشر لآخر بإختلاف دخل كل دولة	- لم يثبت للحكم الراشد أهمية لاستراتيجية التنمية للدول النامية. - معايير الحكم نفسها لكن مساهمتها في النمو الاقتصادي غير متجانسة بين الدول النامية و المتقدمة	أ- للحكم الراشد تأثير أبطأ في المستقبل. ب- لا يوجد اعتماد كبير على تحسين مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي	النتيجة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما جاء في الدراسات السابقة الاجنبية

من خلا جدول المقارنة أعلاه تظهر أهم الاختلافات بين الدراسة موضوع البحث و الدراسات الاجنبية السابقة و ذلك من حيث الحدود الزمنية و المكانية و تختلف مع البعض في اسلوب التحليل الكمي و الأدوات المستخدمة.

خلاصة الفصل الأول

يرى الاهتمام الكبير بالنمو الاقتصادي من طرف الفكر الاقتصادي الحديث ، و هذا الاهتمام ناتج عن تغير الاهتمامات التنموية لجميع دول العالم و خاصة النامية منها لأن تطلعاتها التنموية كانت جد ملحة و خاصة بعد الحقبة الاستعمارية للحرب العالمية الثانية ، وأهم ما ميز التنظير الفكري التنموي الخاص بالنمو الاقتصادي في العصر الحديث (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى وقتنا الحاضر) هو تجاوزه للتحليلات و التفسيرات الكمية البحتة ، فعلى اعتبار أن النمو الاقتصادي مؤشر اقتصادي ذو مدلول كمي .

و تتسع نظرة الاقتصاديين المهتمين بالفكر التنموي إلى أسباب حدوث النمو الاقتصادي في دول العالم ، واتضح أن هناك اختلافات في معدلات النمو الاقتصادي لا تعزى إلى العوامل التقليدية و إنما تعزى إلى أسباب أخرى سميت فيما بعد بالعوامل الحديثة المسببة للنمو الاقتصادي و التي من أبرزها و أكثرها تأثيرا في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة من بينها و الحكم الراشد الذي تعرضنا له في هذا الفصل بمفهومه و أسبابه و أهم آلياته ومؤشرات قياسه ثم علاقته بالنمو الاقتصادي و أهم الآثار و التي كانت موضوع الدراسات السابقة المحلية منها و العربية وحتى الأجنبية بمختلف أهدافهم و التي اختلفت في نتيجة التأثير و إيجاد العلاقة الحقيقية بين المتغيرين.

ولغرض إبراز أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي استخدمنا المؤشرات الست المعتمدة في القياس باستخدام أدوات قياسية حديثة تناولناها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

أثر آليات الحكم
الراشد على النمو
الاقتصادي للدول
العربية

تمهيد:

انطلاقاً من الدراسة للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد التي احتواها الفصل الأول في شقه النظري، سنحاول في هذا الفصل تجسيد هذه العلاقة في قالب النمذجة الرياضية من شأنها تسهيل عملية القياس الكمي الذي أصبح له أهمية بالغة في وقتنا الحاضر، كونه أداة فعالة في تقدير معالم النموذج الاقتصادي تجعل منه أكثر منطقية و قبولاً واستدللاً ومعنوية تفسيرية، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنماذج بانل (Panel) وطرق تقديرها، دراسة الإستقرارية، ثم العلاقة التوازنية طويلة الأجل من خلال علاقات التكامل المترامن، إضافة الى تحليل العلاقة السببية بين النمو الإقتصادي و آليات الحكم الراشد حتى نتمكن من تقدير نهائي للنموذج الملائم للدراسة و إعطاء التفاسير.

لهذا الغرض وقبل الشروع في الدراسة تطرقنا إلى المجتمع المدروس ، وكذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه النظرية و التطبيقية ، إضافة إلى البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات ، وأخيراً النتائج المتوصل إليها بعرضها و تحليلها مناقشتها ومقارنتها بالفرضيات، لهذه الأسباب و من أجلها قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المنتهجة في الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سعيًا وراء الإجابة على الإشكالية المطروحة أول الدراسة وما تتطلبه هذه الدراسة من معلومات سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ومن ثم نبين مصادر بياناتها و بذلك يتسنى لنا اثبات أو نفي الفرضيات المطروحة و على ضوءها يتم استنتاج النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الطريقة المنتهجة في الدراسة

يعتبر المجتمع المدروس الركيزة الأساسية لانجاز الدراسات التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة.

الفرع الأول : مجتمع الدراسة:

أولاً: مجتمع و عينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتمثل في مجموعة الدول المنتمة للوطن العربي البالغ عدد دوله اثني وعشرون (22) دولة تتواجد بإقليم القارتين كل من إفريقيا و آسيا. تتربع على مساحة إجمالية تبلغ ما يقارب 13.3 مليون كيلومتر مربع، و تمثل مساحة الوطن العربي نسبة 9.6% من إجمالي مساحة العالم، حيث يبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 3 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة 5.2% من إجمالي سكان الكرة الأرضية. و عدد القوى العاملة فيه ما يعادل 130 مليون عامل حسب صندوق النقد العربي لإحصائيات 2013.

ويتكون المجتمع المدروس من عشرون (20) دولة عربية وهي: الجزائر، البحرين و جزر القمر، جيبوتي ، مصر، العراق، الأردن والكويت، لبنان ، ليبيا ، موزانبا، المغرب، عمان قطر، السعودية، السودان، سوريا ، تونس، الإمارات المتحدة و اليمن.

ثانيا : خصائص وميزات مجتمع الدراسة

تشكل مجموعة الدول العربية مزيجاً من التقارب في جوانب و اختلاف في جوانب أخرى، فهي تشترك في كونها تصنف عموماً ضمن الدول النامية و التي لم تحقق معدلات نمو اقتصادي عال كتلك التي حققتها النور الآسوية مثلاً. هناك عدة خصائص مشتركة للدول العربية تعطي الانطباع العام حول العديد من المميزات التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة أو بنتائجها على مختلف المستويات، وفيما يلي أهم هذه الخصائص و الميزات:

أ - الظاهرة الربعية للاقتصاد العربي يعرف الربيع في النظرية الاقتصادية على أنه " كافة أشكال الدخل العائدة إلى هبات الطبيعة، وبالتالي فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات، لكن الاختلاف بينهما يكمن في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها بالمقارنة مع بقية مصادر الدخل الأخرى."

وبالنظر إلى الاقتصاديات العربية نجد أن ظاهرة الربيع تتجلى في عدد كبير منها، وخاصة الدول الخليجية والجزائر وليبيا، فهذه الدول تعتمد على البترول في اقتصادها، حيث تمثل إيرادات البترول أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات، ويؤول دخل

البترول مباشرة إلى الدولة التي تصبح وسيط بين قطاع البترول وباقي القطاعات الاقتصادية، أما الدول العربية الأخرى غير البترولية فلا يمكن اعتبارها ريعية بالمعنى المشار إليه، مع ذلك فإن غلبة الظاهرة البترولية على تطور المنطقة العربية ألقى بظلاله على الدول غير البترولية، فمثلا تتجسد ظاهرة الريع في مصر من خلال مداخيل رسوم المرور وعبر قناة السويس، وفي سوريا من خلال رسوم أنابيب البترول، وكذلك الحال بالنسبة لليمن الذي يحصل على ما يقارب % 85 من الناتج الوطني من تحويلات العاملين للعملة الصعبة من الخارج، ولهذا يمكن القول أن الاقتصاديات العربية شديدة الحساسية للصدمات الداخلية والخارجية وغير ذاتية التنمية .

أ- سوء استغلال الموارد الاقتصادية: رغم الموارد الاقتصادية المادية والبشرية التي تزخر بها الدول العربية، فإن هذه الأخيرة غير مستغلة لهذه الموارد استغلالاً أمثلاً وعقلانياً، ويظهر ذلك جلياً من خلال النقص في استغلال المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية والارتفاع في معدلات البطالة، مع العلم أن معظم الاقتصاديات العربية تسودها البطالة المقنعة، كما أن معظم عائداتها التي تأتي من مختلف صادراً، خاصة عوائد النفط هي مرصدة في البنوك الأوروبية والأمريكية فقد بلغت هذه الأرصدة سنة 1995 حوالي 900 مليار دولار، من هنا فقدت الدول العربية سيطرتها على مواردها، واستخدامها خاصة الطبيعية نتيجة الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسية.

ب- التخلف التكنولوجي: مازالت الدول العربية تعتمد على استيراد التكنولوجيا من الخارج، كما أن اقتصادياتها تعاني من النقص التكنولوجي خاصة في الهياكل الإنتاجية، وتعتمد على الخبرات الأجنبية في معظم المراكز التكنولوجية ويعود التخلف التكنولوجي في الدول العربية إلى ضعف تحويل المشاريع العلمية والتكنولوجية وسوء استخدام أصحاب الكفاءات العلمية، هذا ما يؤدي إلى ضعف المساهمة في دفع عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الاقتصاديات العربية اقتصاديات متنافسة وليست متكاملة.

ت- التبعية الاقتصادية : نظراً لاتجاه الدول المتقدمة إلى التكتل وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، ذلك يجعلها مرتبطة بها، وهذا منذ حصولها على استقلالها السياسي حتى يومنا هذا، حيث أن درجة اعتماد الاقتصاد العربي على اقتصاديات الدول المتقدمة هي في تزايد مستمر فأصبح الاقتصاد العربي أكثر ارتباطاً بالأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الارتباط التبعية بالقوى الاقتصادية الخارجية، خاصة في مجال الإنتاج و التجارة، لأن الدول العربية تعتمد على إنتاج وتصدير مادة أولية أو أكثر، ومستوردة للسلع من مجموعة محددة من الدول الأجنبية خاصة السلع الغذائية الاستهلاكية.¹

ث- الطابع الاستهلاكي: تعتمد هذه الدول على عائدات النفط وتدفقات الرأسمال الأجنبي، حيث تضطر إلى استيراد السلع الاستهلاكية و المصنعة من الخارج بتكاليف باهظة خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة المتحركة من طرف الدول المتقدمة. كما تتجلى مظاهر الاختلاف أيضاً في الطابع السياسي لهذه الدول من حيث اختلاف أنظمة الحكم فنجد دولاً ذات طابع حكم ملكي وأخرى جمهوري، ويضاف إلى هذه الاختلافات المستوى المعيشي ومؤشرات النمو الديموغرافي وأسعار عملاتها مقارنة بالدولار الأمريكي.²

¹ هند سعدي، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 129، 128.

² عماد الدين المصيح ومحمد المرعي، العوامل المؤثرة في الطلب على العملة، مجلة الباحث عدد 2، 2014، ص 11.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

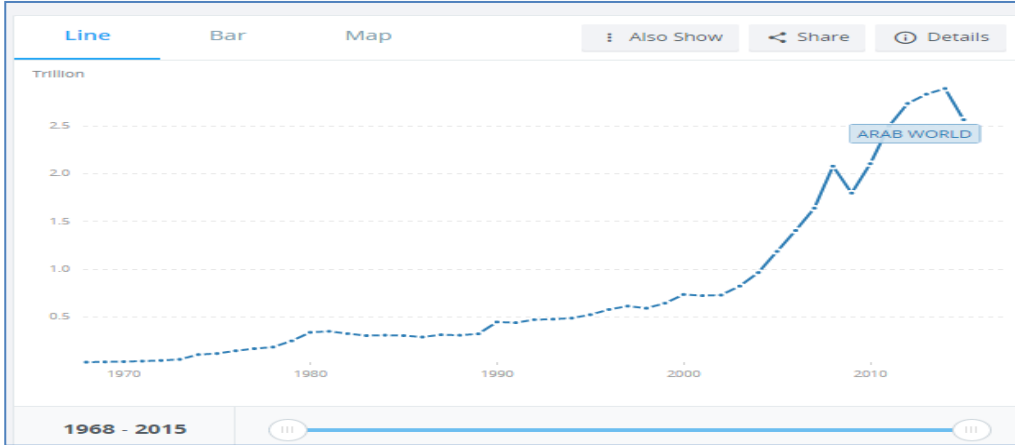
يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: المتغير التابع النمو الاقتصادي

وهو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز (GDP) يمثل إجمالي الناتج المحلي وهو أحد المجمعات المستخدمة لقياس حجم الاقتصاد، وهو الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة من طرف الوحدات المقيمة والمخصصة للاستخدام النهائي خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الاقتصادي، ومعبّر عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

ويتميز النمو الاقتصادي في الدول العربية بعدم الاستقرار نظراً خلال الفترة الممتدة بين السبعينيات حتى أوائل العقد الثاني من الألفية الثالثة، و انتقاله من حالة النمو المرتفع نسبياً إلى مع بداية الفترة المذكورة حتى منتصف الثمانينات إلى النمو بمعدلات منخفضة خلال باقي الفترة، ويرجع ذلك للآثار التي خلفتها عملية التحويل الاقتصادي لمعظم اقتصاديات الدول العربية نحو اقتصاد السوق، و مباشرتها عمليات الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته منتصف الثمانينات و أوائل التسعينيات حيث انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة من حوالي 2% سنوياً خلال الفترة الأولى إلى حوالي 0.5% خلال الفترة الثانية.¹

شكل رقم (1.2) منحنى تطور إجمالي الناتج المحلي للدول العربية للحقبة 1968 – 2015



المرجع: نقلاً من موقع البنك الدولي

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=1A&name_desc=true

¹ علي عبدالقادر علي، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 10، 2014، ص 15.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

وهي المتغيرات التي لها القدرة على تفسير المتغير التابع أي التأثير عليه من خلال طبيعة العلاقة بينهم وتمثل المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج القياسي المستخدم وهي مؤشرات قياس الحكم الراشد ،

ونظراً لأن مصطلح الحكم الرشيد مرتبط بتطبيقات كوفمان وآخرون (Kauffmann and, particularly, 2010) في البنك الدولي ، الذي حدد طرق قياس ستة معايير للحكم الرشيد على مستوى دول العالم (Worldwide Governance Index) ، وهي التي سوف تستخدمها هذه الدراسة في جانبها التطبيقي ، فسوف يقتصر ذكرنا على هذه المعايير الستة فقط واهي على النحو الآتي:

أ- المشاركة والمساءلة (*Voice and Accountability*) ونرمز له بالرمز (VA) وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ، وأن يكون جميع المسؤولين ومنتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .

ب- الإستقرار السياسي وغياب العنف (*Political Stability and Absence of Violence/Terrorism*) ونرمز له بالرمز (PS) وتعني إستقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به ، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة . كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها .

ج- فعالية الحكومة (*Government Effectiveness*) ونرمز له بالرمز (GE) أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع ، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية .

د- جودة التشريع (*Regulatory Quality*) : ونرمز له بالرمز (RQ) وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع ، وتضمن سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع . وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة .¹

هـ- سلطة القانون (*Rule of Law*) : و نرمز له بالرمز (RL) يعني أن الجميع ، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين ، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه ، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء ، وأن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانتها لها ولحريّات الإنسان . ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها

¹ www.govindicators.org

ح- مراقبة الفساد ومحاربتة (*Control of Corruption*): و نمز له بالرمز (CC) وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

و تعطى قيم المؤشرات الست المذكورة أعلاه في أعلى قيمة +2.5 و أدنى قيمة -2.5 حسب معايير كوفمان العالمية و قد أخذت هذه القيم من الموقع الخاص: www.govindicators.org

الفرع الثالث : طريقة جمع البيانات

قمنا بجمع المعطيات المستوجبة للدراسة عن طريق مصدرين هامين:

أولاً : مصادر أولية تمثلت موقعي البنك الدولي و موقع هيئة الامم المتحدة ، المكتبة .و مواقع على النت.

ثانياً : مصادر ثانوية لغرض التدقيق و لبعض المعطيات استخدمنا المقالات و المنشورات العلمية التي لها صلة بموضوع البحث.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة

لغرض الخوض في العمل التطبيقي المتمثل في تحليل نتائج الدراسة نتبع الخطوات الآتية:

الفرع الأول : الإطار القياسي المتبع في التحليل

يشتمل إطار الدراسة على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي نختصرها بكلمة "بانل" في دراستنا، والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها، إضافة إلى اختبارات التكامل المشترك و العلاقة السببية.

أولاً نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بانل)

تعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)، حيث أن لهذه البيانات أهمية بالغة حيث أنها تتمتع بعدد مضاعف، بعد زمني وبعد فردي، الأمر الذي جعل دراستها في الميدان الأكثر فعالية ، ونشاط في القياس الاقتصادي وهي بذلك تكتسي أهمية بالغة تتمثل في:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو ال زمنية، والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن معطيات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

- توفر معطيات البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تحققها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

- تسهم بيانات البائل في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تعود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

تبرز أهمية استخدام معطيات البائل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاصة بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.¹

عندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس الفترات الزمنية عندئذ يطلق على البيانات الطولية بأنها بيانات طولية متزنة (Balanced Panel Data)، ولو فرضنا بان واحدة من هذه العوائل قد تم تسجيل مشاهداتها المقطعية لسنتين فقط وباقي العوائل لثلاث سنوات عندئذ يطلق على هذه البيانات بالبيانات الطولية غير المتزنة (Unbalanced Panel Data).

و يمكن عموماً إعطاء النموذج الرياضي بالصيغة التالية:

$$y_{it} = a_{0i} + a_{1i}x_{1it} + a_{2i}x_{2it} + \varepsilon_{it},$$

حيث تمثل كل من :

y_{it} : قيمة متغير الاستجابة للملاحظة i في الزمن t

a_{0i} : قيمة نقطة التقاطع في الملاحظة i .

x_{1it}, x_{2it} : قيم المتغير المستقل في الملاحظة i عند الزمن t .

ε_{it} : قيمة الخطأ العشوائي للملاحظة i في الزمن t

a_{1i}, a_{2i} : معاملات المتغيرات الخارجية للملاحظة i .

ثانياً: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

من هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة اشكال رئيسية هي:

أ- نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات a ثابتة لجميع الفترات الزمنية

(يهمل اي تأثير للزمن)، ويكتب كما يلي:

$$y_{it} = a_{0i} + a'_i x_{it} + \varepsilon_{it}.$$

حيث ان $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2_\varepsilon$ تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير

معلمات النموذج في المعادلة بعد ان ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً من اول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره $(N \times T)$.²

¹ هند سعدي، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

² Régis Bourbonnais, *Économétrie*, Cours et exercices corrigés, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2015, p346.

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في بحثنا، ويرمز له بالرمز i وهو يتغير من $i=1,2,3,\dots,n$ ، والبعد الثاني هو البعد الزمني أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج بانل لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$ ، أي لدينا مقطع لحظي لـ N مشاهدة، أي T مقطع و NT مشاهدة كلية، وتمثل الأثر الفردي و الذي يكون ثابتا عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i ، فإذا كانت ait هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية، فإن هذا النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج، يأخذ الشكل التالي: $y = XB + \varepsilon$ ، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي يعبر الوحدات المقطعية، فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسيين:

- نموذج الأثر الثابتة

- نموذج الآثار العشوائية

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

تكتب معادلة التأثيرات الثابتة لنموذج بانل من الشكل التالي

$$y_{it} = a_{0i} + a'x_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث ان:

y_{it} : قيمة متغير الاستجابة للملاحظة i في الزمن t

a_{0i} : قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i .

x_{it} : معامل الشعاع k للمتغيرات الخارجية، $x_{it} = x_{1it}, x_{2it}, \dots, x_{kit}$ ، حيث x_{kit} هي قيم المشاهدات لـ

$k - i^e$ متغير خارجي في المشاهدة i عند الزمن t .

ε_{it} : قيمة الخطأ العشوائي للملاحظة i في الزمن t

\hat{a} : معاملات k للمتغيرات الخارجية و a_1, a_2, \dots, a_k .

ينم التعامل في مع الآثار الثابتة في هذا النموذج كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية هي الدول مثلا أو الزمنية مثلا

السنوات أي النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل دولة أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل

احتواء العوامل أو الآثار غير الملحوظة سواء كانت ذات بعد مقطعي أو زمني و التي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة.

و لتقدير نموذج الآثار الثابتة يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV) ليصبح النموذج

بعد ادخال المتغيرات الوهمية كما يلي:¹

$$y_{it} + a_0 + a_{01}D_1 + a_{02}D_2 + \dots + a_{0N}D_N + a'x_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث ان $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2_\varepsilon$

ت- نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر و تباين مساوي إلى σ^2_ε

ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع

¹ Régis Bourbonnais, Économétrie, Référence a déjà été mentionné, P356.

المشاهدات المقطعية وليس هناك اي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة . يعتبر نموذج¹ التأثيرات العشوائية نمودجا ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض المذكورة اعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة. في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$y_{it} = \mu d + \sum_{j=1}^k \beta_j x_j(i_t) + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث ان v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية يطلق أحيانا على نموذج التأثيرات العشوائية بنموذج مكونات الخطأ بسبب ان النموذج اعلاه يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} و يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها:

$$Var(v_i) = \sigma^2_v \quad ; \quad E(v_i) = 0 \quad ; \quad Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2_\varepsilon \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

كم لا تصلح طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات ليست ذات كفاءة و لها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات لأن التباين المشترك بين حد الخطأ غير معدوم.²

الفرع الثاني : طرق تقدير معاملات نموذج الدراسة

لنماذج بانل العديد من نماذج التقدير ، حيث أن لكل نموذج طرقة الخاصة به ومن هذه الطرق:

أولا: طريقة المربعات الصغرى العادية

يعرف "J.M.Sstigler" طريقة المربعات الصغرى بأنه محرك التحليل الإحصائي الحديث . وذلك بالرغم من محدوديتها. حوادثها الطارئة و تغيراتها المتعددة فإنه مازال يعتمد على إمتداداتها و توسيعها في التحليل الإحصائي و تبقى معروفة ومقيمة من طرف الجميع. أما الكاتب "J.J. Johnston" فيعرفها على أنها قانون أو طريقة تقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية لها و الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة.³ و تتميز معاملات النموذج القياسي المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية بالخصائص الاحصائية التالية:

أ- خاصية عدم التحيز: و يقصد بها هو أن يكون الفرق بين القيمة المتوقعة للمقدر و قيمة المعلمة الحقيقية مساويا للصفر أي:

$$E(\hat{\beta}) - \beta = 0 \quad , \quad E(\hat{\beta}) = \beta$$

ب- أفضل مقدر خطي غير متحيز هو ذلك المقدر الذي يكون تباينه حول الوسط الحسابي أقل ما يمكن فإذا كان $\hat{\beta}, \hat{\beta}$ مقدرات

$$Var(\hat{\beta}) < Var(\hat{\beta}) \quad : \quad \text{خطية غير متحيزة، فإن أفضل مقدر إذا تحققت العاقبة التالية:}$$

¹ زكرياء يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة ، العشوائية، مرجع سبق ذكره، ص 271

² زكرياء يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة ، العشوائية، مرجع سبق ذكره ص 272..

³ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة و تمارين، الطبعة 2، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص33.

ت- **الخاصية الخطية:** مقدرات المربعات الصغرى خطية في المتغير التابع حيث نلاحظ أن تلك المقدرات يمكن وصفها في صورة دالة أو ترتيب خطي من قيم المتغير y .¹

- ث- **خاصية الاتساق:** يكون المقدر متسقاً إذا اقتربت قيمته من المعلمة الحقيقية مع اقتراب حجم العينة من مالا نهاية ولتطبيق هذه الطريقة يتوجب الامتثال للفرضيات التالية OLS
- العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل والعشوائي.
 - متوسط قيم المتغير العشوائي مساو للصفر.
 - تباين الخطأ العشوائي يكون ثابتاً.
 - قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
 - قيمة المتغير العشوائي مستقلة عن قيم المتغير المستقل.
 - استقلالية المتغيرات المفسرة، ذلك لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حد أ.

ثانياً: طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS

هي طريقة تعطي مقدرات أكثر دقة وأقل تحيزاً، فهي تقضي مشكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ، وتعتمد على اختبار Sargan Hansan الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين و الذي على أساسه يتم قبول النموذج أو رفضه.

ثالثاً: طريقة التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث يؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة كون السلسلتان (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدى أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.²

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، طبعة 2006، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان، ص 59.

² هند سعدي، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 177

الفرع الثالث: اختبارات تحليل الدراسة

لتحليل الدراسة التطبيقية تتبع الخطوات التالية :

أولاً: اختبارات تحديد النموذج الملائم:

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد، كما ذكرنا سابقاً، بوجود ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة التي قمنا بها؟. و لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل نقوم باختبارات التالية:

أ- اختبار مضاعف لاغرانج LM

هذا الاختبار اقترحه Lagrange كل من Breusch-Pagan عام 1980، وهو توزيع يتبع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة كما أنه يعتمد على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء ($\hat{\epsilon}_{it}$) الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى درجة و تعطى الصياغة الرياضية بالشكل التالي:

$$LM = \frac{N \cdot T}{2(T-1)} \left(\frac{\sum (\sum \epsilon_{it})^2}{\sum \sum \epsilon_{it}} - 1 \right)^2 \sim \chi_1^2$$

حيث فرضيات النموذج من الشكل

H_0 : لا يوجد أثر

H_1 : يوجد أثر

و يتم الحكم على الاختبار على النحو الآتي:

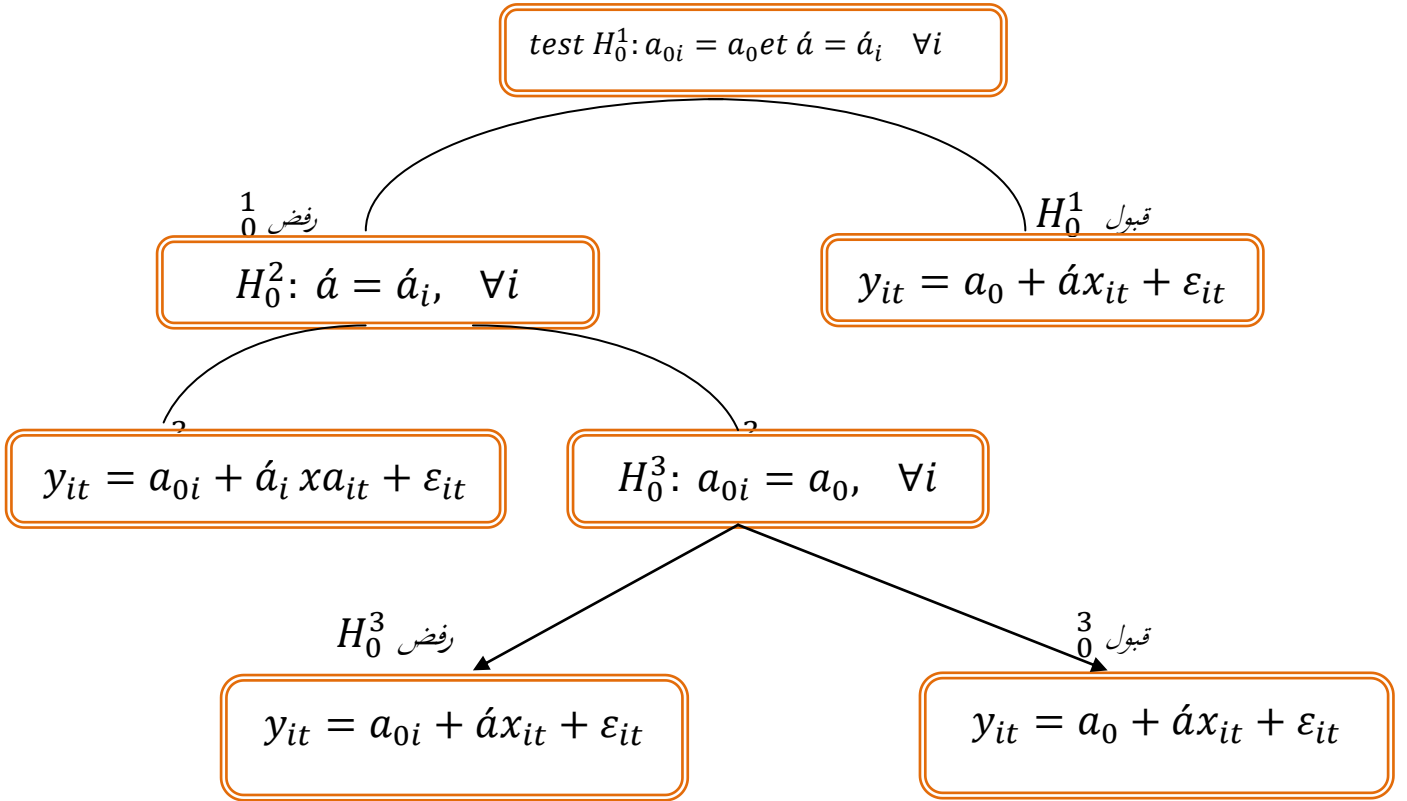
إذا كانت قيمة LM المحتمسبة أكبر من $\frac{2}{1}$ درجة واحدة ، فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة و العكس.

ب- اختبار التجانس لـ (Hsiao)

وهو اختبار مهم جداً اقترحه (Hsiao) 1986 يقوم على احراء اختبارات متتالية لتحديد الحالات التي نقف عندها

و ذلك حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم: (2.2) اجراءات اختبار التجانس



المصدر: Régis Bourbonnais, **Économétrie**, Référence a déjà été mentionné, P 349

يقوم هذا الاختبار على التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة و بين تقدير النموذج المدمج الذي يفترض أن معاملات القواطع للمفردات لا تختلف معنويًا عن الصفر و لذلك يقوم هذا الاختبار بالتحقق من الفروض التالية:

$$a_1 = a_2 = \dots = a_n : H_0$$

$$a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_n : H_1$$

و يستخدم هذا الاختبار احصائية (Fisher) للتحقق من الفروض السابقة و الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{cl} - SCR) / (N - 1)(k + 1)}{SCR / (N \times T - N(k + 1))}$$

ويتم مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية بدرجتي حرية $(N-1)$ و $(NT-N-K)$ على التوالي عند مستوى معنوية α^1

ت- إختبار هوسمان Hausman (1978)

في هذا الإختبار تتم المقاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) و نموذج الآثار العشوائية (REM)، و ينص هذا

الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية و الآثار غير الملحوظة ، و هو يقوم على فرضيتين هما:

¹ Régis Bourbonnais, **Économétrie**, Référence a déjà été mentionné, P350

فرضية العدم H_0 : نموذج الآثار العشوائية

الفرضية البديلة H_1 : نموذج الآثار الثابتة

و يستخدم الاختبار إحصائية (H) المحتسبة مع قيمة $\frac{2}{k}$ بدرجة حرية k وفق الصيغة التالية:

$$H: (\hat{\beta}^{FEM} - \hat{\beta}^{REM}) [Var(\hat{\beta}^{FEM}) - VAR(\hat{\beta}^{REM})]^{-1} (\hat{\beta}^{FEM} - \hat{\beta}^{REM}) \sim \chi_k^2$$

و بمقارنة إحصائية (H) المحتسبة مع قيمة $\frac{2}{k}$ بدرجة حرية k نجد أنه لما (H) المحتسبة أقل من χ_k^2 نقبل فرضية

العدم H_0 مما يدل على نموذج الآثار العشوائية هو المناسب. و العكس لما (H) المحتسبة أكبر من χ_k^2 نقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو المناسب.¹

للإشارة هناك بعض المراجع تقلب الفرضيات حيث تقول الفرضية الصفرية أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم وهو ما يتوافق مع مخرجات برنامج Eviews 9 حيث تعطينا نتائجه مباشرة النموذج المفضل أسفل جدول الاختبار، وهو ما أخذنا به في هذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

فيما يخص اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل هناك جيلين من الاختبارات، حيث يركز الجيل الأول على الاستقلال بين الأفراد أما الجيل الثاني فيركز على عدم الاستقلالية بين الأفراد أي هناك ارتباط بين المفردات، ومن بين أهم الاساليب المستخدمة:

أ- اختبار Levin.Lin, Chu (LLC)

طور هذا الاختبار عام 2002 و ينبثق من الاختبار DF و مضمون فرضياته:

H_0 : بيانات بانل لها جذر وحدة

H_1 : بيانات بانل لا تحتوي جذر وحدة

ب- اختبار Im, Pesaran et shin (IPS)

يعتمد هذا الاختبار على متوسط اختبارات (ADF) المحسوب لكل وحدة مقطعية، و يسمح

بتفاوت معلمة المتغيرات $y_{i,t-1}$ عبر الوحدات المقطعية و يعتمد على الفرضيتين:

H_0 : وجود جذر وحدة

H_1 : توجد حالتين

حيث أن t_{pi} هي الاحصائية الفردية المرتبطة بفرضية العدم H_0 بالنسبة لـ i مفردة، و فيما يخص

الفرضية: H_1 و إحصائية IPS تتبع لقانون الطبيعي $\infty \sim TN$ و عليه الاحصائية المعيارية Z_{IPS}

متقاربة نحو القانون الطبيعي $N(0,1)$ حيث:

¹ William. H. Greene, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003P: 287.

$$Z_{IPS} = \frac{\sqrt{N} \left(\bar{t} - \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N E \left[t_{iT} / \rho_i = 0 \right] \right)}{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \text{Var} \left[t_{iT} / \rho_i = 0 \right]}$$

1.

حيث قيم $E \left[t_{iT} / \rho_i = 0 \right]$ و $\text{Var} \left[t_{iT} / \rho_i = 0 \right]$ تحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني T و درجة الانحدار ρ_i^2 .

ت-اختبار Bretung ظهر هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتشابه مع اختبار: LLC في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت ، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة L السابقة من أجل الحصول على البواقي.

ث-اختبار Hadri : اقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري قدور حضري سنة 2000، يتميز عن بقية غيره في الاختبارات، بأن الفرضية العدمية و البديلة عكس الاختبارات السابقة لذلك فإن النتيجة في برمجيات الافيز (Eviews) لا تظهر إلا بعد طلبها من البرنامج.

ثالثا: إختبار التكامل المشترك

إن إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة، لذلك يكون هذا الاختبار الخطوة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من متغيرات النموذج من خلال اختبار جذر الوحدة، وبعد معرفة الرتبة تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بواسطة اختبار التكامل المشترك.

و تعرف علاقة التكامل المتزامن من قبل Pedroni (1995،1997) و Kao (1999) و Bai et Ng (2004)، باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل و اقترح Pedroni 1999 المطورة في 2004 سبعة اختبارات للكشف و اثبات فرضية التكامل المتزامن حيث تأخذ البعض منها عدم التجانس الفردي و يتم هذا الاختبار و فقا للصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \delta_i t + \beta_{1i} X_{1i,t} + \beta_{2i} X_{2i,t} + \beta_{Mi} X_{Mi,t} + \mu_{it}$$

و يتم الحصول على بواقي الانحدار في فحص رتبة تكامله كالتالي:

$$\mu_{it} = \rho_i \mu_{i,t-1} + \sum_{j=1}^p \psi_{ij} \Delta \mu_{i,t-j} + v_{it}$$

¹ Badi.H.Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3 Edition, John Wiley and Sons, England, 2005, P242.

و ذلك من خلال ثلاث فرضيات ، فرضية العدم و فرضيتين بديلتين:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك $\rho_i = 1$

الفرضية البديلة الأولى هي فرضية التجانس $(\rho_i = \rho)$ لكل المفردات و التي يصفها باختبار البعد الداخلي أو إحصائية البائل و تشمل أربعة إحصاءات.

الفرضية البديلة الثانية: هي فرضية عدم التجانس $(\rho_i \neq \rho)$ لكل المفردات و يصفها باختبار البعد البيئي أو إحصائية المجموعة و تشمل ثلاث إحصاءات.¹

رابعاً: اختبار السببية:

لاختبار السببية بين متغيرين أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة و يدلل Granger على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وعليه فإن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما.²

¹ هند سعدي، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

² محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد 13، 2013، ص 14.

المبحث الثاني: عرض نتائج دراسة أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي للدول العربية و مناقشتها

عقب تعرفنا لمتغيرات الدراسة و طرقها و أهم أدواتها في المبحث الأسبق ، سنحاول من خلا هذا المبحث معرفة ما إذا كان هناك تأثير حقيقي للآليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها في الدراسة:

كما تقدم المبحث السابق بأننا اخترنا النمو الاقتصادي لعينة الدراسة الدول العربية كمتغير استجابة أو ما يسمى بالمتغير التابع للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2015 .

و لتحقيق هدف الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات مدمجة بعدد $n=20$ من المقاطع من 1 إلى 20 ، كل مقطع يمثل بيانات دولة معينة، في نفس الجدول يغطي المعطيات الخاصة بالفترة الزمنية $t=20$ سنة . وبذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية 400 مشادة، ومن هنا اطلقت الدراسة مع نموذج بانل للتحليل الساكن كما يلي:

الفرع الأول: التحليل الساكن للنموذج

قبل تقدير العلاقة بين المتغير و المتغيرات المستقلة، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي يمكنها التعبير عن هذه العاقة تعبيرا دقيقا، و لتحقيق ذلك يجب التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة بين المتغيرات و ذلك من خلال المقارنة بين عدة أشكال رياضية:

أولا: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

من أجل الوصول إلى أفضل النماذج الرياضية قمنا باجراء مقارنة بين نماذج الانحدار التالية:

$$\text{النموذج الخطي : } \text{GDP} = f(\text{VA}, \text{PS}, \text{GE}, \text{RQ}, \text{RL}, \text{CC})$$

$$\text{النموذج نصف لوغاريتمي من اليسار} \log \text{GDP} = f(\text{VA}, \text{PS}, \text{GE}, \text{RQ}, \text{RL}, \text{CC})$$

النموذج نصف اللوغاريتمي من اليمين:

$$\text{النموذج ذو القيم المعيارية ل} \text{gdp} \text{std} = f(\text{VA}, \text{PS}, \text{GE}, \text{RQ}, \text{RL}, \text{CC}).$$

حيث تحسب القيمة المعيارية لإجمالي الناتج المحلي كما يلي :

$$\text{gdp}_{\text{std}} = \frac{(\text{gdp}_i - \overline{\text{gap}})}{\delta_{\text{gap}}}$$

و ذلك من خلال اصغر قيم للمعايير المذكورة بالجدول أدناه الذي أعطى النتائج التالية:

جدول (1.2) نتائج تقدير المفاضلة بين النموذج الافضل للاستخدام

R ²	Hq	Sh	Aic	صيغة النموذج
0.24	64.63	64.68	64.60	الخطي
0.19	4.63	4.68	4.60	نصف لوغاريتمي من اليسار
0.04	6.71	6.76	6.68	نصف لوغاريتمي من اليمين
0.17	4.66	4.70	4.62	اللوغاريتمي
0.24	2.71	2.75	2.67	ذو قيم معيارية

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا من مخرجات برمجيات Eviews9 – انظر الملحق (03)

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه نختار العمل بالنموذج ذو القيم المعيارية حيث نجد أن كل قيم معايير المفاضلة فيه أقل من النماذج الأخرى وعليه نقوم بتقدير نماذج التحليل الساكن.

ثانيا: نتائج تقدير النماذج الثلاث

-i نموذج الانحدار التجميعي PRM

جدول (2.2) نتائج تقدير النموذج التجميعي PRM

المقدرات المفسرة	المعامل	إحتمالية Student
C	0.018031	0.8858
VA	0.221431	0.0723
PS	-0.298705	0.0008
GE	0.502127	0.0169
RQ	0.029154	0.8843
RL	-0.622335	0.0030
CC	-0.209823	0.2849
معامل التحديد R ²	0.245617	
معيار Akaike	2.678098	
إحصائية DW	0.042742	
الإحتمالية الاحصائية Fisher	0.000000	
طريقة التقدير	OLS	

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا من مخرجات برمجيات Eviews9 – انظر الملحق (04)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من الحد الثابت و الصوت و المسألة و جودة التشريع و كذلك محاربة الفساد إحتمالاها تفوق نسبة 0.05% هذا يعني ان ليس لها معنوية في تفسير النموذج ، و أما باقي المتغيرات المتمثلة في الاستقرار لسياسي و سلطة القانون تبدو أن لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي أما فعالية الحكومة و بالنظر إلى المعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 0.05% فإنها تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، و لغرض اكتشاف أن هناك أثر من عدمه فإنه علينا القيام بإخبار LM الذي يسمح بذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3.2) نتائج اختبار Lagrange لاغرانج LM

لا يوجد أثر: H_0	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1983.715 (0.0000)	6.904247 (0.0086)	1990.619 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من مخرجات Eviews9 – انظر الملحق (04)

كما هو ظاهر بالجدول أعلاه إختبار LM للمقطع تساوي 1983.715 ، أما الفترة 6.904247 في حين أن كلاهما معا فهو مساويا لـ 1990.619 باحتمال معدوم، في هذه الحالة يكون الحكم برفض فرضية العدم (H_0) . و تقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود أثر، و هذا الأثر إما أثر ثابت أو أثر عشوائي.

ب- نتائج تقدير نموذجي الانحدار للآثار الثابتة FEM والعشوائية REM

بعد ثبات وجود أثر من خلال إختبار LM يبقى لنا الاختيار بين النموذجين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أو نموذج التأثيرات العشوائية (REM) ، الذين تظهر نتائج تقديرهما على النحو التالي:

1 جدول (4.2.) نتائج تقدير أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادية للدول العربية (1996-2015)

REM		FEM		المقدرات المفسرة
إحتمالية Student	المعامل	إحتمالية Student	المعامل	
0.0468	0.493638	0.0000	0.532063	C
0.0000	0.359465	0.0000	0.374403	VA
0.0020	-0.156986	0.0015	-0.163086	PS
0.0000	0.459506	0.0000	0.482000	GE
0.0001	0.367473	0.0000	0.402212	RQ
0.2514	-0.135312	0.6284	-0.058423	RL
0.0092	-0.204388	0.0088	-0.205985	CC
0.209671		0.927323		معامل التحديد R^2
0.000000		0.000000		الإحتمالية الاحصائية Fisher
GLS		LSDV		طريقة التقدير

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً من مخرجات برمجيات Eviews9 – انظر الملحق (04)

يبين الجدول السابق أن احتمالية الحد الثابت C أقل من 0.05 % لكلا النموذجين كذلك شأن المعلمات، إحتمالاتها أقل من القيمة 0.05 % ما عدى مقدرة المؤشر (RL) فيظهر احتمالاً أكبر من 0.05 % أي ان ليس له معنوية إحصائية في تفسير المتغير التابع (GDP) عند مستوى دلالة 0.05 % . ومن هنا يمكن قبول كل من نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) و نموذج التأثيرات العشوائية (REM) مبدئياً، و لكي نقوم بدراسة الأثر الحقيقي فلا بد من اختيار أفضل النموذجين و يتحقق هذا من خلال إجراء إختبار المفاضلة بينهما.

الفرع الثاني: اختيار أفضل نموذج مناسب للدراسة

أولاً: نتائج اختبار (Hausman)

نقوم بهذا الاختبار لغرض المقاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) و نموذج التأثيرات العشوائية (REM) ومعرفة أي النموذجين أفضل للدراسة وتظهر مخرجات البرنامج كما يلي:

الجدول رقم (5.2) نتائج اختبار H (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.317787	6	0.1119
Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.927323	Mean dependent var	0.014047
Adjusted R-squared	0.921205	S.D. dependent var	1.041766
S.E. of regression	0.292428	Akaike info criterion	0.455873
Sum squared resid	25.39768	Schwarz criterion	0.759957
Log likelihood	-47.62353	Hannan-Quinn criter.	0.577260
F-statistic	151.5825	Durbin-Watson stat	0.398170
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 – انظر الملحق (04)

و عند القراءة الاحصائية لنتائج هذا الاختبار (H) الذي يتبع توزيع كاي مربع بدرجة واحدة χ^2_1 نلاحظ أن قيمة الاختبار (10.317787) باحتمال (0.1119) إلا أن الحكم في هذا الحالة يكون اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 من خلال القراءة المباشرة للنتيجة المدونة أسفل جدول لاختبار (Hausman) وهو أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، هو النموذج الملائم للدراسة.

ثانياً: تشخيص النموذج

بعد اختيارنا للنموذج المناسب للدراسة بناءً على نتائج اختبار H نقوم بتشخيصه تقنياً كما يلي:

أ- المعنوية الجزئية

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Student بالنسبة للمؤشر $RL = 0.6842$ وهي أكبر من 0.05 %، و عليه فإن RL ليس له دلالة احصائية في تفسير GDP. أما باقي المتغيرات فهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 0.05 %.

ب- المعنوية الكلية

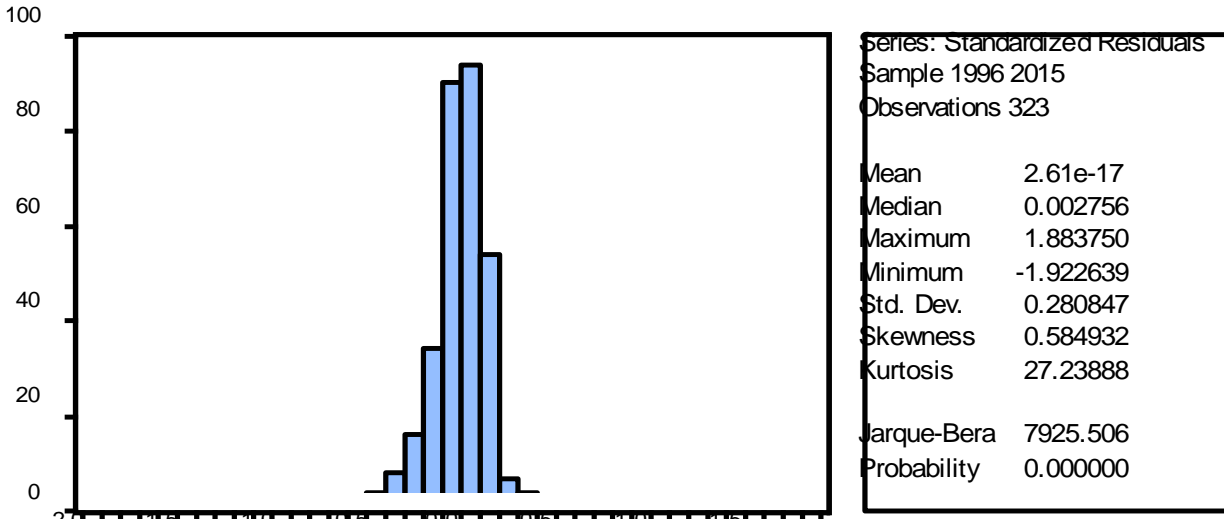
نلاحظ أن قيمة إحصائية Fisher معدومة أي أقل من 0.05 % . و عليه . للنموذج معنوية كلية في تفسير GDP عند مستوى دلالة 0.05 % .

ت- القوة التفسيرية للنموذج

نلاحظ أن قيمة $R^2 = 0.92$ أي أن متغيرات النموذج ذات قوة تفسيرية عالية مقدرة بـ 92% و تبقى قيمة 8% تفسرها متغيرات و أسباب أخرى و بواقى أخرى.

ث- اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا:

الشكل رقم: (3.2) يمثل منحى توزيع بواقى التقدير لنموذج الأثر الثابتة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

- إختبار (اختبار فرضية التناظر) Skewness: $H_0: \nu_1 = 0$ ، نقوم بحساب الإحصائية:

$$\nu_1 = \frac{\beta_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{T}}} = \frac{0.584932 - 0}{\sqrt{\frac{6}{323}}} = 4,291716 > 1.96$$

لدينا $\nu_1 > 1.96$ ومنه نرفض الفرضية $H_0: \nu_1 = 0$ أي أن هذه السلسلة غير متناظرة.

- اختبار (اختبار فرضية التفلطح الطبيعي) Kurtosis: $H_0: \nu_2 = 0$:

$$\nu_2 = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{T}}} = \frac{27.23888 - 3}{\sqrt{\frac{24}{323}}} = 88,92179 > 1.96$$

بما أن $\nu_2 > 1.96$: نرفض فرضية التفلطح الطبيعي للسلسلة.

- يمكن التأكد من ذلك باستعمال إحصائية Jarque-Bera، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة

$$JB = 7925506 > \chi_{0.05}^2(2) = 5.99$$

وعليه السلسلة لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثالثا: الآثار الثابتة لنموذج للدراسة لكل دولة

الجدول رقم (6.2) نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة

الرقم	الدولة	الآثر	الرقم	الدولة	الآثر
1	الجزائر	-0.068363	11	موريتانيا	-0.204545
2	البحرين	-0.986637	12	المغرب	-0.583524
3	جزر القمر	0.372682	13	عمان	-0.642244
4	جيبوتي	0.089777	14	قطر	-0.653875
5	مصر	-0.291171	15	السعودية	-0.191005
6	العراق	4.471569	16	السودان	0.256406
7	الأردن	-0.764639	17	سوريا	0.501930
8	الكويت	-0.581195	18	تونس	-0.709880
9	لبنان	0.797229	19	الإمارات	-0.884540
10	ليبيا	0.669510	20	اليمن	-0.213945

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 – انظر الملحق (05)

يشير الجدول أعلاه إلى تباين الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة، حيث تمثل هذه الآثار قيم المعامل الثابت لكل دولة عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة معدومة، حيث نُحدها تنحصر بين ما بين دولة البحرين و التي تسجل عجزا بقيمة (-0.986637) ودولة العراق التي تسجل فائضا بقيمة (4.471569).

على الرغم من أن نتائج التحليل الساكن على فترة الدراسة القصيرة المدى معرض للانحدار الزائف، قد تكون علاقة رياضية فقط وليست للواقع في شئ، غير أنه لا يمكن أن تحقق الشعوب نمو اقتصاديا عاليا في غياب الحكم الراشد، و عليه فإننا نبحث عن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى ما بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثالث : إيجاد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بالتكامل المتزامن

أولا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة)

من خلال الاختبارات المجرى على المتغيرات توصلنا إلى أن هذه المتغيرات غير مستقر عند المستوى و هذا ما توضحه جملة الاحتمالات في الجدول الآتي :

جدول رقم: (7.2): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية عند مستواها الأصلي (Level)

Hadri H ₀ : سلسلة مستقرة	الفرضية العديمة: H ₀ : وجود جذر وحدة بالسلسلة (سلسلة غير ساكنة)						
	Breting	PP	ADF	IPS	LLC	الاختبارات	السلسلة
0.0000	---	1.0000	1.0000	1.0000	0.9999	وجود قاطع واتجاه زمني	GDP
0.0000	0.9999	0.7981	0.3015	0.9119	0.2286	وجود قاطع	
.....	---	0.0000	0.0000	---	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0000	---	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع واتجاه زمني	VA
0.0000	0.0119	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	---	0.9804	0.9962	---	0.9999	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0000	---	0.0013	0.0035	0.0069	0.0094	وجود قاطع واتجاه زمني	PS
0.0000	0.1996	0.0002	0.0038	0.0044	0.0000	وجود قاطع	
.....	---	0.8882	0.8303	---	0.4082	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0000	---	0.3314	0.0531	0.4098	0.0003	وجود قاطع واتجاه زمني	GE
0.0000	0.4311	0.0199	0.0242	0.0165	0.0000	وجود قاطع	
.....	---	0.7574	0.8430	---	0.9724	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0000	---	0.0018	0.3991	0.4234	0.2253	وجود قاطع واتجاه زمني	RQ
0.0000	0.9797	0.0026	0.0126	0.0455	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.8248	0.7641	----	0.3806	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0000	---	0.5507	0.4596	0.6989	0.0098	وجود قاطع واتجاه زمني	RL
0.0000	0.9308	0.0089	0.0296	0.1230	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.9539	0.9549	0.3041	0.3041	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0000	---	0.0000	0.0017	0.0000	0.0000	وجود قاطع واتجاه زمني	CC
0.0000	0.3927	0.0000	0.0011	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	---	0.0070	0.0377	0.2581	0.2581	بدون قاطع واتجاه زمني	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 - انظر الملحق (06)

و بعد أن وجدنا أن كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى كون أن كل قيم احتمالاتها أكبر من 0.05% هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية العديمة التي تقضي بوجود جذر وحدوي للسلاسل الزمنية ونفي فرضية Hadri القاضية باستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى، وبحثا عن استقرار السلاسل الزمنية فإنه علينا أن نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم: (8.2): نتائج اختبارات جدر الوحدة للسلاسل الزمنية بعد اجراء فروقات من الدرجة الأولى

Hadri H ₀ : سلسلة مستقرة	الفرضية العدمية: H ₀ : وجود جدر وحدة بالسلسلة (سلسلة غير ساكنة)						الاختبارات	السلسلة
	Breting	PP	ADF	LM	LLC			
0.9933	----	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع و اتجاه زمني	GDP
0.1174	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.0000	0.0000	----	0.0000	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0004	----	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع و اتجاه زمني	VA
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.0000	0.0000	----	0.0000	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0554	----	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع و اتجاه زمني	PS
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.0000	0.0000	----	0.0000	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0002	----	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع و اتجاه زمني	GE
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.0000	0.0000	----	0.0000	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0000	----	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع و اتجاه زمني	RQ
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.0000	0.0000	----	0.0000	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0034	----	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع و اتجاه زمني	RL
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.0000	0.0000	----	0.0000	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	
0.0006	----	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع و اتجاه زمني	CC
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	وجود قاطع	
.....	----	0.0000	0.0000	----	0.0000	0.0000	بدون قاطع واتجاه زمني	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 - انظر الملحق (06)

من خلال نتائج الاختبار الذي قمنا به للسلاسل الزمنية غير المستقرة عند المستوى لاختبار جدر الوحدة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية تستقر الفروقات من الدرجة الأولى و هذا ما تظهره نتائج الاختبار أعلاه، احتمالاتها أصغر من القيمة 0.05% ، وعليه نرفض الفرضية H₀ ونقبل H₁ بعدم وجود جدر وحدة للسلاسل عند الفرق من الدرجة الأولى.

ثانياً: اختبار التكامل المتزامن

بعد التأكد من أن كل متغير من المتغيرات مستقرة ، فذلك يقودنا في الخطوة التالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ؛ أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و مؤشرات الحكم الراشد، خشية ان يكون هناك انحداراً زائفاً. و وفقاً لمنهاج "جوهانسن" (Johansen) يوجد عدة اختبارات أهمها "بيدروني" (Pedroni) أو "كاو" و التي تعطى نتائجها كما في الجدول التالي:

جدول رقم: (9.2) نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك

الفرضية العدمية: H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك						
الاختبار		وجود قاطع		وجود قاطع و اتجاه زمني		الاختبار الجزئي
داخل الدول	بين الدول	قيمة الاحتمال للاختبار المرجح	القيمة الاحتمالية للاختبارات	قيمة الاحتمال للاختبار المرجح	القيمة الاحتمالية للاختبارات	
(Within)		1.0000	0.0000	1.0000	0.9986	V stat
		1.0000	1.0000	0.9971	0.7180	Rho
		1.0000	0.0000	0.0000	0.0000	PP
		1.0000	0.0000	0.0018	0.0000	ADF
(Between)			1.0000		1.0000	Rho
		0.4258		0.9341	0.4453	PP
		0.5617		0.9044	0.3563	ADF

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 - انظر الملحق (07)

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، إلى غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك، أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتكاملة من نفس الدرجة حسب منهجية (Johansen) ، وعليه نلجأ إلى استخدام نموذج (var) الذي يعيدنا إلى دراسة العلاقة قصيرة الأجل .

وكتيجة لهذا فإننا نقول إن سلاسل المتغيرات النمو الاقتصادي ومؤشرات الحكم الراشد متكاملة من نفس الدرجة، إلا انه لا يوجد تكامل مشترك بينهما (أي ليست هناك علاقة توازنية طويلة المدى بينهما) وإنما هناك علاقة توازنية قصيرة المدى يمكن إيجادها باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR وقبل إيجادها نقوم أولاً بتحديد درجة التأخير أو الإبطاء المثلى.

الفرع الرابع: إيجاد نموذج الانحدار الذاتي VAR

لغرض إيجاد هذا النوع من النماذج لابد من اتباع الخطوات التالية:

أولاً: تحديد درجة الإبطاء المثلى

إنه من الضروري معرفة الدرجات التي يمكن إجراء التقدير لنماذجها، واختيار الدرجة الأفضل فإنه يتم استخدام ستة معايير للمفاضلة، وتكون الدرجة الأفضل هي تلك التي تجمع لنا أكبر عدد من المؤشرات ذات القيم الدنيا.

جدول رقم: (10.2) يبين درجة الإبطاء المثلى للسلاسل الزمنية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-469.2117	NA	1.47e-05	8.737829	8.910668	8.807921
1	688.1819	2144.894	2.17e-14*	-11.59967	-10.21696*	-11.03893*
2	728.3120	69.21529	2.58e-14	-11.43692	-8.844335	-10.38553
3	771.0887	68.28565	2.97e-14	-11.32273	-7.520273	-9.780693
4	807.9709	54.13909	3.91e-14	-11.10038	-6.088057	-9.067702
5	847.8707	53.44370	5.04e-14	-10.93341	-4.711208	-8.410078
6	923.8968	92.06831*	3.52e-14	-11.42930	-3.997228	-8.415322
7	977.0819	57.57656	3.98e-14	-11.50609	-2.864147	-8.001466
8	1038.265	58.37606	4.24e-14	-11.72962*	-1.877809	-7.734353

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 - انظر الملحق (08)

نلاحظ من خلال الجدول حسب ما تشير إليه العلامة (*)، أن درجة التأخير المثلى عند الدرجة (1) وهو ما يعني ان نموذج var ستكون فيه درجة تأخير كل متغيراته الداخلية والخارجية عند الدرجة الأولى و عليه فإننا سنقوم بتقدير نموذج الشعاع الانحدار الذاتي var عندها.

ثانياً : تقدير نموذج VAR

بعد تقدير نموذج VAR تحصلنا على الجدول رقم (11.2) :

جدول رقم (11.2) : يبين بعض نتائج اختبار تقدير نموذج VAR

	المعاملات	Std. Error	إحصائية ستيوذنت	قيمة لاحتمال
C(1)	1.046332	0.007116	147.0294	0.0000
C(2)	0.002367	0.015321	0.154526	0.8773
C(3)	-0.025049	0.025648	-0.976639	0.3295
C(4)	0.018280	0.024658	0.741340	0.4591
C(5)	-0.005560	0.010988	-0.506036	0.6132
C(6)	-0.008959	0.026000	-0.344585	0.7307
C(7)	0.015787	0.023581	0.669456	0.5037
C(8)	0.016803	0.015451	1.087517	0.2777

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 - انظر الملحق (09)

إن نموذج VAR مكون هنا من عدة معادلات حيث يعطى المتغيرات كل واحد منهما بدلالة نفسه وبدلالة الآخر في أزمنة مبطأة (متأخرة) ولأن اهتمامنا منصب فقط على إيجاد المتغير التابع GDP بدلالة المتغيرات الأخرى وعليه فإن المعادلة المقدره في زمن مبطأ 1 تعطى شكلاً كما يلي:

$$GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*VA(-1) + C(3)*RL(-1) + C(4)*RQ(-1) + C(5)*PS(-1) + C(6)*GE(-1) + C(7)*CC(-1) + C(8)$$

و تكتب من الشكل المقدر التالي:

$$GDP = 1.04633241881 * GDP(-1) + 0.00236747433268 * VA(-1) - 0.0250485857834 * RL(-1) + 0.0182801374687 * RQ(-1) - 0.00556032418219 * PS(-1) - 0.00895905664851 * GE(-1) + 0.0157866354526 * CC(-1) + 0.0168029717393$$

حسب النموذج المقدر نجد أن بعض المعالم التي ليس لديها معنوية و عليه فإننا نقوم بنزع المتغيرات المقابلة لها و إعادة التقدير من جديد لنحصل على النموذج التالي:

جدول رقم (12.2): يبين نتائج اختبار تقدير نموذج VAR بعد التحسين

	المعاملات	احصائية ستودنت	الاحتمال
C(1)	1.048921	156.8622	0.0000
C(7)	-0.004383	-0.459446	0.6462
C(8)	0.015888	2.351704	0.0193
معامل التحديد R ²	0.989803		
معامل التحديد المصحح	0.989735		
S.E. of regression	0.107908		
إحصائية ديربن واتسن DW	2.863745		
Mean dependent var	0.023041		
S.D. dependent var	1.065053		
Sum squared resid	3.493234		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 - انظر الملحق (09)

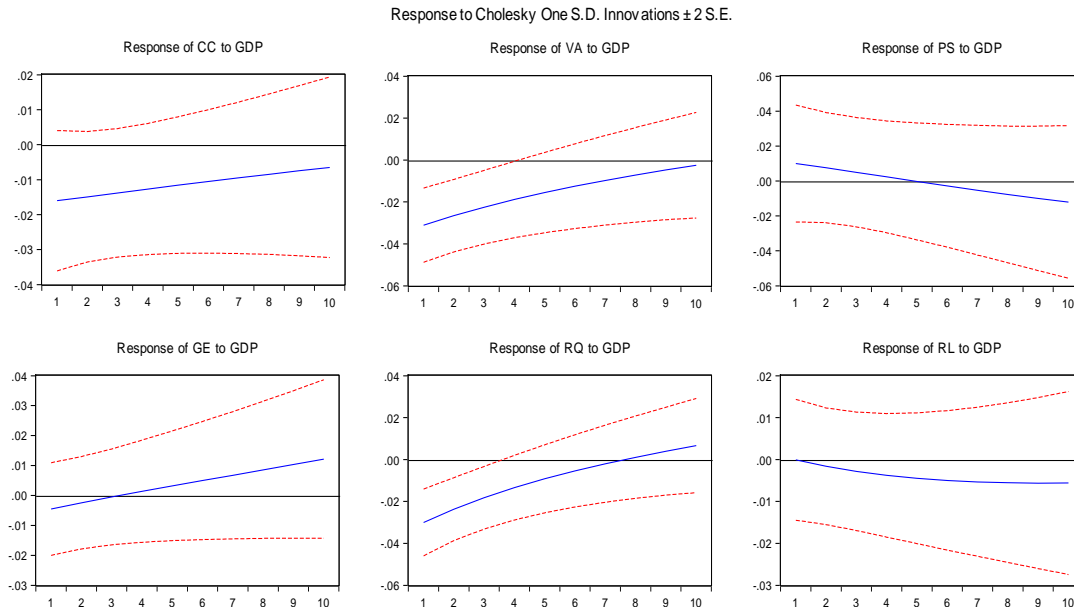
نلاحظ أنه على الرغم من أن المتغير الممثل بـ C(7) عديم المعنوية إلا أن حذفه يؤثر في قوة التفسير بالانخفاض وهذا منطقي فمن المتغيرات من نجدها تؤثر في الظواهر الاقتصادية ولكنها لم تذكر ضمن النظريات الاقتصادية. و بعد تحسين النموذج اعطى الشكل التالي.

$$GDP = C(1)*GDP(-1) + C(7)*CC(-1) + C(8)$$

رابعا : دراسة الصدمات

يتم استخدام دوال الاستجابة الفورية (IRF) لقياس تأثير الصدمات خلال فترة زمنية محددة لذلك يمكن معرفة رد فعل متغير النمو الاقتصادي ممثلا في GDP بعد إعطاء صدمة على أحد المتغيرات المستقلة، ويوضح الشكل التالي مدى استجابة متغير GDP خلال 10 سنوات لانحراف معياري واحد لصدمة في كل من مؤشرات الحكم الراشد.

الشكل رقم(6.2) يمثل أثر استجابة (GDP) ناتجة عن إحداث صدمة لمؤشرات الحكم الراشد



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

بعد دراسة الاستجابات التي يبديها إجمالي الناتج المحلي GDP تجاه التّجديدات (الصدّمات) الناتجة عن المتغيرات الممثلة في مؤشرات الحكم الراشد، ننتقل الآن إلى توضيح الأهمية النسبية التي تحتلها تغيرات هذه المؤشرات في تفسير مستويات إجمالي الناتج المحلي. أو بالأحرى توضيح دور وأهمية هذه الصدمات ، في تفسير التّقلبات الظرفية .

الجدول رقم(13.2) :يمثل قيم استجابة (GDP) لصدّمات مؤشرات الحكم الراشد

الفترة	GDP	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
1	0.115316	-0.031094	0.009994	-0.004552	-0.030002	-6.40E-05	-0.016025
2	0.117817	-0.026568	0.007579	-0.002457	-0.023708	-0.001628	-0.014930
9	0.149147	-0.004735	-0.009947	0.010341	0.003942	-0.005619	-0.007470
10	0.155365	-0.002482	-0.012046	0.012177	0.006631	-0.005609	-0.006495

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 انظر الملحق رقم (10)

خامسا: مساهمة التباين

يستخدم تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى في نموذج VAR وتبرز أهميته في انه يعطي الأهمية النسبية أو نسبة مساهمة اثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج ولتلافي مشكلة وجود

التأثير المترافق للأخطاء في المتغيرات المختلفة للنموذج و يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي Cholesky الذي وان كان يتأثر عادة بترتيب المتغيرات، لذلك فإنه يتم إعادة ترتيب المتغيرات في كل مرة لضمان عدم انحيازيتها.

الجدول رقم (14.2): يمثل قيم التباين (GDP) لصدمة مؤشرات الحكم الراشد

الفترة	S.E.	GDP	VA	RL	RQ	PS	GE	CC
1	0.115316	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.165001	99.82810	0.013800	0.051064	0.094431	0.005037	0.000714	0.006853
10	0.430460	95.76126	0.436585	1.341010	2.111419	0.279255	0.012543	0.057929

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 انظر الملحق رقم (11)

المطلب الثاني: تحليل النتائج و مناقشتها

تكمن أهمية الدراسة في مناقشة و تحليل النتائج المتوصل إليها، فبعد التطرق للجانب النظري وإجراء مختلف التقنيات و الاختبارات القياسية نصل الآن إلى المرحلة الأخيرة التي تُعنى بالتحليل و المناقشة واختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول : تحليل نتائج تقدير السلاسل الزمنية

أولاً: في كيفية اختيارنا لبيانات السلسلة الأكثر تلائماً: للمعطيات الأخرى المتعلقة بمؤشرات الحكم الراشد و التي تمتاز كونها ليس لها وحدة قياس و بغية الوصول إلى نتائج أكثر تجانساً و دقة بعد إجراء الانحدار لخمسة نماذج مختلفة و فضلنا بينهما عن طريق المعايير الأكثر اعتماداً و هي Akaike info criterion و Schwarz criterion و Hannan-Quinn criter. وذلك بإختيار أقل قيم لهذه المعايير فكان النموذج ذو القيم المعيارية للمتغير التابع أفضل النماذج بينها.

ثانياً: جدول المفضلة بين النماذج

من خلال النتائج الظاهرة بالجدول رقم: (3.2) لقيمة احتمال الاحصائية Breuch-Pagan التي تساوي 00.00% و هي أقل من 0.05% ضد النظرية العدمية القاضية بعدم وجود أثر و منه توصلنا أن هناك أثر، مما يتطلب البحث عن نموذج أفضل من النموذج التجميعي PRM من بين نموذج ذو التأثير الثابت FEM أو نموذج ذو التأثيرات العشوائية REM وفي هذا الصدد تظهر بالجدول رقم: (4.2) نتائج اختبار hausman بإختيار المباشر لنموذج ذو التأثيرات الثابتة FEM كأفضل نموذج للدراسة.

ثالثاً : تشخيص النموذج:

اعتماداً على نتائج تقدير هذا النموذج نلاحظ أن:

أ- نتيجة معامل الثابت $C = 0.49$ تدل على القاطع المشترك بين دول العينة و هو يمثل القيمة المقدرة للنمو الاقتصادي لهذه الدول عندما يكون الحكم الراشد معدوماً.

- ب- معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية، إلا معامل المؤشر RL فليس له معنوية إحصائية باحتمال 0.251% أكبر من 0.05% حيث نجد الإشارة السالبة لمعامل مؤشر مكافحة الفساد CC بقيمة (-0.20) و تعبر عن العلاقة العكسية بين مؤشر مكافحة الفساد و النمو الاقتصادي وهي منطقية جدا كلما نقص الفساد زاد إجمالي الناتج المحلي .
- ت- إحتمال إحصائية Fisher أقل من 0.05% أي أن للنموذج المقدر معنوية إحصائية كلية عند مستوى دلالة 5% .
- ث- معامل التحديد R^2 يساوي (0.92%) بمعنى أن مؤشرات الحكم الراشد تفسر النمو الاقتصادي بمعدل 92% و هي قيمة تفسيرية جد قوية في التفسير مما قد تحقق فرضية الدراسة.
- ج- من خلال الشكل رقم (3.2) لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نلاحظ أن إحصائية JB لأقل من 0.05% و هذا يعني أن البواقي في النموذج لا تتوزع توزيعا طبيعيا. و محاولة معالجة النموذج بإزالة المتغير عديم المعنوية إلا أن البواقي تبقى في توزيع غير طبيعي.

الفرع الثاني: تحليل التكامل المشترك و اتجاه العلاقة السببية

لغرض اجراء اختبار التكامل المشترك لا بد من إجراء اختبار لاستقرارية السلسلة و الإشارة إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة والتي كانت كالتالي:

أولا: تحليل نتائج الاستقرارية

أشارت كل نتائج الاختبارات إلى أن قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05% عند المستوى الأصلي، أي أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة ، مما أدى بنا إلى إجراء فروقات عند الدرجة الأولى، و هنا استقرت كافة السلاسل مع إمكانية وجود علاقة تكاملية متوازنة طويلة الأجل.

ثانيا: تحليل نتائج اختبارات التكامل المشترك:

كانت نتائج اختبارات Pedroni المبيته في الجدول رقم: (8.2) إلى أنه من بين 11 اختبارًا جزئيًا، هناك أربعة اختبارات احتمالهم أقل من (0,05%) ، مما يعني أن غالبية الاختبارات تقبل الفرضية العدمية التي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك، وعليه يتعين رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة ، و هنا قد انفيينا الفرضية الثالثة التي تفترض وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و مؤشرات الحكم الراشد.

الفرع الثالث: تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي var

أولا: تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج

يبين الجدول رقم (9.2) على أن المدة المثلى لتأخر الأثر هي بسنة واحدة، كما أن البواقي غير موزعة توزيعا طبيعيا و عليه يمكن أن نقول أن تأثير إجمالي الناتج المحلي GDP في الزمن الحالي قد لا يكون نفس المؤثر في زمن سابق أو متأخر .

كما شوهد في السنوات ال قليلة الماضية عند ارتفاع سعر البترول و ارتفاع الناتج المحلي لكثير من الدول العربية سارع حكامها إلى تعزيز الوضع الأمني للبلاد من خلال قضاء الديون و التسلح، وهذا ما قد تفسره سببية قرائنر للعلاقة من GDP نحو PS. الاستقرار السياسي.

ثانيا : التقييم الاحصائي لنموذج var

يبين الجدول رقم (11.2): بأن هناك العديد من المتغيرات ليس لها معنوية احصائية وفي هذه الحالة قمنا بتحسين النموذج المقدر و ذلك بعد الغاء بعض المتغيرات التي ليس لها معنوية و ظهر لدينا بالنتائج التالية:
أن المعنوية الاحصائية للمعاملات اقبلت على جودة معلمين فقط أحدهما هو النمو الاقتصادي باحتمال 0.000 % و الآخر بقيمة 0.01 %، و يظهر لنا معامل التحديد R^2 المصحح بقيمة 0.989% وهي نسبة عالية جدا للمتغير الذي أبقى في التفسير أي بنسبة 98 % وتبقى 0.02 % لبقاى أخرى تفسرها .

ثالثا: تحليل دوال الاستجابة النبضية (الفورية)

تبرز دوال الاستجابة الفورية كما في الشكل رقم: (6.2) بأن مختلف التأثيرات الأولية للصدمة على النمو الاقتصادي (ممثلا في GDP) يلاحظ تسجيل استجابات ايجابية خلال طول الفترة التنبؤية وذلك ابتداء من السنة الاولى والتي سجلت اعلى قيمة له فجنده يتزايد بقيم نسبية ابتداء من السنة الأولى لصدمة ناتجة عن كل من VA و RQ و RL و كذلك CC و تستمر في الارتفاع حتى السنة العاشرة بوتيرة مستقرة.

و في نفس الوقت نجد أنه و لنتيجة صدمة ناتجة عن المتغير PS يبدأ بالتناقص من 0.010 و يستمر بالتناقص حتى السنة العاشرة ليصبح -0.012. كذلك الأمر لصدمة ناتجة عن RL من شأنها أن تؤثر سلبا على GDP من النقطة 0.00 في السنة الأولى إلى -0.006 في السنة الثامنة و يستقر عنده إلى غاية السنة العاشرة.

و هذا يعني أن النمو الاقتصادي قد يتأثر بالسلب نتيجة الأوضاع السيئة للاستقرار السياسي أو سلطة القانون في المجتمع ، إلا أنه قد لا يتأثر بالفساد أو أحد المعايير الأخرى بصدمة عابرة في زمن ما.

تجدر الإشارة هنا إلى أن قيم مكافحة الفساد تعطى بقيم سالبة بمعنى عكسي صحيح فكلما زاد الفساد قد يؤثر سلبا على الناتج المحلي و العكس.

رابعا: تفكيك التباين:

من خلال الجدول رقم: (14.2) والذي يبين نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ لإجمالي الناتج المحلي GDP لفترة عشر سنوات مقبلة ان معظم التقلبات الظرفية التي تشهدها قيم GDP في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 100 % من تغيرات GDP خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعاً في السنة الثانية إلى قيمة 99.82 % ثم تأخذ في الانخفاض و التراجع إلى أن تصل 95.76 % في السنة العاشرة.

في الوقت الذي تنعدم فيه نسبة تفسير المتغير من طرف كل المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث يبدأ التفسير من السنة الثانية بالقيمة المتناقصة منه موزعة على باقي المتغيرات وهكذا إلى غاية السنة العاشرة.

أي أن نسب التنبؤ بآثار المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الحكم الراشد جد ضعيفة على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

تطرق الفصل الثاني عدا من الدراسة إلى الدراسة القياسية لأثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي، و هذا يتبع أساليب و أدوات الإقتصاد القياسي ، حيث أنه عرض أهم ميزات الإقتصاد العربي .

كما تطرقنا إلى فهم يسير في السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطويلة، و نماذجها الأساسية و من ثم البحث عن أفضل نموذج فيها ليعتمد بمد ذلك في الدراسة وفق طرق المفاضلة بين هذه النماذج و أهم معايير المفاضلة و بعدها قمنا بتشخيص نتائج النموذج الأمثل.

بعد إجراء كل من اختبارات الاستقرار و التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة أردنا توكيد نتائج الدراسة، عمدنا إلى إختبارات نموذج شعاع الارتباط الذاتي ، بعد ذلك قمنا بعرض مختلف نتائج اختبارات الدراسة و تبريرها ، فتبين في النهاية أنه لاوجود لعلاقة توازنية و طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و مؤشرات الحكم الراشد. فالعلاقة على الأمد القصير فقط.

الخاتمة

في هذا العالم المعقد المتراخي الأطراف المليء بالعوامل المختلفة التي تؤثر فيما بينها في شتى المجالات كذلك الظواهر الاقتصادية في بعض الأحيان تكون أشد تعقيدا، و من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تعنى بالاهتمام الكبير في عصرنا الحديث في شتى أطراف العالم نجد النمو الاقتصادي الذي تسعى كل الدول للبحث في أوساط المسببات التي قد تحول بينه و بين تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة .

و في إطار البحث عن بواقي التقدير للنماذج القياسية المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي و طرق تحسينها، يطرح العديد من المفكرين عنصر الحكم الراشد .

حيث أنه في إحدى الدراسات السابقة فقد ضم الحكم الراشد إلى ما له من أثر على النمو الاقتصادي ما يدفعهم إلى وضع عدة معايير و مقومات لجعله رشيدا و إعطائه مقاييس محددة لغرض معرفة مدى تأثيره على النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي.

كما قام العديد من رجال الفكر بدراسات حول العلاقة بين الحكم الراشد و النمو الاقتصادي بأدوات و أساليب مختلفة محاولة منهم فهم العلاقة.

و تأتي هذه الدراسة لغرض التعرف على الأثر الذي قد يسببه الحكم الراشد من خلال آلياته المحددة على ظاهرة النمو الاقتصادي في الدول العربية.

و حتى تتمكن من معرفة الأثر قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين ، تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية للنمو الاقتصادي و الحكم الراشد بالمفاهيم و الأسباب و المحددات و العلاقة بينهما ، بالإضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

أما في الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية لما جاء في الفصل النظري على عينة الدراسة في فترة زمنية محددة و استخدم في هذه الدراسة أحد الأساليب الحديثة في القياس الاقتصادي تمثل في دراسة السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطولية أو بما يسمى ب " بانل " و استخدام مختلف النماذج مروراً بأشعة الانحدار الذاتي VAR و بعده عرض نتائج هذه الدراسة و مناقشتها و من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج الدراسة

- يختلف مفهوم الحكم الراشد باختلاف أبعاده الاقتصادية، تجارية، و سياسية.
- اظهرت اختبارات التكامل المشترك انه لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل مؤثرة بين آليات الحكم الراشد و النمو الاقتصادي بالدول العربية قد يرجع سببها إلى خصائص الدول فيما بينها .
- أن المؤشرات التي قد يسبب نوعاً من التأثير على النمو الاقتصادي هو الصوت و المساءلة بالإضافة إلى مكافحة الفساد.
- تكتسي الأساليب الإحصائية الحديثة لبيانات بانل ميزة البعد الزمني و الفردي الذي تستخدمه معطياتها الشيء الذي سهل دراسة مجموعة من المقاطع في نموذج واحد و إمكانية إظهار الفوارق بينها و الآثار لكل مقطع على حدى.
- دلت نماذج المفاضلة في التحليل الساكن على أن نموذج التحليل ذو الأثر الثابت هو الأنسب و هذا راجع لخصوصية المتغيرات و طبيعة الأثر زد عليه طبيعة العلاقة بين المتغيرات.
- كما أظهرت نتائج التنبؤ لدوال الاستجابة الفورية إلى احتمال تأثير إيجابي نتيجة للتغير في بعض المؤشرات ولكن بمعدلات نسبية جدا.

ثانيا : نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

أفضت نتائج اختبار فرضيات إلى ما يلي:

أ- كإجابةً على إشكالية الدراسة وباستخدام النماذج القياسية تبين وجود أثر ضعيف لآليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي للدول العربية، ويرجع ذلك إلى حداثة تبني و تجسيد هذه المعايير ذات التفكير الغربي، بالإضافة إلى اعتماد أكثر اقتصاديات هذه الدول على الربيع بصفة كبيرة ، في الوقت الذي يظهر إن هناك أثر لمؤشر الصوت و المساءلة على النمو الاقتصادي لهذه الدول

ب- من خلال الدراسات المفسرة لأثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي لاحظنا أن البعض منها يعتبر الحكم الراشد مفسرا للنمو الاقتصادي في حين أن البعض الآخر يرى أن هناك تباين تأثير هذه الآليات حسب مداخل كل دولة و آخرون يرون أن لا علاقة لمعايير للحكم الراشد بتفسير ولا يساهم إجمالي الناتج المحلي إلا أن ما استنتجناه في هذه الدراسة أنه ولو أننا في كل مرة ننزع مؤشر يبدو عديم أو ضعيف المعنوية لنفحص قوة التأثير إلا وهي ثابتة و إن تغيرت فجزء صغير جدا .

ت- و بخصوص الفرضية الثانية فهي منفية لأن علاقة التأثير قصيرة المدى بين المتغيرين المتمثلة في النمو الاقتصادي ومؤشر الصوت و المساءلة الوحيد الذي كان يبدو ذو دلالة احصائية.

ث- أما في ما يخص النموذج المناسب وجدنا أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة، وذلك للخصوصية التي تتميز بها كل دولة من الدول العربية رغم جوانب التشابه فيما بينها، فهي تشترك في ضعف البنية الاقتصادية ، أما أهم مظاهر الاختلاف نذكر مثلا اختلاف مصادر التمويل الاقتصادي أو طبيعة نظام الحكم إضافة إلى اعتماد بعض الدول على موارد أخرى كالسياحة والعقارات والصناعات الثقيلة أو كلها مجتمعة .

ج- من خلال اختبارات التكامل المشترك خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين آليات الحكم الراشد و النمو الاقتصادي، وهو ما ينفي فرضيات الدراسة.

ثالثا: اقتراحات وتوضيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- العمل على إرساء قواعد الحكم الراشد والسعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي.
- العمل على حوكمة مؤسسات فواعل الحكم الراشد في البلاد العربية و ضبطها حسب المعايير الدولية
- العمل على ترسيخ مفهوم ومبادئ الحكم الراشد بما يخدم الاقتصاد
- تعزيز مؤشر الصوت المساءلة و ذلك بتجسيد بصلاحيات قانونية
- محاولة ابتكار معايير تقيس الحكم الراشد أشد دقة و أقرب إلى الواقع ذات صلة بالنتائج الاقتصادية.
- العمل على إيجاد مؤشرات أخرى تناسب خصائص الدول العربية.

أفاق الدراسة:

- محاولة تمديد الحدود الزمنية إلى ما قبل تبني الدول العربية لآليات الحكم الرشيد بفترة تسمح بمشاهدة الفروقات الجوهرية لإجمالي الناتج المحلي كدراسة مقارنة لمستوى إجمالي الناتج المحلي .
- بناء نموذج قياسي يحتوي على المتغيرات المفسرة بالإضافة إلى معايير الحكم الرشيد. و اجراء مقارنة لمدى تأثير كل متغير على حدا.
- دراسة كمية لمقارنة لأثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي بين الدول العربية و دوال غربية لنفس الفترة.
- اعتماد التحليل باستخدام نموذج بانل للتحليل الديناميكي مع برنامج إحصائي آخر.
- دراسة أثر النمو الاقتصادي على آليات الحكم الرشيد.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة دار العلوم للنشر، مصر، 2004.
2. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، طبعة 2006، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان.
3. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة و تمارين، الطبعة 2، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
4. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي و تحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، ص 46.
5. علي عبدالقادر علي، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 10، 2014.
6. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر، القاهرة مصر ، 2001.
7. مين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي و الحكم الراشد (إطار نظري)، دارالحامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2012.
8. محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، طبعة ، 1991 .

ب/ البحوث العلمية

1. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2014.
2. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، غير منشور، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2009.
3. بوزيد سايح ، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.
4. هند سعدي، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكتملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.
5. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012.
6. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
7. بن نعم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، الجزائر، 2016 .

المراجع و المصادر

8. وعيل ميلود، المحددات بالحدیثة للنموالاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004.

ت/المقالات المنشورة بالمجلات العلمية

1. بسام عبد الله البسام، الحكومة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ، 67 و68 معهد الإدارة العامة بالرياض، 2014.
2. محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد 13، 2013.
3. علي بن يحيى عبد القادر و قديد عبد القادر، تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، العدد1، 2015.

ث/وقائع التظاهرات العلمية

1. عماد الدين المصباح و محمد المرعي، العوامل المؤثرة في الطلب على العملة، مجلة الباحث عدد2، 2014.
2. محمد العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي إسطنبول ، تركيا ، 2013.
3. بن مرزوق عنتر و خليل بن علي، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 12 و 13 ديسمبر 2010 ، جامعة ورقلة .
4. يختار عبد القادرو عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011 ، الدوحة، دولة قطر.

ج/منشورات جامعية

1. عقبه عبد اللاوي، سلسلة محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ل م د، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، سنة 2000.

ح/ موسوعة أوقاموس

1. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة دار العلوم للنشر، مصر، 2004.

1. Bernard K.Ahou, ENEAM & Alexis Adébayou Odoum-Ifa & Gérard Couao-ZottI
Gouvernance et croissance économique : une analyse des effets de seuil, article
2. Badi.H.Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3 Edition, John Wiley and Sons,
England, 2005.
3. Régis Bourbonnais, Économétrie, Cours et exercices corrigés,9eme édition, Dunod
,Paris,2015.
4. William. H. Greene, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003.
5. Emily O'Reilly, Guide to principles of good governance, Ombudsman for Ireland, british,
2009.
6. SUSANA CARRILLO & VINCENT FRUCHART,La Bonne Gouvernance comme
Catalisateur de la Croissance,ATELIER SOURCES DE CROISSANCE,Bujumbura 29
Mai, 2007.
- 7.
8. Nicolas MEISEL et Jacques OULD AOUDIA La « Bonne Gouvernance » est-elle une
Bonne Stratégie de Développement ?,les Documents de Travail de la DGTPE – n°
2007/11 – Novembre 2007,République Française .
9. MIMOUNI YASSINE , LE DÉVELOPPEMENT DES PME ET LA BONNE
GOUVERNANCE « CAS fiLiALE TRANS-CANAL/OUEST SPA UNiTÉII ELizANE »,
Thèse de Magister, Université Abou-Bakr ELKAÏD,Tlemcen,Algérie, 2012.
10. Engjell Père The impact of good governance in the economic development of Western
Balkan countries, European Journal of Government and Economics Volume 4, Number 1
ISSN: 1996-2008, European University of Tirana(June 2015).

www.govindicators.org 22/03/2017

[http !//www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com)-17/04/2017

<http://www.albankaldawli.org> – 06/05/2017

<http://poseidon01.ssrn.com/> – 06/05/2017

<http://raseef22.com/economy/>– 06/05/2017

WWW.almaany.com/ar/dict/ar-ar/تنمية/

الملاحق

الملحق (1) معطيات اجمالي الناتج المحلي لدول العينة للفترة من (1996-2015)

السنوات	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر
1996	2953042912297,93	4834762700,00	69746320000,00	65859143400,00	808461087300,00
1997	2985526382504,57	4984301900,00	72557334300,00	65367918400,00	852854748800,00
1998	3137788335752,64	5223050100,00	73488000000,00	65432880100,00	887279097000,00
1999	3238197611222,03	5447641200,00	74902000000,00	66858666600,00	941451570900,00
2000	3361886348967,74	5736365900,00	83027425100,00	67136941700,00	991988747400,00
2001	3463025185549,02	5879260700,00	84964402200,00	68511748100,00	1027057788300,00
2002	3657277460286,98	6091745900,00	86939637000,00	70305770900,00	1051404081300,00
2003	3920669910566,57	6458709700,00	88768935600,00	72555527000,00	1084980194700,00
2004	4089322398772,39	6909588800,00	90472946200,00	75331846900,00	1129376707400,00
2005	4330911030436,03	7377294700,00	93040032600,00	77719566000,00	1179875123900,00
2006	4403864720822,08	7854500000,00	95502709100,00	81450000000,00	1260613513600,00
2007	4552401579834,87	8505830000,00	96266876700,00	85604000000,00	1349966000600,00
2008	4659844396502,37	9037030000,00	96652201100,00	90569000000,00	1446516257900,00
2009	4735904419527,06	9266550000,00	98536919000,00	95127000000,00	1514291984300,00
2010	4908014069898,25	9668200000,00	100704731200,00	98444000000,00	1592113358700,00
2011	5049947259834,51	9859960000,00	103323054300,00	102842000000,00	1621036432600,00
2012	5220371296841,95	10227550000,00	106422745900,00	107822000000,00	1656600000000,00
2013	5364852321797,55	10781560000,00	110147542000,00	113213000000,00	1691500000000,00
2014	5568133079122,87	11250610000,00	112418387200,00	120006000000,00	1729200000000,00
2015	5777687927659,18	11572710000,00	113559566951,48	127807000000,00	1801826400000,00

السنة	العراق	الاردن	الكويت	لبنان	ليبيا
1996	49921523525500,00	4724172200,00	19260459200,00	32227291764268,60	
1997	60523824806400,00	4879537900,00	19736833000,00	31490322535571,50	
1998	81620671998200,00	5025734400,00	20459606700,00	32621657497969,50	
1999	95971435667900,00	5197037400,00	20093582400,00	32473857162706,50	29490000000,00
2000	97321249736900,00	5417382300,00	21036892100,00	32910327407700,00	30575000000,00
2001	99564813036100,00	5702952600,00	21190256600,00	34184371447800,00	30036000000,00
2002	92694661497500,00	6033289600,00	21825964300,00	35351803544600,00	29748000000,00
2003	62011951738200,00	6284500800,00	25606221400,00	36491006210900,00	33620000000,00
2004	95596244795700,00	6822626100,00	28362012700,00	38649000000000,00	35120000000,00
2005	99803069579000,00	7379610300,00	31219755200,00	39705000000000,00	39289000000,00
2006	109941264575800,00	7976866600,00	33567558600,00	40323000000000,00	41843000000,00
2007	111455813400000,00	8629032800,00	35578813000,00	44093000000000,00	44501000000,00
2008	120626517100000,00	9253119700,00	36461112000,00	48117000000000,00	45688000000,00
2009	124702847900000,00	9759874300,00	33881086300,00	53075000000000,00	45327000000,00
2010	132687028600000,00	9987946000,00	33079100000,00	57300000000000,00	47603000000,00
2011	142700217000000,00	10243718200,00	36264100000,00	58436000000000,00	18053000000,00
2012	162587533100000,00	10515300000,00	38667100000,00	59721592000000,00	
2013	173273046400000,00	10812800000,00	39111400000,00	60259086328000,00	
2014	173377198873700,00	11147600000,00	39307000000,00	61343749881900,00	
2015	178613059490095,00	11413212400,00	40033000000,00	62141218630400,00	

السعودية	قطر	عمان	المغرب	موريطانيا	السنة
1094389000000,00		14232085000,00	421179591000,00	399161415800,00	1996
1122763000000,00		15090779600,00	414606231200,00	383016547500,00	1997
1154588000000,00		15489529000,00	444617721700,00	393656000000,00	1998
1145946000000,00		15470197000,00	449425517900,00	424018000000,00	1999
1201691000000,00	168153799312,51	16305800000,00	458022457200,00	422193000000,00	2000
1208272000000,00	174708748189,86	17036700000,00	491549552000,00	430674000000,00	2001
1209815000000,00	187256595626,42	16849200000,00	506893023800,00	433538000000,00	2002
1302478000000,00	194222463541,29	16399500000,00	537109738900,00	459456000000,00	2003
1423012000000,00	231549914283,63	16611400000,00	562874991700,00	485862882300,00	2004
1526266000000,00	248899390185,04	17025100000,00	581402808300,00	529441976100,00	2005
1611382000000,00	314036972134,86	17939700000,00	625441929400,00	629342908500,00	2006
1707941000000,00	370518584070,80	18738500000,00	647532000000,00	647076764400,00	2007
1851872000000,00	435965343084,91	20275000000,00	685885000000,00	654064981000,00	2008
1885746000000,00	488091805894,83	21514300000,00	714992294900,00	647249089500,00	2009
1975543000000,00	583720370657,50	22547600000,00	742274384000,00	678146801000,00	2010
2172286000000,00	661794000000,00	22298000000,00	781211851300,00	710047277700,00	2011
2289252000000,00	692814000000,00	24379000000,00	804726025400,00	751195072500,00	2012
2350373000000,00	723369000000,00	25445000000,00	841224000000,00	796944795976,66	2013
2435896000000,00	752151000000,00	26092000000,00	862684000000,00	830466000000,00	2014
2520802000000,00	778860000000,00	27567000000,00	901578000000,00		2015

اليمن	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	السنة
208847016000,00	520087242500,00	33998872100,00	860645277000,00	11280018400,00	1996
219772037400,00	562684461000,00	35848731500,00	876136892000,00	12471948200,00	1997
232973072500,00	564327467800,00	37563649700,00	931660000000,00	13009302600,00	1998
241769041900,00	580705456600,00	39837991400,00	898552000000,00	13413123800,00	1999
256715000000,00	643727702100,00	41714305000,00	923198000000,00	14264302900,00	2000
266479529500,00	652734000000,00	43297856700,00	971213000000,00	15191534000,00	2001
276966115900,00	668618000000,00	43870498400,00	1028514567000,00	16167935500,00	2002
287345139100,00	727460000000,00	45933469900,00	1034685654400,00	17418459300,00	2003
298760489100,00	797052000000,00	48797786400,00	1106078964600,00	18094871600,00	2004
315466423000,00	835750000000,00	50499138700,00	1174655860400,00	19450130100,00	2005
325468000000,00	917965400000,00	53147412100,00	1233388653400,00	21407651100,00	2006
336333514700,00	947197000000,00	56713401700,00	1303691806600,00	23874221400,00	2007
348601513300,00	977429977400,00	59116789100,00		25736879400,00	2008
362079247900,00	926184087000,00	60915978400,00		26571229800,00	2009
389967703300,00	941331355900,00	63054500000,00		27493074800,00	2010
340383711900,00	990354000000,00	61845633176,68		26952085600,00	2011
348529060800,00	1057625000000,00	64318015149,59		27092656700,00	2012
365340426500,00	1107639000000,00	66244762303,60		28283300700,00	2013
364651064800,00	1141753000000,00	68144744011,51		29041126800,00	2014
262195657200,00	1184656000000,00	68822540612,87		30465897600,00	2015

القيم المعيارية لإجمالي الناتج المحلي لدول العينة من 1996 - 2015

السنوات	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن
1996	-0,21	-0,32	-0,32	-0,32	-0,29	1,47	-0,32	-0,32	0,84		-0,30	-0,30	-0,32		-0,28	-0,32	-0,29	-0,32	-0,30	-0,31
1997	-0,21	-0,32	-0,31	-0,32	-0,29	1,85	-0,32	-0,32	0,81		-0,30	-0,30	-0,32		-0,28	-0,32	-0,29	-0,32	-0,30	-0,31
1998	-0,21	-0,32	-0,31	-0,32	-0,29	2,60	-0,32	-0,32	0,85		-0,30	-0,30	-0,32		-0,28	-0,32	-0,28	-0,32	-0,30	-0,31
1999	-0,20	-0,32	-0,31	-0,32	-0,28	3,12	-0,32	-0,32	0,84	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32		-0,28	-0,32	-0,29	-0,32	-0,30	-0,31
2000	-0,20	-0,32	-0,31	-0,32	-0,28	3,16	-0,32	-0,32	0,86	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32	-0,31	-0,27	-0,32	-0,28	-0,32	-0,29	-0,31
2001	-0,19	-0,32	-0,31	-0,32	-0,28	3,24	-0,32	-0,32	0,91	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32	-0,31	-0,27	-0,32	-0,28	-0,32	-0,29	-0,31
2002	-0,19	-0,32	-0,31	-0,32	-0,28	3,00	-0,32	-0,32	0,95	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32	-0,31	-0,27	-0,32	-0,28	-0,32	-0,29	-0,31
2003	-0,18	-0,32	-0,31	-0,32	-0,28	1,90	-0,32	-0,32	0,99	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32	-0,31	-0,27	-0,32	-0,28	-0,32	-0,29	-0,31
2004	-0,17	-0,32	-0,31	-0,32	-0,28	3,10	-0,32	-0,32	1,07	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32	-0,31	-0,27	-0,32	-0,28	-0,32	-0,29	-0,31
2005	-0,16	-0,32	-0,31	-0,32	-0,28	3,25	-0,32	-0,32	1,10	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32	-0,31	-0,26	-0,32	-0,28	-0,32	-0,29	-0,31
2006	-0,16	-0,32	-0,31	-0,32	-0,27	3,62	-0,32	-0,32	1,13	-0,32	-0,30	-0,30	-0,32	-0,31	-0,26	-0,32	-0,27	-0,32	-0,28	-0,31
2007	-0,15	-0,32	-0,31	-0,32	-0,27	3,67	-0,32	-0,32	1,26	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,30	-0,26	-0,32	-0,27	-0,32	-0,28	-0,31
2008	-0,15	-0,32	-0,31	-0,32		4,00	-0,32	-0,32	1,40	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,30	-0,25	-0,32	-0,28	-0,32	-0,28	-0,31
2009	-0,15	-0,32	-0,31	-0,32	-0,26	4,14	-0,32	-0,32	1,58	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,30	-0,25	-0,32	-0,28	-0,32	-0,28	-0,30
2010	-0,14	-0,32	-0,31	-0,32	-0,26	4,43	-0,32	-0,32	1,73	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,30	-0,25	-0,32	-0,28	-0,32	-0,28	-0,30
2011	-0,14	-0,32	-0,31	-0,32	-0,26	4,79	-0,32	-0,32	1,77	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,29	-0,24	-0,32	-0,28	-0,32	-0,28	-0,31
2012	-0,13	-0,32	-0,31	-0,32	-0,26	5,50	-0,32	-0,32	1,82	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,29	-0,24	-0,32	-0,28	-0,32	-0,28	-0,31
2013	-0,13	-0,32	-0,31	-0,32	-0,26	5,88	-0,32	-0,32	1,84	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,29	-0,23	-0,32	-0,28	-0,32	-0,30	-0,31
2014	-0,12	-0,32	-0,31	-0,32	-0,26	5,89	-0,32	-0,32	1,88	-0,32	-0,29	-0,29	-0,32	-0,29	-0,23	-0,32	-0,28	-0,32	-0,30	-0,31
2015	-0,11	-0,32	-0,31	-0,32	-0,25	6,07	-0,32	-0,32	1,91	-0,32			-0,32	-0,29	-0,23	-0,32	-0,28	-0,32	-0,30	-0,31

الملحق رقم: (02) قيم مؤشرات الحكم الراشد للدول العربية للفترة (1996 - 2015)

	anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC		anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
ALGERIA	1996	-1,27	-1,856	-0,95	-0,77	-1,19	-0,48	DJIBOUTI	1996	-0,856	-0,477	-0,936	-0,949	-0,96	-0,473
	1998	-1,38	-1,958	-0,809	-0,72	-1,18	-0,97		1998	-0,989	-1,075	-1,113	-1,058	-0,866	-0,729
	2000	-1,21	-1,501	-0,961	-0,69	-1,17	-0,95		2000	-0,824	-0,394	-1,1	-0,729	-0,891	-0,948
	2002	-1,12	-1,695	-0,615	-0,59	-0,59	-0,94		2002	-0,805	-0,453	-0,87	-0,569	-0,882	-0,706
	2003	-1,14	-1,775	-0,615	-0,55	-0,54	-0,67		2003	-0,629	-0,954	-0,749	-0,768	-0,849	-0,839
	2004	-0,82	-1,372	-0,521	-0,54	-0,55	-0,63		2004	-0,733	-0,32	-0,617	-0,663	-0,803	-0,513
	2005	-0,76	-0,928	-0,435	-0,43	-0,7	-0,42		2005	-1,059	-0,777	-0,82	-0,763	-0,91	-0,678
	2006	-0,92	-1,118	-0,472	-0,56	-0,66	-0,48		2006	-1,096	-0,224	-0,911	-0,751	-0,822	-0,597
	2007	-1	-1,124	-0,556	-0,61	-0,73	-0,51		2007	-1,18	-0,057	-0,876	-0,704	-0,696	-0,445
	2008	-0,99	-1,091	-0,613	-0,79	-0,71	-0,56		2008	-1,179	0,3028	-0,883	-0,67	-0,584	-0,18
	2009	-1,06	-1,215	-0,578	-1,07	-0,76	-0,55		2009	-1,183	0,5006	-0,909	-0,614	-0,649	-0,289
	2010	-1,03	-1,261	-0,476	-1,17	-0,75	-0,49		2010	-1,248	0,2622	-0,99	-0,624	-0,714	-0,318
	2011	-1	-1,362	-0,575	-1,19	-0,78	-0,5		2011	-1,402	0,18	-0,965	-0,529	-0,794	-0,306
	2012	-0,9	-1,319	-0,539	-1,28	-0,75	-0,47		2012	-1,417	0,1654	-1,074	-0,425	-0,769	-0,341
	2013	-0,89	-1,184	-0,539	-1,17	-0,66	-0,47		2013	-1,465	-0,121	-0,971	-0,52	-0,752	-0,424
2014	-0,82	-1,166	-0,483	-1,28	-0,73	-0,62	2014	-1,425	-0,743	-0,983	-0,514	-0,852	-0,492		
2015	-0,85	-1,046	-0,506	-1,17	-0,83	-0,68	2015	-1,402	-0,448	-0,956	-0,689	-0,899	-0,575		
BAHRAIN	1996	-0,74	-0,412	0,631	0,53	0,043	0,166	EGYPT, ARAB REP.	1996	-0,758	-0,577	-0,206	0,0098	0,0454	-0,066
	1998	-1,11	-0,264	0,557	0,658	0,391	0,1		1998	-0,817	-0,062	-0,17	-0,336	-0,027	-0,251
	2000	-1,1	-0,017	0,551	0,692	0,368	0,374		2000	-0,793	-0,011	-0,157	-0,35	-0,013	-0,391
	2002	-0,62	0,191	0,534	0,867	0,612	0,769		2002	-1,083	-0,458	-0,404	-0,497	0,0504	-0,288
	2003	-0,69	0,426	0,457	0,622	0,638	0,45		2003	-1,083	-0,66	-0,304	-0,619	0,061	-0,466
	2004	-0,62	0,288	0,593	0,732	0,755	0,529		2004	-0,946	-0,782	-0,23	-0,493	0,0876	-0,544
	2005	-0,81	-0,025	0,404	0,688	0,647	0,466		2005	-0,952	-0,645	-0,391	-0,413	0,0272	-0,516
	2006	-0,91	-0,39	0,405	0,702	0,422	0,244		2006	-1,156	-0,864	-0,481	-0,433	-0,207	-0,663
	2007	-0,86	-0,242	0,424	0,792	0,574	0,252		2007	-1,125	-0,592	-0,373	-0,282	-0,191	-0,679
	2008	-0,87	-0,236	0,407	0,724	0,567	0,249		2008	-1,174	-0,521	-0,351	-0,174	-0,084	-0,707
	2009	-0,8	-0,163	0,496	0,714	0,553	0,241		2009	-1,122	-0,619	-0,273	-0,187	-0,058	-0,418
	2010	-0,97	-0,506	0,484	0,732	0,48	0,249		2010	-1,147	-0,907	-0,376	-0,157	-0,115	-0,549
	2011	-1,22	-0,959	0,546	0,743	0,392	0,237		2011	-1,134	-1,445	-0,571	-0,325	-0,407	-0,657
	2012	-1,33	-1,137	0,55	0,698	0,285	0,399		2012	-0,765	-1,465	-0,818	-0,471	-0,455	-0,588
	2013	-1,32	-1,345	0,595	0,612	0,361	0,458		2013	-1,039	-1,648	-0,889	-0,638	-0,597	-0,604
2014	-1,32	-0,931	0,591	0,695	0,449	0,299	2014	-1,143	-1,608	-0,84	-0,742	-0,602	-0,593		
2015	-1,32	-1,078	0,574	0,828	0,46	0,173	2015	-1,096	-1,343	-0,762	-0,796	-0,503	-0,559		
COMOROS	1996	-0,58	0,373	-1,727	-1,16	-1,05	-0,93	IRAQ	1996	-1,957	-1,85	-1,947	-2,023	-1,513	-1,535
	1998	-0,52	0,445	-1,656	-1,26	-1,23	-1,31		1998	-1,923	-1,594	-1,865	-2,166	-1,485	-1,251
	2000	-1,16	-0,108	-1,248	-1,29	-1,38	-1,12		2000	-1,993	-1,772	-1,866	-2,153	-1,33	-1,471
	2002	-0,43	0,253	-0,87	-1,16	-1,04	-0,87		2002	-2,04	-1,649	-1,877	-1,994	-1,471	-1,295
	2003	-0,57	-0,714	-1,37	-1,44	-0,97	-0,84		2003	-1,464	-2,426	-1,66	-1,43	-1,666	-1,218
	2004	-0,55	-0,13	-1,582	-1,49	-1,06	-0,84		2004	-1,676	-3,185	-1,612	-1,647	-1,888	-1,563
	2005	-0,63	-0,388	-1,634	-1,56	-1,02	-0,82		2005	-1,403	-2,718	-1,658	-1,508	-1,773	-1,458
	2006	-0,29	-0,315	-1,706	-1,5	-0,99	-0,64		2006	-1,402	-2,82	-1,77	-1,404	-1,794	-1,566
	2007	-0,47	-1,059	-1,787	-1,46	-1,04	-0,65		2007	-1,231	-2,788	-1,592	-1,323	-1,928	-1,58
	2008	-0,37	-1,082	-1,807	-1,51	-1,07	-0,75		2008	-1,198	-2,479	-1,258	-1,147	-1,843	-1,571
	2009	-0,38	-0,747	-1,773	-1,55	-1,15	-0,78		2009	-1,1	-2,186	-1,202	-1,006	-1,771	-1,394
	2010	-0,47	-0,496	-1,743	-1,43	-1,06	-0,75		2010	-1,056	-2,251	-1,222	-1,051	-1,615	-1,31
	2011	-0,43	-0,485	-1,758	-1,36	-1	-0,71		2011	-1,136	-1,839	-1,154	-1,092	-1,519	-1,205
	2012	-0,51	-0,381	-1,547	-1,39	-1,02	-0,69		2012	-1,122	-1,934	-1,125	-1,249	-1,496	-1,247
	2013	-0,52	-0,188	-1,587	-1,2	-0,97	-0,69		2013	-1,096	-2,019	-1,116	-1,239	-1,481	-1,263
2014	-0,34	-0,126	-1,677	-1,11	-0,94	-0,53	2014	-1,223	-2,488	-1,133	-1,247	-1,364	-1,338		
2015	-0,3	-0,113	-1,522	-1,03	-0,84	-0,64	2015	-1,194	-2,287	-1,269	-1,233	-1,459	-1,371		

	anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC		anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
JORDAN	1996	-0,17	-0,153	0,122	0,026	0,276	-0,12	MAURITANIA	1996	-0,54	0,2612	-0,145	-0,546	-0,386	-0,015
	1998	-0,35	-0,052	0,08	0,403	0,358	-0,01		1998	-0,729	0,2492	-0,1	-0,588	-0,401	-0,202
	2000	-0,19	-0,091	-0,008	0,248	0,371	0,041		2000	-0,852	0,2335	-0,183	-0,424	-0,347	-0,253
	2002	-0,77	-0,557	0,124	0,03	0,135	-0,1		2002	-0,849	0,2845	-0,024	0,3059	-0,465	0,2346
	2003	-0,68	-0,118	0,236	0,214	0,375	0,314		2003	-0,868	0,0335	-0,018	-0,077	-0,506	0,2055
	2004	-0,54	-0,232	0,124	0,318	0,371	0,34		2004	-1,145	-0,096	-0,467	-0,069	-0,684	-0,372
	2005	-0,51	-0,133	0,076	0,167	0,408	0,329		2005	-0,968	-0,238	-0,332	-0,374	-0,644	-0,358
	2006	-0,69	-0,768	0,184	0,349	0,38	0,312		2006	-0,896	0,22	-0,78	-0,408	-0,719	-0,688
	2007	-0,65	-0,313	0,224	0,322	0,452	0,317		2007	-0,718	-0,271	-0,874	-0,443	-0,642	-0,507
	2008	-0,72	-0,365	0,233	0,333	0,461	0,413		2008	-0,984	-0,651	-0,955	-0,633	-1,116	-0,721
	2009	-0,78	-0,356	0,26	0,283	0,297	0,183		2009	-0,965	-0,878	-0,882	-0,671	-0,786	-0,556
	2010	-0,8	-0,31	0,116	0,23	0,224	0,042		2010	-0,951	-1,078	-0,963	-0,82	-0,868	-0,671
	2011	-0,8	-0,516	0,094	0,303	0,259	0,096		2011	-0,97	-1,167	-0,933	-0,771	-0,883	-0,557
	2012	-0,73	-0,521	-4E-04	0,194	0,385	0,08		2012	-0,957	-1,13	-0,902	-0,631	-0,898	-0,716
	2013	-0,82	-0,616	-0,042	0,131	0,404	0,097		2013	-0,984	-1,003	-0,996	-0,655	-0,964	-0,793
2014	-0,77	-0,547	0,135	0,08	0,482	0,155	2014	-0,917	-0,611	-0,989	-0,782	-0,815	-0,916		
2015	-0,78	-0,576	0,136	0,048	0,462	0,26	2015	-0,907	-0,656	-1,029	-0,859	-0,82	-0,906		
KUWAIT	1996	-0,2	0,129	0,133	0,065	0,597	0,715	MOROCCO	1996	-0,359	-0,294	-0,033	-0,174	0,2388	0,3274
	1998	-0,27	0,329	-0,108	-0,19	0,603	0,762		1998	-0,186	0,2127	0,0275	-0,061	0,2399	0,4087
	2000	-0,24	0,65	-0,117	-0,14	0,58	0,836		2000	-0,467	-0,165	-0,031	-0,055	0,1439	-0,028
	2002	-0,35	-0,257	0,083	0,311	0,601	1,225		2002	-0,518	-0,349	-0,139	-0,158	-0,011	-0,176
	2003	-0,42	0,243	0,056	0,335	0,561	0,986		2003	-0,838	-0,42	-0,101	-0,27	-0,053	-0,21
	2004	-0,29	0,312	0,073	0,55	0,521	0,957		2004	-0,546	-0,305	-0,079	-0,234	0,0167	-0,081
	2005	-0,49	0,2	0,226	0,449	0,599	0,634		2005	-0,731	-0,548	-0,259	-0,404	-0,121	-0,296
	2006	-0,55	0,362	0,241	0,299	0,577	0,544		2006	-0,73	-0,475	-0,135	-0,171	-0,254	-0,402
	2007	-0,52	0,559	0,106	0,276	0,647	0,491		2007	-0,736	-0,511	-0,164	-0,2	-0,266	-0,327
	2008	-0,52	0,458	0,007	0,181	0,624	0,539		2008	-0,787	-0,6	-0,17	-0,179	-0,286	-0,377
	2009	-0,46	0,337	0,214	0,158	0,613	0,415		2009	-0,778	-0,41	-0,132	-0,048	-0,192	-0,308
	2010	-0,51	0,436	0,178	0,169	0,603	0,4		2010	-0,728	-0,383	-0,09	-0,067	-0,157	-0,175
	2011	-0,54	0,293	0,02	0,091	0,545	0,13		2011	-0,742	-0,395	-0,153	-0,105	-0,223	-0,4
	2012	-0,63	0,176	-0,068	-0,04	0,394	-0,16		2012	-0,632	-0,462	-0,052	-0,077	-0,203	-0,435
	2013	-0,65	0,14	-0,063	-0,08	0,397	-0,15		2013	-0,73	-0,485	-0,033	-0,114	-0,242	-0,363
2014	-0,65	0,13	-0,148	-0,13	0,05	-0,26	2014	-0,737	-0,432	-0,066	-0,124	-0,052	-0,26		
2015	-0,65	-0,109	-0,024	-0,16	0,035	-0,22	2015	-0,66	-0,336	-0,061	-0,172	-0,077	-0,249		
LEBANON	1996	-0,29	-0,758	-0,063	-0,44	-0,25	-0,47	OMAN	1996	-0,512	0,7979	0,5504	-0,066	0,6913	0,0372
	1998	-0,36	-0,85	0,024	-0,21	-0,31	-0,25		1998	-0,662	0,7603	0,4795	-0,12	0,6274	0,6759
	2000	-0,29	-0,529	-0,142	-0,39	-0,13	-0,41		2000	-0,644	1,0265	0,3265	0,0201	0,6297	0,7578
	2002	-0,72	-0,452	-0,276	-0,38	-0,27	-0,38		2002	-0,714	0,8197	0,3986	0,7101	0,5477	0,8328
	2003	-0,55	-0,503	-0,206	-0,15	-0,37	-0,59		2003	-0,853	1,0121	0,4702	0,6742	0,5564	0,442
	2004	-0,43	-0,754	-0,293	-0,09	-0,23	-0,6		2004	-0,63	1,0722	0,4525	0,6564	0,5974	0,5699
	2005	-0,29	-1,015	-0,212	-0,17	-0,3	-0,49		2005	-0,956	0,9164	0,3022	0,5293	0,3969	0,2928
	2006	-0,41	-1,843	-0,29	-0,21	-0,64	-0,96		2006	-1,119	0,8141	0,2679	0,5862	0,3737	0,1865
	2007	-0,5	-2,13	-0,324	-0,25	-0,71	-0,91		2007	-1,006	0,9022	0,3521	0,6243	0,5095	0,2667
	2008	-0,46	-1,891	-0,402	-0,24	-0,68	-0,84		2008	-1,018	0,9163	0,4379	0,7117	0,7086	0,4553
	2009	-0,38	-1,578	-0,488	-0,03	-0,69	-0,83		2009	-1,03	0,7993	0,4123	0,5368	0,6565	0,2879
	2010	-0,35	-1,629	-0,275	0,078	-0,69	-0,86		2010	-0,997	0,5857	0,4161	0,4581	0,6387	0,2837
	2011	-0,42	-1,556	-0,257	-0,04	-0,67	-0,89		2011	-1,017	0,4168	0,2684	0,3358	0,5424	-7E-04
	2012	-0,41	-1,66	-0,345	-0,11	-0,74	-0,87		2012	-0,984	0,4507	0,2721	0,4832	0,5937	0,0837
	2013	-0,44	-1,695	-0,396	-0,07	-0,78	-0,93		2013	-1,002	0,4497	0,2221	0,4818	0,5655	0,082
2014	-0,46	-1,691	-0,375	-0,22	-0,76	-1,06	2014	-1,053	0,7065	0,2868	0,6897	0,5795	0,2505		
2015	-0,48	-1,719	-0,471	-0,28	-0,79	-0,88	2015	-1,029	0,6946	0,0936	0,5822	0,4625	0,2004		

	anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC		anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
LIBYA	1996	-1,4	-1,073	-0,865	-1,81	-1,06	-0,78	SUDAN	1996	-1,883	-2,506	-1,116	-1,364	-1,633	-1,276
	1998	-1,59	-0,906	-0,928	-1,95	-0,98	-0,86		1998	-1,813	-2,294	-1,216	-1,353	-1,626	-1,016
	2000	-1,59	-0,393	-1,101	-1,81	-0,84	-0,73		2000	-1,74	-2,277	-1,188	-1,435	-1,503	-0,8
	2002	-1,79	-0,162	-0,988	-1,64	-1,03	-0,95		2002	-1,531	-1,876	-1,132	-1,287	-1,275	-1,023
	2003	-1,76	0,078	-0,877	-1,51	-0,79	-0,82		2003	-1,674	-2,008	-1,252	-1,335	-1,576	-1,24
	2004	-1,8	0,34	-0,862	-1,37	-0,81	-0,83		2004	-1,672	-1,583	-1,223	-1,157	-1,484	-1,276
	2005	-1,88	0,441	-1,063	-1,45	-0,87	-0,87		2005	-1,744	-1,973	-1,396	-1,354	-1,594	-1,445
	2006	-1,94	0,346	-1,113	-1,46	-0,99	-1,03		2006	-1,72	-2,112	-1,167	-1,219	-1,321	-1,212
	2007	-1,9	0,73	-1,198	-1,08	-0,81	-0,96		2007	-1,624	-2,342	-1,105	-1,323	-1,393	-1,376
	2008	-1,88	0,804	-1,157	-0,88	-0,7	-0,86		2008	-1,615	-2,47	-1,267	-1,475	-1,412	-1,483
	2009	-1,86	0,814	-1,077	-1,13	-0,85	-1,17		2009	-1,665	-2,652	-1,268	-1,253	-1,234	-1,215
	2010	-1,89	-0,029	-1,101	-1,18	-0,94	-1,26		2010	-1,723	-2,655	-1,368	-1,333	-1,296	-1,256
	2011	-1,56	-1,283	-1,356	-1,54	-1,18	-1,29		2011	-1,771	-2,524	-1,393	-1,296	-1,224	-1,227
	2012	-0,94	-1,544	-1,484	-1,65	-1,14	-1,4		2012	-1,772	-2,27	-1,44	-1,489	-1,202	-1,514
	2013	-1,01	-1,809	-1,488	-1,86	-1,36	-1,52		2013	-1,781	-2,202	-1,507	-1,454	-1,255	-1,5
2014	-1,13	-2,346	-1,715	-2,11	-1,53	-1,61	2014	-1,746	-2,378	-1,557	-1,459	-1,142	-1,447		
2015	-1,37	-2,198	-1,697	-2,24	-1,69	-1,69	2015	-1,817	-2,174	-1,476	-1,5	-1,184	-1,502		
QATAR	1996	-0,54	0,195	0,465	-0,07	0,096	-0,09	SYRIAN ARAB REPUBLIC	1996	-1,329	-0,41	-0,643	-1,202	-0,384	-0,776
	1998	-0,56	0,973	0,44	-0,05	0,309	0,631		1998	-1,484	-0,124	-1,085	-1,324	-0,35	-0,859
	2000	-0,38	1,062	0,439	-0,08	0,588	0,674		2000	-1,546	-0,248	-0,989	-1,313	-0,371	-0,902
	2002	-0,48	0,736	0,486	0,257	0,626	0,708		2002	-1,589	0,2098	-0,881	-1,04	-0,422	-0,241
	2003	-0,59	1,139	0,47	0,162	0,512	0,598		2003	-1,664	0,0439	-1,105	-1,085	-0,368	-0,687
	2004	-0,32	1,081	0,495	0,147	0,417	0,577		2004	-1,522	-0,307	-1,046	-1,11	-0,366	-0,713
	2005	-0,39	0,988	0,424	0,256	0,696	0,825		2005	-1,538	-0,484	-1,154	-1,076	-0,473	-0,704
	2006	-0,66	0,902	0,555	0,341	0,723	1,092		2006	-1,705	-0,276	-0,959	-1,386	-0,865	-0,998
	2007	-0,91	0,941	0,444	0,427	0,635	0,81		2007	-1,726	-0,298	-0,785	-1,29	-0,697	-1,026
	2008	-0,88	1,098	0,613	0,663	0,788	1,112		2008	-1,664	-0,305	-0,637	-1,123	-0,596	-1,081
	2009	-0,89	1,209	0,997	0,689	1,011	1,723		2009	-1,639	-0,493	-0,586	-0,952	-0,485	-1,068
	2010	-0,89	1,115	0,891	0,606	0,946	1,569		2010	-1,64	-0,81	-0,602	-0,89	-0,505	-1,08
	2011	-0,96	1,164	0,777	0,492	0,842	1,083		2011	-1,751	-2,008	-0,498	-0,928	-0,693	-1,044
	2012	-0,8	1,211	0,956	0,809	1,042	1,197		2012	-1,797	-2,692	-1,174	-1,538	-1,102	-1,179
	2013	-0,86	1,19	1,082	0,754	1,054	1,246		2013	-1,782	-2,684	-1,432	-1,553	-1,406	-1,218
2014	-0,99	0,976	0,992	0,567	0,986	1,093	2014	-1,8	-2,757	-1,441	-1,674	-1,339	-1,549		
2015	-1,01	0,977	0,996	0,692	0,885	0,984	2015	-1,849	-2,938	-1,634	-1,633	-1,431	-1,533		
SAUDI ARABIA	1996	-1,41	-0,265	-0,255	-0,15	0,245	-0,64	TUNISIA	1996	-0,449	0,1552	0,41	0,0124	-0,202	-0,221
	1998	-1,53	0,02	-0,224	-0,2	0,208	-0,69		1998	-0,663	0,1995	0,553	-0,08	-0,145	-0,031
	2000	-1,48	0,11	-0,229	-0,07	-0,04	-0,42		2000	-0,658	0,2745	0,5238	-0,062	-0,151	-0,028
	2002	-1,66	-0,087	-0,308	-0,06	0,112	0,055		2002	-0,906	0,0731	0,6255	-0,155	-0,039	0,5507
	2003	-1,67	0,1	-0,313	0,08	0,238	-0,2		2003	-0,937	0,3036	0,5548	0,0026	-0,086	0,3229
	2004	-1,31	-0,678	-0,369	0,045	0,132	-0,36		2004	-0,888	0,1363	0,4763	-0,075	0,1452	0,2395
	2005	-1,52	-0,254	-0,392	0,11	0,101	-0,1		2005	-0,969	0,0449	0,4223	-0,109	0,0986	-0,085
	2006	-1,71	-0,538	-0,226	-0,06	0,109	-0,25		2006	-1,232	0,2377	0,5826	0,116	0,1971	-0,07
	2007	-1,62	-0,503	-0,109	0,042	0,187	-0,18		2007	-1,321	0,1884	0,4711	0,0534	0,1699	-0,105
	2008	-1,65	-0,373	-0,074	0,147	0,189	-0,03		2008	-1,288	0,1199	0,3213	0,0735	0,1425	-0,179
	2009	-1,78	-0,507	-0,065	0,18	0,16	-0,01		2009	-1,314	0,058	0,4032	0,0027	0,1997	-0,109
	2010	-1,74	-0,224	0,031	0,183	0,26	0,057		2010	-1,374	-0,04	0,2394	-0,019	0,1221	-0,149
	2011	-1,86	-0,46	-0,323	0,029	0,135	-0,37		2011	-0,393	-0,369	0,029	-0,191	-0,136	-0,168
	2012	-1,81	-0,451	0,035	0,113	0,251	-0,06		2012	-0,214	-0,742	-0,044	-0,192	-0,147	-0,141
	2013	-1,83	-0,408	0,071	0,088	0,274	-0		2013	-0,121	-0,931	-0,07	-0,331	-0,208	-0,135
2014	-1,8	-0,281	0,225	-0,01	0,269	0,097	2014	0,1579	-0,853	-0,118	-0,386	-0,133	-0,093		
2015	-1,76	-0,544	0,21	0,03	0,254	0,064	2015	0,1921	-0,867	-0,104	-0,394	-0,053	-0,111		

	anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC		anne	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
UNITED ARAB EMIRATES	1996	-0,43	0,858	0,631	0,734	0,688	-0,09	YEMEN, REP.	1996	-0,68	-1,391	-0,588	-0,446	-1,347	-0,351
	1998	-0,55	0,783	0,753	0,63	0,733	-0,03		1998	-0,771	-1,263	-0,754	-0,478	-1,33	-0,885
	2000	-0,54	0,879	0,755	0,726	0,723	0,128		2000	-0,77	-1,235	-0,785	-0,686	-1,422	-0,91
	2002	-0,7	0,837	0,822	1,116	0,712	1,246		2002	-1,208	-1,395	-0,812	-0,822	-1,515	-0,951
	2003	-1,07	0,954	0,563	0,658	0,574	0,94		2003	-0,919	-1,504	-0,74	-0,729	-1,232	-0,843
	2004	-0,76	0,75	0,755	0,828	0,496	1,144		2004	-0,966	-1,578	-0,912	-0,84	-1,23	-1,006
	2005	-0,78	0,851	0,754	0,688	0,48	1,069		2005	-1,067	-1,417	-0,928	-0,816	-1,257	-0,785
	2006	-1	0,907	0,917	0,645	0,372	0,949		2006	-1,193	-1,344	-0,923	-0,776	-1,033	-0,686
	2007	-0,91	0,97	0,925	0,639	0,359	1,079		2007	-1,114	-1,561	-0,879	-0,671	-0,973	-0,681
	2008	-0,92	0,7	0,882	0,6	0,486	1,131		2008	-1,225	-1,991	-0,88	-0,711	-0,982	-0,683
	2009	-0,84	0,915	1,025	0,467	0,463	0,955		2009	-1,281	-2,32	-1,078	-0,624	-1,085	-1,018
	2010	-0,91	0,784	0,907	0,336	0,365	0,929		2010	-1,343	-2,417	-1,022	-0,596	-1,065	-1,159
	2011	-0,91	0,908	1,059	0,469	0,531	1,073		2011	-1,412	-2,413	-1,133	-0,808	-1,273	-1,184
	2012	-1,01	0,868	1,149	0,689	0,569	1,185		2012	-1,388	-2,41	-1,259	-0,675	-1,263	-1,23
	2013	-1,03	0,892	1,179	0,793	0,652	1,303		2013	-1,355	-2,351	-1,208	-0,716	-1,166	-1,211
2014	-1,06	0,761	1,477	0,977	0,711	1,233	2014	-1,306	-2,632	-1,405	-0,845	-1,171	-1,551		
2015	-1,07	0,755	1,537	1,133	0,708	1,124	2015	-1,494	-2,632	-1,641	-1,101	-1,238	-1,448		

الملحق رقم : (03) التقديرات لمختلف الصيغ الرياضية

Equation: UNTITLED Workfile: GDP DATA::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/07/17 Time: 10:14
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.38E+12	3.50E+12	2.675730	0.0078
VA	6.19E+12	3.43E+12	1.803387	0.0723
PS	-8.35E+12	2.46E+12	-3.391738	0.0008
GE	1.40E+13	5.84E+12	2.402070	0.0169
RQ	8.15E+11	5.59E+12	0.145683	0.8843
RE	-1.74E+13	5.82E+12	-2.986264	0.0030
CC	-5.86E+12	5.47E+12	-1.071098	0.2849

R-squared	0.245617	Mean dependent var	9.27E+12
Adjusted R-squared	0.231293	S.D. dependent var	2.91E+13
S.E. of regression	2.55E+13	Akaike info criterion	64.60086
Sum squared resid	2.06E+29	Schwarz criterion	64.68273
Log likelihood	-10426.04	Hannan-Quinn criter.	64.63354
F-statistic	17.14757	Durbin-Watson stat	0.042742
Prob(F-statistic)	0.000000		

Equation: UNTITLED Workfile: GDP DATA::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/07/17 Time: 09:42
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018031	0.125406	0.143777	0.8858
VA	0.221431	0.122786	1.803387	0.0723
PS	-0.298705	0.088068	-3.391738	0.0008
GE	0.502127	0.209039	2.402070	0.0169
RQ	0.029154	0.200116	0.145683	0.8843
RL	-0.622335	0.208399	-2.986264	0.0030
CC	-0.209823	0.195895	-1.071098	0.2849

R-squared	0.245617	Mean dependent var	0.014047
Adjusted R-squared	0.231293	S.D. dependent var	1.041766
S.E. of regression	0.913377	Akaike info criterion	2.678098
Sum squared resid	263.6256	Schwarz criterion	2.759967
Log likelihood	-425.5129	Hannan-Quinn criter.	2.710779
F-statistic	17.14757	Durbin-Watson stat	0.042742
Prob(F-statistic)	0.000000		

Equation: UNTITLED Workfile: ABDELHADIMAZOUZI::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Panel Least Squares
Date: 04/04/17 Time: 10:24
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.40065	0.327912	80.51138	0.0000
VA	0.430257	0.321061	1.340112	0.1812
PS	-0.532547	0.230281	-2.312601	0.0214
GE	2.070527	0.546595	3.788049	0.0002
RQ	-0.658870	0.523263	-1.259156	0.2089
RL	-1.509261	0.544921	-2.769688	0.0059
CC	-0.726090	0.512225	-1.417521	0.1573

R-squared	0.193846	Mean dependent var	26.41490
Adjusted R-squared	0.178539	S.D. dependent var	2.635084
S.E. of regression	2.388295	Akaike info criterion	4.600470
Sum squared resid	1802.449	Schwarz criterion	4.682338
Log likelihood	-735.9759	Hannan-Quinn criter.	4.633151
F-statistic	12.66412	Durbin-Watson stat	0.024080
Prob(F-statistic)	0.000000		

Equation: UNTITLED Workfile: GDP DATA::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/07/17 Time: 09:58
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 322

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.617880	3.496941	1.320548	0.1876
LOG(VA_)	-2.622032	1.775742	-1.476584	0.1408
LOG(PS_)	0.456589	2.105293	0.216877	0.8284
LOG(GE_)	1.505196	1.352806	1.112647	0.2667
LOG(RQ_)	-0.028464	3.188029	-0.008929	0.9929
LOG(RE_)	-4.693487	1.542783	-3.042221	0.0025
LOG(CC_)	5.509845	2.261937	2.435897	0.0154

R-squared	0.047820	Mean dependent var	4.452357
Adjusted R-squared	0.029684	S.D. dependent var	6.865723
S.E. of regression	6.763055	Akaike info criterion	6.682326
Sum squared resid	14407.76	Schwarz criterion	6.764381
Log likelihood	-1068.854	Hannan-Quinn criter.	6.715085
F-statistic	2.636658	Durbin-Watson stat	1.867454
Prob(F-statistic)	0.016493		

Equation: UNTITLED Workfile: GDP DATA::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Panel Least Squares
Date: 04/07/17 Time: 10:07
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.99741	1.251423	22.37247	0.0000
LOG(VA_)	1.175876	0.634713	1.852611	0.0649
LOG(PS_)	-1.206090	0.753390	-1.600883	0.1104
LOG(GE_)	0.773896	0.483708	1.599923	0.1106
LOG(RQ_)	-0.306546	1.138673	-0.269213	0.7879
LOG(RE_)	-1.016192	0.552181	-1.840325	0.0667
LOG(CC_)	-1.152692	0.809313	-1.424284	0.1554

R-squared	0.171883	Mean dependent var	26.41490
Adjusted R-squared	0.156159	S.D. dependent var	2.635084
S.E. of regression	2.420610	Akaike info criterion	4.627349
Sum squared resid	1851.555	Schwarz criterion	4.709218
Log likelihood	-740.3169	Hannan-Quinn criter.	4.660030
F-statistic	10.93144	Durbin-Watson stat	0.024110
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم: (04) تقدير نماذج التحليل السانك

2-4 اختبار LM لاكتشاف الأثر

Equation: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1983.715 (0.0000)	6.904247 (0.0086)	1990.619 (0.0000)
Honda	44.53892 (0.0000)	-2.627593 --	29.63578 (0.0000)
King-Wu	44.53892 (0.0000)	-2.627593 --	28.30748 (0.0000)
Standardized Honda	52.55912 (0.0000)	-2.535344 --	28.69494 (0.0000)
Standardized King-Wu	52.55912 (0.0000)	-2.535344 --	27.07052 (0.0000)
Gourieriou, et al.*	--	--	1983.715 (< 0.01)

1-4 نموذج PRM

Equation: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/05/17 Time: 09:25
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018031	0.125406	0.143777	0.8858
VA	0.221431	0.122786	1.803387	0.0723
PS	-0.298705	0.088068	-3.391738	0.0008
GE	0.502127	0.209039	2.402070	0.0169
RQ	0.029154	0.200116	0.145683	0.8843
RL	-0.622335	0.208399	-2.986264	0.0030
CC	-0.209823	0.195895	-1.071098	0.2849

R-squared 0.245617 Mean dependent var 0.014047
Adjusted R-squared 0.231293 S.D. dependent var 1.041766
S.E. of regression 0.913377 Akaike info criterion 2.678098
Sum squared resid 263.6256 Schwarz criterion 2.759967
Log likelihood -425.5129 Hannan-Quinn criter. 2.710779
F-statistic 17.14757 Durbin-Watson stat 0.042742
Prob(F-statistic) 0.000000

3-4 تقدير نموذج الآثار الثابتة FEM و الآثار العشوائية REM

REM

Equation: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/05/17 Time: 09:29
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.493638	0.247350	1.995707	0.0468
VA	0.359465	0.073351	4.900649	0.0000
PS	-0.156986	0.050408	-3.114290	0.0020
GE	0.459506	0.103322	4.447316	0.0000
RQ	0.367473	0.089391	4.110841	0.0001
RL	-0.135312	0.117768	-1.148968	0.2514
CC	-0.204388	0.077995	-2.620522	0.0092

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	1.039941	0.9267
Idiosyncratic random	0.292428	0.0733

Weighted Statistics

R-squared	0.209671	Mean dependent var	0.000490
Adjusted R-squared	0.194665	S.D. dependent var	0.327773
S.E. of regression	0.294146	Sum squared resid	27.34086
F-statistic	13.97228	Durbin-Watson stat	0.352058
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	-0.202162	Mean dependent var	0.014047
Sum squared resid	420.1060	Durbin-Watson stat	0.022912

FEM

Equation: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/05/17 Time: 09:28
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.532063	0.083761	6.352182	0.0000
VA	0.374403	0.073958	5.062386	0.0000
PS	-0.163086	0.050909	-3.203463	0.0015
GE	0.482000	0.104100	4.630148	0.0000
RQ	0.402212	0.090270	4.455647	0.0000
RL	-0.058423	0.120598	-0.484443	0.6284
CC	-0.205985	0.078129	-2.636486	0.0088

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)		

Weighted Statistics

R-squared	0.927323	Mean dependent var	0.014047
Adjusted R-squared	0.921205	S.D. dependent var	1.041766
S.E. of regression	0.292428	Akaike info criterion	0.455873
Sum squared resid	25.39768	Schwarz criterion	0.759957
Log likelihood	-47.62353	Hannan-Quinn criter.	0.577260
F-statistic	151.5825	Durbin-Watson stat	0.398170
Prob(F-statistic)	0.000000		

4-3 اختبار hausmane للمفاضلة بين النموذجين

Equation: UNTITLED Workfile: GDP DATA::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.317787	6	0.1119

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
VA	0.374403	0.359465	0.000089	0.1143
PS	-0.163086	-0.156986	0.000051	0.3919
GE	0.482000	0.459506	0.000161	0.0766
RQ	0.402212	0.367473	0.000158	0.0057
RL	-0.058423	-0.135312	0.000675	0.0031
CC	-0.205985	-0.204388	0.000021	0.7265

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/27/17 Time: 11:51
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323

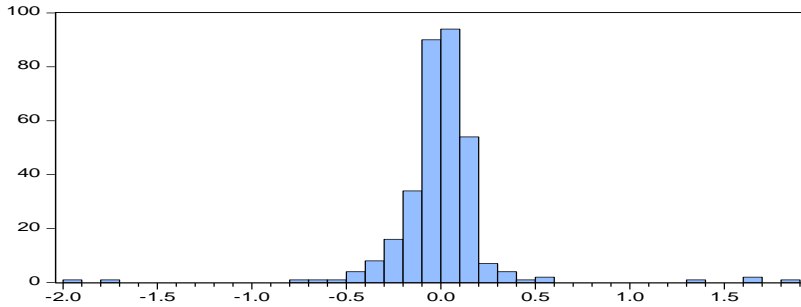
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.532063	0.083761	6.352182	0.0000
VA	0.374403	0.073958	5.062386	0.0000
PS	-0.163086	0.050909	-3.203463	0.0015
GE	0.482000	0.104100	4.630148	0.0000
RQ	0.402212	0.090270	4.455647	0.0000
RL	-0.058423	0.120598	-0.484443	0.6284
CC	-0.205985	0.078129	-2.636486	0.0088

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.927323	Mean dependent var	0.014047
Adjusted R-squared	0.921205	S.D. dependent var	1.041766
S.E. of regression	0.292428	Akaike info criterion	0.455873
Sum squared resid	25.39768	Schwarz criterion	0.759957
Log likelihood	-47.62353	Hannan-Quinn criter.	0.577260
F-statistic	151.5825	Durbin-Watson stat	0.398170
Prob(F-statistic)	0.000000		

1-4 اختبار توزيع البواقي



Series: Standardized Residuals
Sample 1996 2015
Observations 323

Mean	2.61e-17
Median	0.002756
Maximum	1.883750
Minimum	-1.922639
Std. Dev.	0.280847
Skewness	0.584932
Kurtosis	27.23888
Jarque-Bera Probability	7925.506 0.000000

1-4 اختبار ارتباط الاخطاء للبيانات المقطعية

Equation: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 17
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 323
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	432.4735	190	0.0000
Pesaran scaled LM	11.41265		0.0000
Bias-corrected scaled LM	10.78765		0.0000
Pesaran CD	3.161335		0.0016

التأثيرات الثابتة

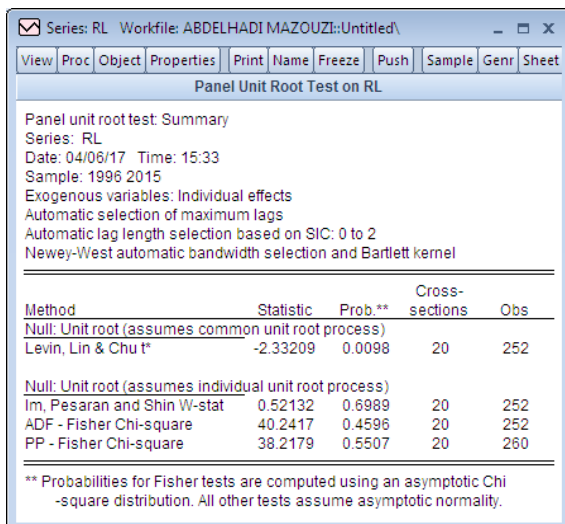
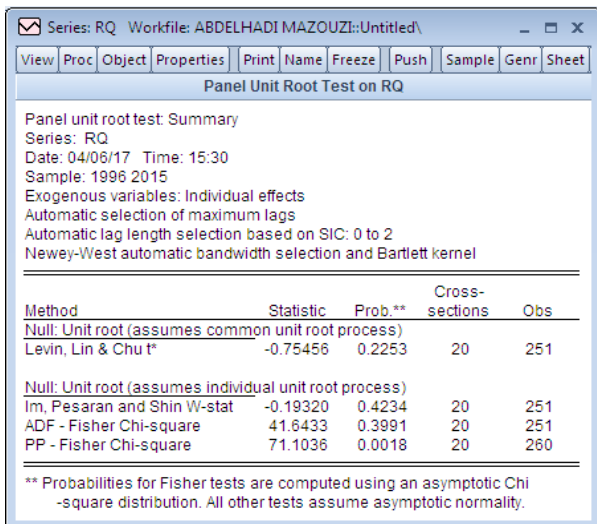
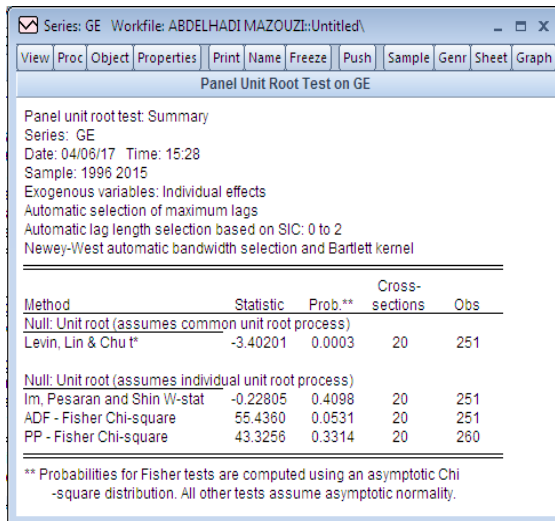
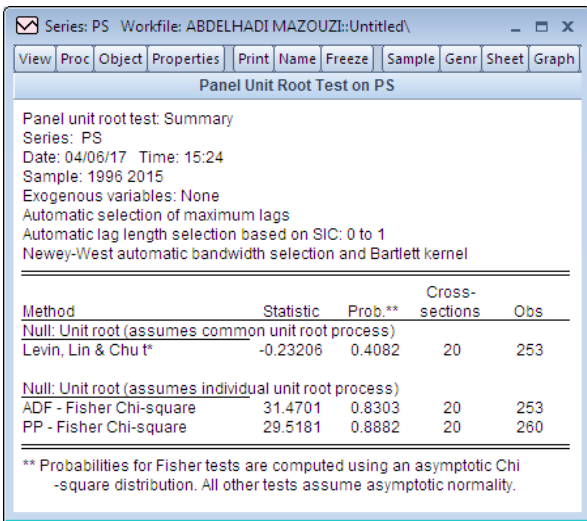
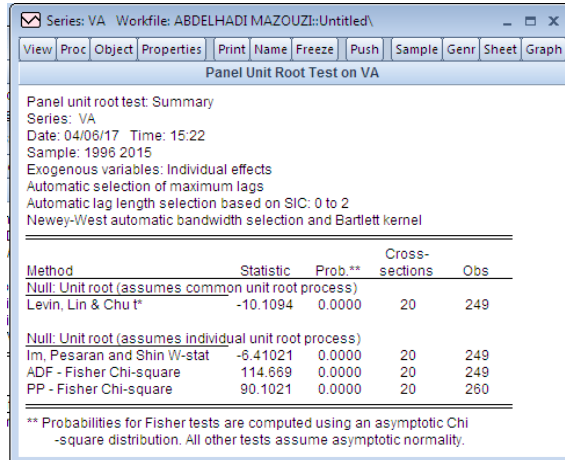
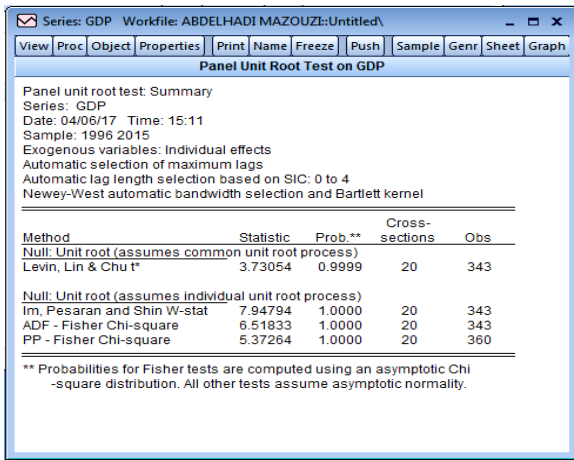
Equation: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

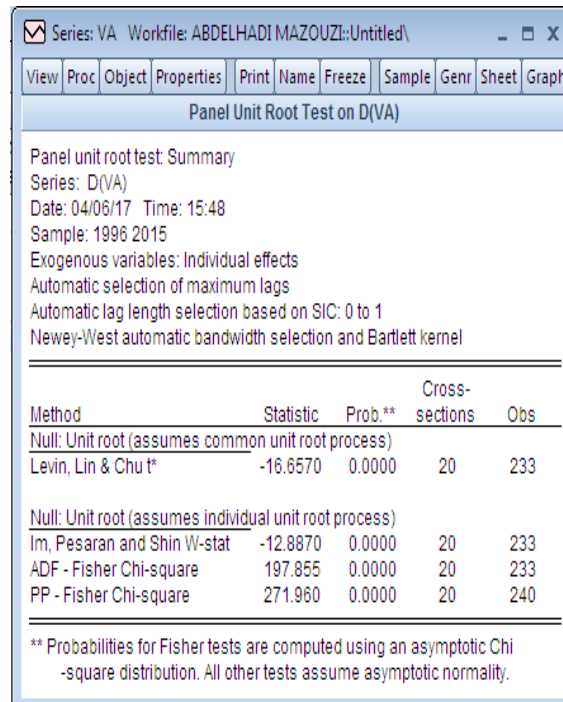
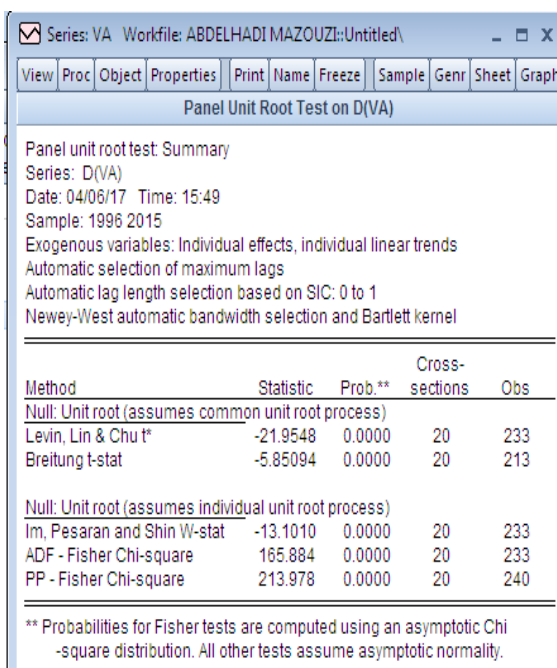
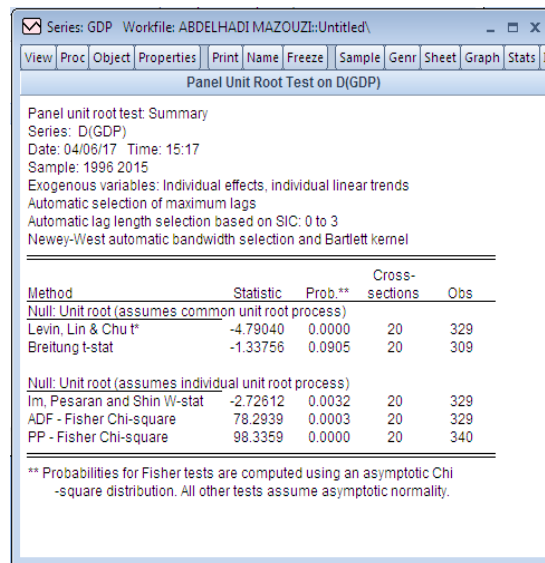
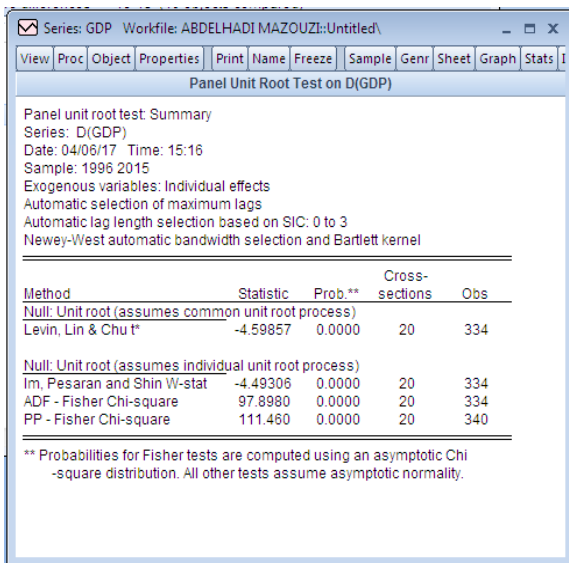
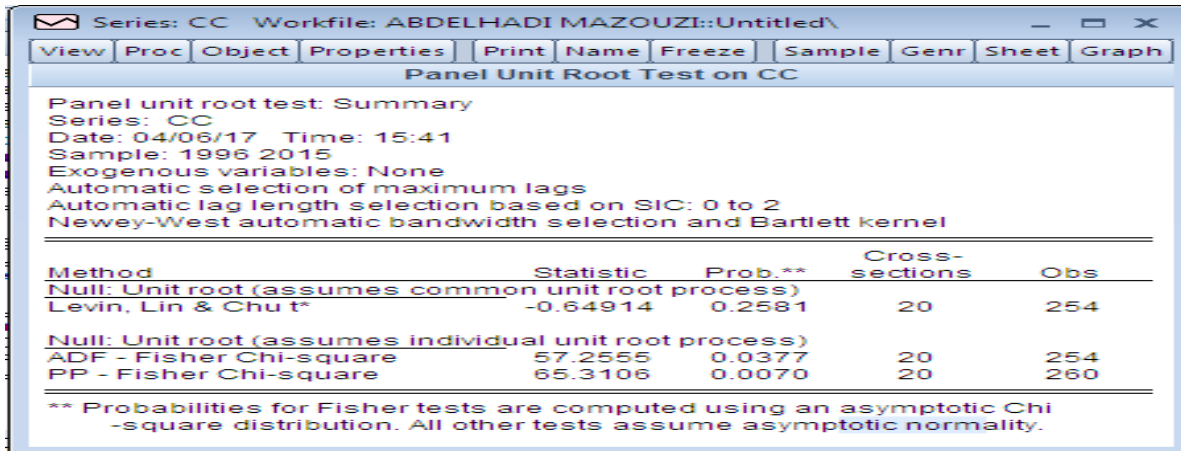
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

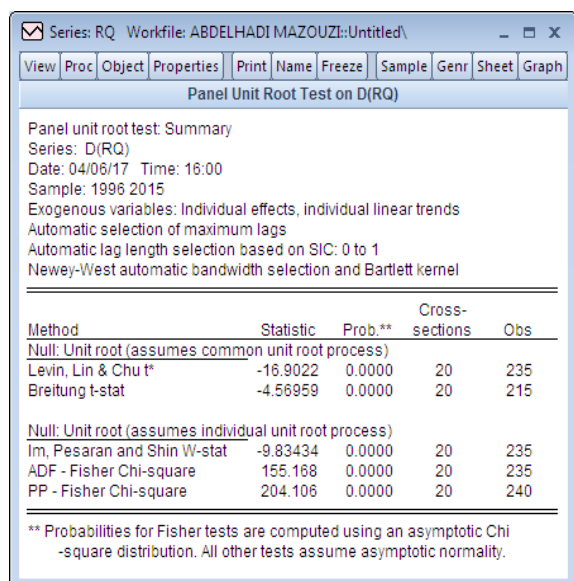
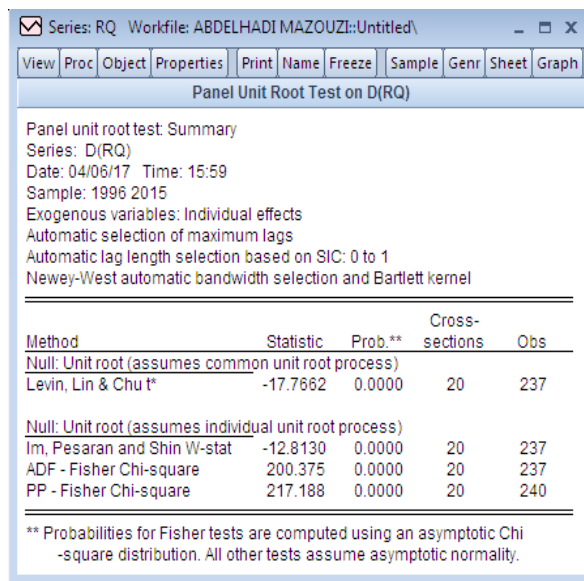
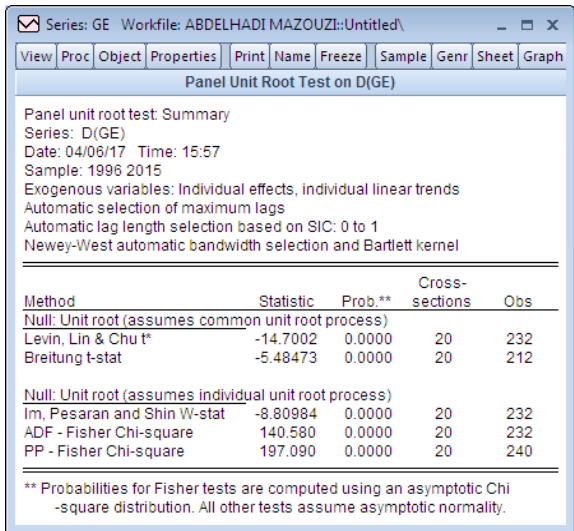
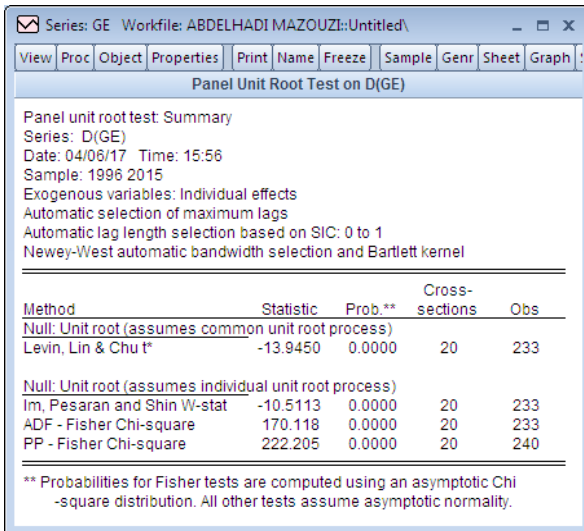
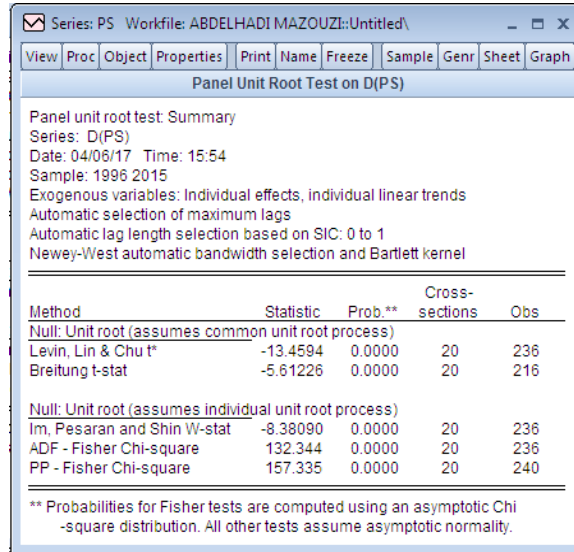
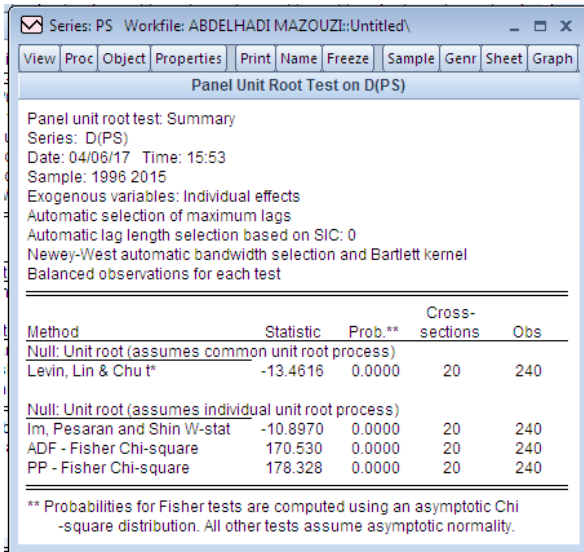
Cross-section Fixed Effects

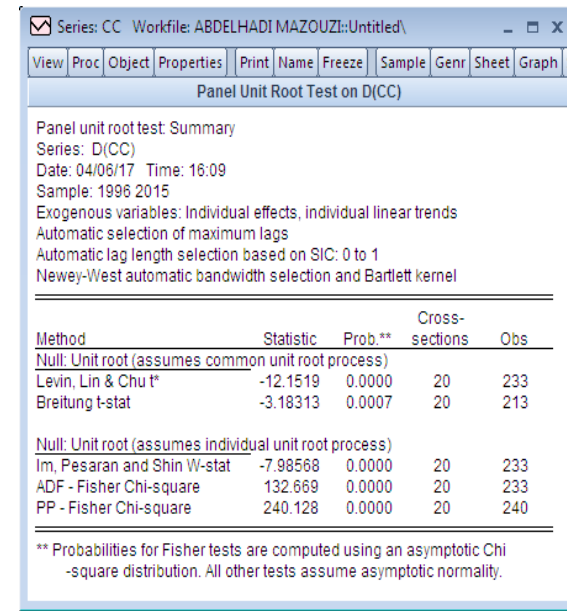
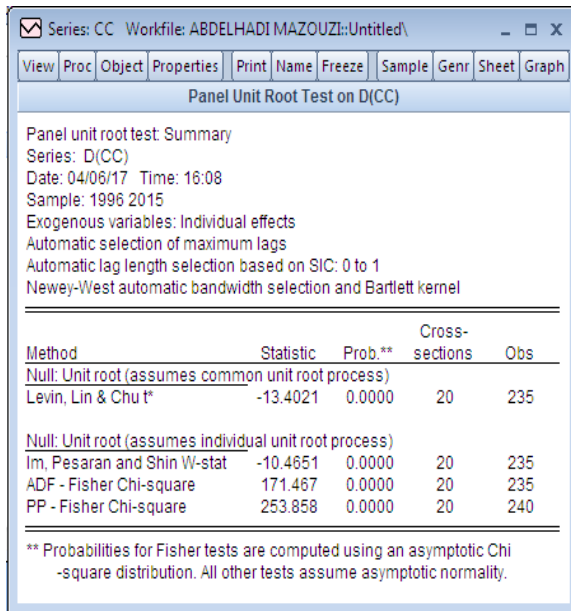
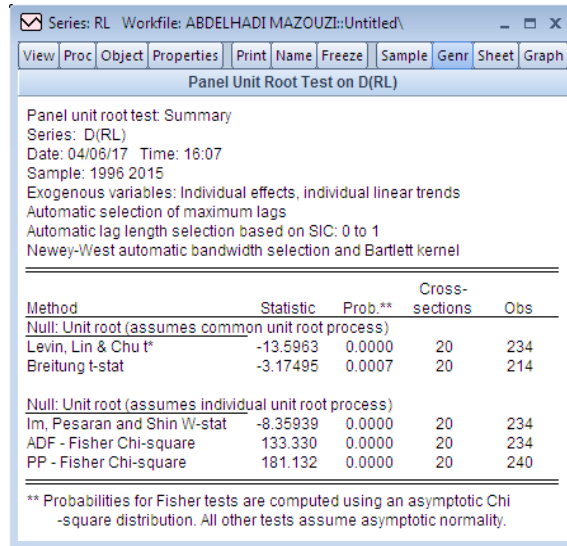
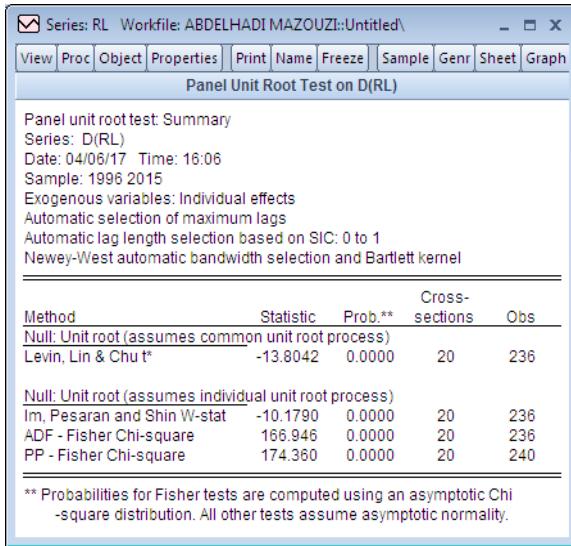
	PAYS	Effect
1	1	-0.068363
2	2	-0.986637
3	3	0.372682
4	4	0.089777
5	5	-0.291171
6	6	4.471569
7	7	-0.764639
8	8	-0.581195
9	9	0.797229
10	10	0.669510
11	11	-0.204545
12	12	-0.583524
13	13	-0.642244
14	14	-0.653875
15	15	-0.191005
16	16	0.256406
17	17	0.501930
18	18	-0.709880
19	19	-0.884540
20	20	-0.213945

الملحق رقم: (06) اختبارات جذر الوحدة









الملحق رقم: (07) إختبار "Johansen" للتكامل المشترك

Group: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pedroni Residual Cointegration Test
 Series: GDP VA PS GE RQ RL CC
 Date: 04/06/17 Time: 16:14
 Sample: 1996 2015
 Included observations: 400
 Cross-sections included: 19 (1 dropped)
 Null Hypothesis: No cointegration
 Trend assumption: No deterministic trend
 Automatic lag length selection based on SIC with lags from 0 to 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-2.980499	0.9986	-5.831085	1.0000
Panel rho-Statistic	0.576764	0.7180	2.763551	0.9971
Panel PP-Statistic	-13.30889	0.0000	-5.352781	0.0000
Panel ADF-Statistic	-13.26996	0.0000	-7.171522	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	5.877451	1.0000
Group PP-Statistic	-0.137448	0.4453
Group ADF-Statistic	-0.368422	0.3563

Group: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pedroni Residual Cointegration Test
 Series: GDP VA PS GE RQ RL CC
 Date: 04/06/17 Time: 16:18
 Sample: 1996 2015
 Included observations: 400
 Cross-sections included: 19 (1 dropped)
 Null Hypothesis: No cointegration
 Trend assumption: Deterministic intercept and trend
 Automatic lag length selection based on SIC with lags from 0 to 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	29.18181	0.0000	-6.710244	1.0000
Panel rho-Statistic	4.978175	1.0000	5.733983	1.0000
Panel PP-Statistic	-3.325738	0.0004	-9.430974	0.0000
Panel ADF-Statistic	-2.909667	0.0018	-5.654347	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	6.934021	1.0000
Group PP-Statistic	1.507142	0.9341
Group ADF-Statistic	1.307194	0.9044

Group: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pedroni Residual Cointegration Test
 Series: GDP VA PS GE RQ RL CC
 Date: 04/06/17 Time: 16:20
 Sample: 1996 2015
 Included observations: 400
 Cross-sections included: 19 (1 dropped)
 Null Hypothesis: No cointegration
 Trend assumption: No deterministic intercept or trend
 Automatic lag length selection based on SIC with lags from 0 to 2
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-11.63694	1.0000	-6.033267	1.0000
Panel rho-Statistic	4.306835	1.0000	3.670851	0.9999
Panel PP-Statistic	4.663377	1.0000	0.505893	0.6935
Panel ADF-Statistic	13.46997	1.0000	0.744979	0.7719

Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	5.332175	1.0000
Group PP-Statistic	-0.187194	0.4258
Group ADF-Statistic	0.155323	0.5617

var Var: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Impulse Resids Zoom

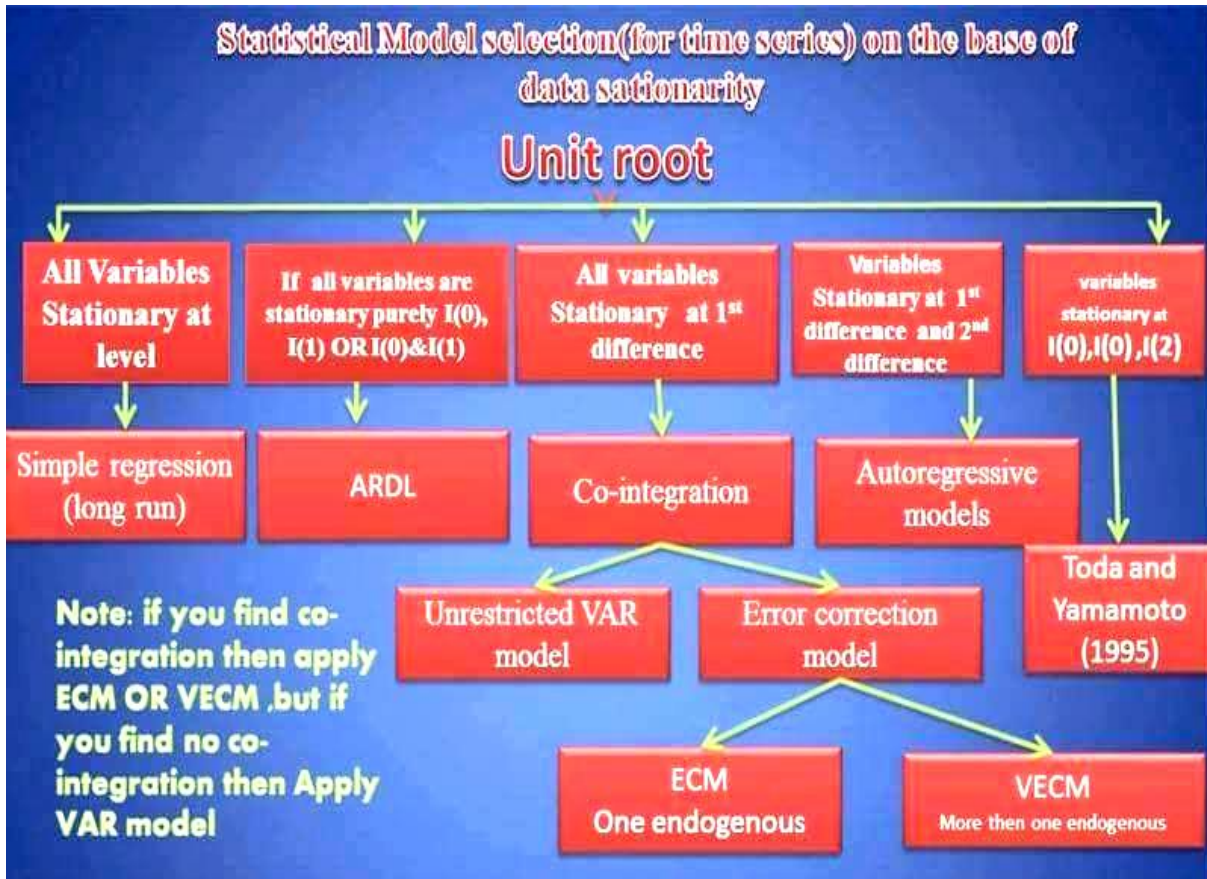
VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDP PS VA GE RQ RL CC
 Exogenous variables: C
 Date: 04/06/17 Time: 16:51
 Sample: 1996 2015
 Included observations: 109

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-469.2117	NA	1.47e-05	8.737829	8.910668	8.807921
1	688.1819	2144.894	2.17e-14*	-11.59967	-10.21696*	-11.03893*
2	728.3120	69.21529	2.58e-14	-11.43692	-8.844335	-10.38553
3	771.0887	68.28565	2.97e-14	-11.32273	-7.520273	-9.780693
4	807.9709	54.13909	3.91e-14	-11.10038	-6.088057	-9.067702
5	847.8707	53.44370	5.04e-14	-10.93341	-4.711208	-8.410078
6	923.8968	92.06831*	3.52e-14	-11.42930	-3.997228	-8.415322
7	977.0819	57.57656	3.98e-14	-11.50609	-2.864147	-8.001466
8	1038.265	58.37606	4.24e-14	-11.72962*	-1.877809	-7.734353

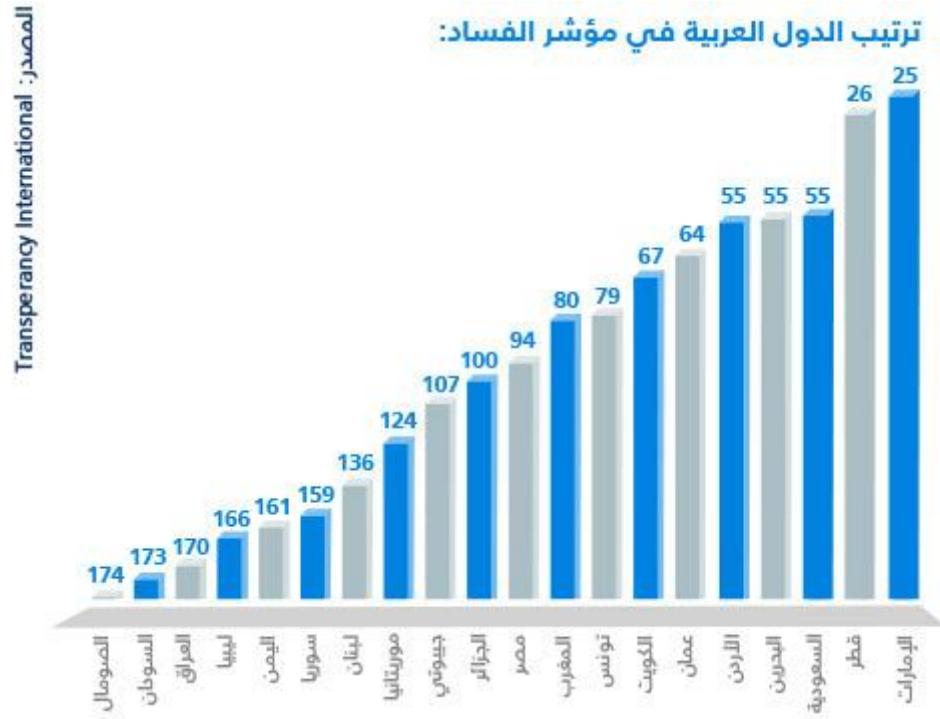
* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم: (09) تقدير نموذج الانحدار الذاتي var

EViews - [Var: UNTITLED Workfile: ABDELHADI MAZOUZI:Untitled]						
var File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help						
Command						
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate
Forecast	Stats	Impulse	Resids	Zoom		
Vector Autoregression Estimates						
Vector Autoregression Estimates						
Date: 04/06/17 Time: 17:38						
Sample (adjusted): 2003 2015						
Included observations: 247 after adjustments						
Standard errors in () & t-statistics in []						
	GDP	VA	GE	RQ	RL	CC
GDP(-1)	1.039531 (0.00811) [128.138]	0.011885 (0.00989) [1.20154]	0.021698 (0.00856) [2.53410]	0.020920 (0.00895) [2.33802]	-0.007787 (0.00798) [-0.97567]	-0.004489 (0.01116) [-0.40227]
VA(-1)	0.015095 (0.01855) [0.81354]	0.965456 (0.02262) [42.6759]	-0.036909 (0.01958) [-1.88472]	-0.022752 (0.02046) [-1.11178]	-0.005070 (0.01825) [-0.27776]	0.023472 (0.02552) [0.91959]
GE(-1)	0.001348 (0.03126) [0.04312]	0.029742 (0.03811) [0.78043]	0.922413 (0.03299) [27.9611]	0.054173 (0.03447) [1.57144]	0.052655 (0.03075) [1.71245]	0.064044 (0.04300) [1.48946]
RQ(-1)	0.046732 (0.03004) [1.55580]	-0.048121 (0.03662) [-1.31395]	0.026370 (0.03170) [0.83180]	0.873064 (0.03313) [26.3537]	0.009958 (0.02955) [0.33700]	-0.011324 (0.04132) [-0.27405]
RL(-1)	-0.060397 (0.03193) [-1.89151]	0.043964 (0.03893) [1.12926]	0.033171 (0.03370) [0.98429]	0.060409 (0.03522) [1.71532]	0.898223 (0.03141) [28.5952]	0.034670 (0.04393) [0.78929]
CC(-1)	0.005774 (0.02684) [0.21514]	-0.040042 (0.03272) [-1.22361]	0.052727 (0.02833) [1.86133]	0.016021 (0.02960) [0.54122]	0.030864 (0.02640) [1.16894]	0.882589 (0.03692) [23.9042]
C	0.030046 (0.01928) [1.55837]	-0.041766 (0.02351) [-1.77671]	-0.041404 (0.02035) [-2.03471]	-0.030427 (0.02126) [-1.43088]	-0.012099 (0.01897) [-0.63793]	-0.004821 (0.02652) [-0.18177]
R-squared	0.989802	0.899095	0.975268	0.969150	0.976848	0.953427
Adj. R-squared	0.989547	0.896572	0.974650	0.968379	0.976269	0.952263
Sum sq. resids	3.180256	4.727720	3.542599	3.868616	3.077680	6.018282
S.E. equation	0.115113	0.140353	0.121494	0.126962	0.113242	0.158355
F-statistic	3882.264	356.4115	1577.333	1256.602	1687.726	818.8730
Log likelihood	187.0469	138.0814	173.7214	162.8489	191.0959	108.2736
Akaike AIC	-1.457869	-1.061388	-1.349970	-1.261934	-1.490655	-0.820029
Schwarz SC	-1.358413	-0.961932	-1.250514	-1.162478	-1.391199	-0.720573
Mean dependent	0.045352	-1.007865	-0.354980	-0.319868	-0.302148	-0.294932
S.D. dependent	1.125905	0.436417	0.763068	0.713976	0.735109	0.724775
Determinant resid covariance (dof adj.)	6.97E-12					
Determinant resid covariance	5.87E-12					
Log likelihood	1091.033					
Akaike information criterion	-8.494194					
Schwarz criterion	-7.897456					



الملحق رقم: (11) ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد



<http://raseef22.com/economy>

الفهرس

العنوان	الصفحة
إهداء	III
كلمة شكر.....	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد	01
المبحث الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي والحكم الراشد	03
المطلب الأول: مدخل عام إلى مفهوم النمو الاقتصادي	03
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	03
الفرع الثاني: أنواع وقياس النمو الاقتصادي	04
الفرع الثالث: المنظور الاقتصادي للنمو الاقتصادي وأهم محدداته	06
المطلب الثاني: ماهية الحكم الراشد	09
الفرع الأول: تعريف الحكم الراشد وأسبابه الاقتصادية	09
الفرع الثاني: أبعاد وفواعل الحكم الراشد	11
الفرع الثالث: آليات الحكم الراشد ومؤشرات قياسه	13
الفرع الرابع: علاقة الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي	16

الصفحة	العنوان
19	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد
19	المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوع النمو الاقتصادي والحكم الراشد
19	الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية
22	الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
23	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية
23	الفرع الأول: مقارنة الدراسة بالدراسات باللغة العربية المحلية
24	الفرع الثاني: مقارنة الدراسة بالدراسات باللغة العربية
25	الفرع الثالث: مقارنة الدراسة بالدراسات باللغة الأجنبية
26	خلاصة الفصل الأول
27	الفصل الثاني: أثر آليات الحكم الرتاشد على النمو الاقتصادي للدول العربية
29	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
29	المطلب الأول: الطريقة المنتهجة في الدراسة
29	الفرع الأول: مجتمع الدراسة
31	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة
33	الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات
33	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة
33	الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل
36	الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة
38	الفرع الثالث: اختبارات تحليل الدراسة

الصفحة	العنوان
43	المبحث الثاني: عرض نتائج أثر آليات الحكم الرتاشد على النمو الاقتصادي للدول العربية ومناقشتها ..
43	المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها في الدراسة
43	الفرع الأول: التحليل الساكن للنموذج
46	الفرع الثاني: اختيار أفضل نموذج مناسب للدراسة
48	الفرع الثالث: إيجاد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بالتكامل المتزامن
52	الفرع الرابع: إيجاد نموذج الانحدار الذاتي VAR
56	المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها
56	الفرع الأول: تحليل نتائج تقدير السلاسل الزمنية
57	الفرع الثاني: تحليل التكامل المشترك واتجاه العلاقة السببية
57	الفرع الثالث: تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي VAR
59	خلاصة الفصل
60	الخاتمة
64	المراجع
68	الملاحق
89	الفهرس